سلسلة
اوراق
بحثية

النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين

محمد خالد الأزعر

• مواطن
المؤسسة
الفلسطينية
لدراسة
الديمقراطية

النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين

محمد خالد الأزعر

Democratic Transformation and the Political System in Palestine

Mohammed Khaled al-Azar

This book is published with the support of the Buntstift e.V. Foundation - Germany

© Copyright: MUWATIN - The Palestinian Institute For the Study of Democracy
P.O.Box: 1845 Ramallah, West Bank
October 1996

جميع الحقوق محفوظة
مواطن ـ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية
ص.ب ١٨٤٥، رام الله
الطبعة الاولى – تشرين اول ١٩٩٦

يصدر هذا الكتاب بدعم من مؤسسة البونتشتفت – المانيا

تصميم وتنفيذ مؤسسة الناشر للخدمات الفنية
ت. ٩٩٨٦٣٨٧

ما يرد في هذا الكتاب من اراء وافكار يعبر عن وجهة نظر المؤلف ولا يعكس او يمثل بالضرورة موقف مواطن ـ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين

محمد خالد الأزعر

المحتويات

مـــقـــدمـــة : ٧

الجزء الأول :

الهاجس الديمقراطي.. حوارات ومناظرات ١٥

جـدل الداخل – الخـارج والديمقـراطيـة : ٢٧

جـدل التـحـرر الوطني – الديمقـراطيـة ٣١

جـدل التـنـمـيـة – الـديـمـقـراطيـة ٣٧

الجزء الثاني:

مداخل التحـول الديمقراطي ٤١

مـدخل الثـقـافـة الـسـيـاسـيـة ٤٤

مـدخل التـعـددية السـيـاسـيـة ٥٠

مـدخل نمط البناء الاجـتـمـاعي – الاقـتـصـادي ٥٨

مـدخـل الـتـكوين القـضـائـي – الـقـانـونـي ٦٤

مـدخل الإصـلاح المؤسـسـاتي ٧٤

مـدخل التـأثيـرات الخـارجـيـة ٨٠

خـاتـمـــة : ٩١

الهـــوامش : ٩٥

مقدمة

معظم الأعمال البحثية التي تتعرض لجوانب الحياة الفلسطينية من الداخل، عادة ما تبدأ بالاحتياط من إمكانية شططها بالحديث عن خصوصية الحالة الفلسطينية بعامة.كان بود هذا الجهد أن يخالف ذلك التقليد، لكن من يمعن النظر في موضوعه، قد يدرك أي مهمة خاصة هو بصددها.فالدراسات التي تتصل بعملية التحول الديمقراطي في غير مثال معتاد، لم تهتد بعد الى دليل نظري صارم، مما جعلها تلجأ في أغلب الأحيان الى أسلوب التجريب أو القياس أو المقاربة الحذرة لكل نموذج أو نظام سياسي على حدة.فما بالنا إذن بمحاولة تستهدف استبصار هذه العملية في مجتمع على قدر كبير من الهيولية الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

تتأتى صعوبة هذه المحاولة من التعامل مع قضية تتحرك بدينامية معينة ووفق شروط غير محسومة من ناحية، وفي مجتمع يتطور بدوره ويتشكل في ظروف تتنازع فيها عوامل الهدم وإرادة البناء والتكوين من ناحية أخرى. يمكن ان نلاحظ تجليات هذه الصعوبة (الإشكالية) ونحن نسعى للإجابة عن السؤال المركب: أي نظام سياسي، لأية فلسطين، ووفق أية ديمقراطية، ثم، أية آليات للتحول الديمقراطي؟

فمن ناحية، وفيما يتعلق بالنظام السياسي المفترض أنه موضع النظر، نجد أننا أمام تجربتين نظاميتين، منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف.) والسلطة الوطنية.[1] الأولى شبه متقادمة وتقاتل من أجل البقاء.والثانية،

جديدة قيد الإنشاء، مع أن كلتيهما تشتركان في أزمة الشرعية وموسومتان بعدم الديمقراطية[٢] لكنهما الآن موجودتان في حيز زمني واحد، وتتصل أشغالهما نسبيا بالمحيط الاجتماعي السياسي الاقتصادي نفسه. فأي النظامين نبحث في تجربته مع الديمقراطية، وإمكانية تحوله الديمقراطي؟ من وجهة نظر البعض، لاتمثل هذه الازدواجية النظمية سوى مشكلة ظاهرية لان النظام الجديد المتنامي، بغض النظر عن هلاميته القائمة، لايتخلق في رحم آخر غير الرحم الفلسطيني الأشمل، ولاهو بعيد أبدا عن موروثات نظام المنظمة رموزا وممارسات، هناك صلة عضوية بين المادة التي تتكون منها السلطة المستحدثة ومادة المنظمة، كلاهما من عجينة واحدة وإن تغيرت التسميات والتعبيرات الخارجية.

تذهب هذه الرؤية الى أبعد من ذلك حين تنفي وجود نظامين، على اعتبار أن السلطة الوطنية في الضفة وغزة، ليست سوي فرع من أصل هو منظمة التحرير. فهذه الأخيرة هي مرجعية السلطة وهي التعبير الأصل عن النظام السياسي الفلسطيني وصاحبة القول الفصل في أمور الشعب الفلسطيني في كل مكان، وهي النظام المنوط به استكمال مرحلة التحرر الوطني (مفاوضات الوضع النهائي للقضية الفلسطينية مثلا).[٣]

وتنفي هذه الرؤية إمكان مساءلة المنظمة أو السلطة الوطنية ديمقراطيا. الأولى لعدم استكمالها خصائص الاتصال المباشر بالشعب والقيود التي فرضت علي ممارساتها تجاهه، والثانية لعدم استكمالها خصائص السيادة ومرورها بمرحلة الحكم الذاتي في إطار العلاقة مع إسرائيل.بناء على هذه القناعة ثمة من لا يرى مجالا للحديث عن تحول ديمقراطي أو حتى تقويم لأداء ديمقراطي في نظام تعتريه هذه العوارض وما زال غير محدد الملامح لا سيما في الضفة وغزة. غير أن هذه الرؤية لا تلقى تجاوبا من آخرين، ذلك أن حديث التحول الديمقراطي لا يتصل فقط بالنظام القائم في لحظة تاريخية محددة، بل يتجاوز ذلك الى التربة التي تنشأ فيها النظم السياسية. كذلك فان النزوع الديمقراطي في رحاب نظام منظمة التحرير قائم منذ فترة مبكرة من عمرها (كما سنلاحظ لاحقا). والقول بأن لقاء نظام السلطة الفلسطينية وشعبها في الضفة وغزة ما زال في أطواره الأولى ويصعب تحميل هذا

النظام ما لا يطاق وهو ما زال غضا، مردود عليه بان الحاجة أدعى الى الغرس الديمقراطي في نظام ناشئ قبل أن تتكرس قيم وتقاليد وممارسات لاديمقراطية يصعب اقتلاعها بعد ذلك. هذا بالطبع إن كان النظام ناشئا أو جديدا تماما، لأن نظام السلطة ليس كذلك كونه مشتقا من المنظمة. ولايتوقف بعض أصحاب النظرية القائلة بامكانية مساءلة النظام الفلسطيني ديمقراطيا عند الحجة المتعلقة بعدم استكمال هذا النظام لسيادته في الضفة وغزة.. وسندهم في ذلك، أنه حتى في الدول المستقلة التي تأخذ بتنظيم المقاطعات والحكم المحلي الواسع، تطالب السلطات المحلية بمراعاة التقاليد الديمقراطية وحقوق الانسان. فحيثما التقت قوة حكم ومواطن (أو محكوم) فان قوة الحكم مطالبة بالتعامل الديمقراطي، وهي مسؤولة عن حقوق المواطن وحرياته الأساسية. السلطة الممنوحة لرجل الشرطة وبقية طاقم المسؤولين، يمكن أن تكون مقيدة بأطر دستورية أو قانونية في كل الأحوال، وهذه إحدى خصائص الديمقراطية أو إجراءاتها. ولا شك أن نظاما منقوص السيادة يمارس أنماطا غير ديمقراطية من الحكم، سوف يوغل في هذه الممارسات إن منح السيادة الكاملة.[٤]

معنى ذلك أن الظروف القسرية التي يمر بها النظام الفلسطيني، حتى في إطار الحكم الذاتي، لا تحجب الحديث عن مستوى أدائه الديمقراطي.. إذ يخضع لهذا النظام بشكل واضح سكان مواطنون، يمكن تحديدهم على إقليم معلوم وفي ظل اعتراف دولي صريح، وهؤلاء المواطنون يمنحون هذا النظام بالفعل مظهر الحكومة ويمنحون تركيبها الداخلي فكرة النظام السياسي،[٥] مما يبرر التعاطي مع هذه الحالة على انها علاقة بين حاكم ومحكوم، ومن ثم استبصار نمط هذه العلاقة بينهما في الحاضر وتوقع أي نمط تتطور اليه في المستقبل.

واضح أن هناك مبررات لسبر أغوار الديمقراطية في علاقة المنظمة بالشعب الفلسطيني بعامة، وعلاقة السلطة الوطنية بالشطر القائم في الضفة وغزة بخاصة، وقد نضيف أن الواقع يحوي مبررات أقوى لاستطلاع الديمقراطية داخل البنى التفصيلية لنظام المنظمة أو السلطة. فبين يدي هاتين التجربتين قوى سياسية حزبية وأطر شبه دستورية وقطاعات تشريعية

وتنفيذية وقضائية ووحدات عسكرية شبه نظامية وقوات درك وسجون ومحاكم، وبنى مدنية متعددة الهيئات. وهذا الفضاء السياسي الواسع، يسمح بالتساؤل عن الكيفية التي تدار بها العملية السياسية بين كل هذه الأطر، وكيف تدار على المستوى الجزئي داخل كل إطار على حدة. كيف يصنع القرار على مستوى النظام، وكيف يصنع داخل دوائره الفرعية (داخل فصيل عسكري أو سياسي مثلا، أو داخل مؤسسة مدنية)، وما هي علاقات التدرج القيادي داخل النظام وداخل هذه الدوائر. وهل ثمة مجال للاعتقاد بوجود صلات بين الممارسة السياسية، الديمقراطية أو السلطوية أو الشمولية، في قمة النظام وبين هذه الممارسة على صعيد دوائره المختلفة الأصغر؟

هذه التساؤلات ونحوها، يمكن أن تثار من منطلق الرغبة في تحري دروس التجربة الديمقراطية السابقة، وكذا في سياق طموح استشراف الافاق المستقبلية لهذه التجربة.

من ناحية ثانية، فانه إذا تم التوافق على توفر أسس موضوعية لدراسة النظام الفلسطيني السياسي، كما تعبرعنه تجربة المنظمة أو السلطة الوطنية أو كما هو متصور في المستقبل، أطل التساؤل المتعلق بالإطار الكياني المقصود بالدراسة، أي فلسطين أرضا وشعبا؟ منظرو الديمقراطية وأصحاب الرأي فيها يتجادلون بشدة حول صحة الحديث عنها، كنظام للحكم، بمعزل عن وجود الدولة. منهم من لا يتصور وجود إمكانية لنظام حكم ديمقراطي خارج إطار الدولة كمجال سياسي، بل ومن لا يرى وجودا للمجتمع بمعناه السياسي خارج هذا المجال. وطبقا لهذا الفريق، ليس من فائدة ترجى من مناقشة ديمقراطية المجتمع في غياب الدولة، خاصة إذا كان المقصود هو الديمقراطية السياسية، وليس مدى ديمقراطية المؤسسات الاجتماعية والمدنية.[٦] الديمقراطية الحديثة لا تتعلق بالقبيلة أو القرية أو المدينة أو شبه الدولة، إنما هي الديمقراطية/ الدولة/ الأمة، ويرتبط ظهورها وانتشارها بهذه الخاصية.[٧] ويمضي بعضهم الى أن الديمقراطية لا تطرح حين تكون الدولة – بعد أن توجد – تابعة ومنقوصة الاستقلال.[٨] وهذا هو شأن معظم دول العالم الثالث والدول العربية منها. كما أن الميل الى

الاستبداد يزداد في المجتمعات التي لم تحقق اندماجها الوطني، على الصعيد الجغرافي أو السكاني، حيث تميل السلطة الى الهيمنة على كافة القطاعات لفرض سطوتها أو وجودها.[٩]

على ذلك، ينبغي الحذر من دراسة الديمقراطية في الشأن السياسي الفلسطيني. فليس الشعب الفلسطيني أمة ذات سيادة، ولا توجد حتى الآن دولة فلسطينية، وليس أبناء فلسطين مواطنين أقحاحاً. وحتى بعد صيغة أوسلو، لم تتوفر سلطة (نظام) لها سيادة يمكن مطالعتها ديمقراطيا، إذ «ليس ثمة محمية في التاريخ مارست نظاما ديمقراطيا.. لان مصدر السلطات لايقع بين يدي الامة (الشعب) الذي هو مصدر السيادة في الديمقراطيات..».[١٠] الشعب الفلسطيني منقسم بين داخل وشتات، وتخضع كل أجزائه لغير سيادته وهو منقسم في الداخل، بين ضفة وغزة ومواطنين أصلاء ولاجئين، وبين فلسطينيي ١٩٤٨ وما بعد ١٩٤٨، والوجود السياسي والقانوني العسكري والعضوي السكاني الإسرائيلي منتشر بين جوانح الوجود الفلسطيني مما يفاقم أزمة الاندماج الوطني وفي هذا الواقع لا يصمد حديث الديمقراطية السياسية طويلاً.

بيد ان لهذه الرؤية، على قوة دفوعها، معارضين أشداء، لا يوافقون على أن النظام الديمقراطي يطرح فقط بمناسبة وجود الدولة. فالديمقراطية قيمة في حد ذاتها، يمكن تصور وجودها في غير وجود الدولة، في العلاقات الأسرية والادارية والاقتصادية. لقد انفكت أواصر الربط بين الديمقراطية ونظم الحكم في الدول فقط، واستقلت الديمقراطية بذاتها، وما بقي منها ثابت لا يتغير هو قيم العدالة والحرية والمساواة،[١١] ولولا أن الديمقراطية مفهوم أعلى من الدولة عمقا واتساعا، لما فهمنا العمليات التاريخية لتكريس الدولة الديمقراطية أو تحول الدول والنظم من ديمقراطية الى غير ديمقراطية وبالعكس، أو حتى اندحار الدولة ودمارها كلياً. بل ان المجتمع الذي لا تنظمه قيم ديمقراطية قد يكون ديمقراطيا من وجهة نظر معينة، هي المتعلقة بطريقة اشتقاق السلطة. فقبل حصول السود على حقوقهم المدنية، كان النظام الأمريكي ديمقراطيا في تعيين السلطة وفي قيامه على مبدأ سيادة الشعب، والمسؤولية والمحاسبة والتعبير عن الإرادة الشعبية بالانتخابات

وحق كل شخص في ترشيح نفسه لإدارة شؤون البلاد. يمكن اذن الحديث عن ديمقراطية في المجتمع دون أن يتم التعبير عن ذلك في مؤسسات معينة.[١٢] بما فيها مؤسسات الدولة.ويمكن من ثم الحديث عن الديمقراطية والنظام الديمقراطي في الإطار الفلسطيني قبل وجود الدولة وفي غيابهاأهمية هذا الطرح فلسطينيا، ان حركات التحرر عموما يمكن ان تجعل من الديمقراطية هدفا لها، ثم تتنكر له بعد الوصول الى السلطة، وفي أجواء التخلف الديمقراطي سوف يؤدي قيام النظام اللاديمقراطي في المستقبل أو استمراره على الأصح الى مزيد من إعاقة المجتمع وتخلفه. وفي حقيقة الأمر، قد تكون الديمقراطية أو لا تكون كامنة في تضاعيف المجتمع، في المؤسسات الإرثية أو التقاليد الاجتماعية والثقافية أو المؤسسات المدنية، لكننا في الحالة الفلسطينية مضطرون على الأرجح للقول بأن التحرر من المحتل هو أحد شعائر الديمقراطية، سواء انتهى الأمر بدولة أو لم ينته، كون الاحتلال عائقاً ضخماً في مواجهة تطوير الممارسة الديمقراطية.[١٣]

تأسيسا على هذا الاعتقاد التوفيقي، قد يكون في وسعنا مقاربة الموضوعة الديمقراطية فيما هو متاح للمجتمع السياسي الفلسطيني ممارسته بمعزل نسبي عن تأثيرات عدم وجود الدولة، مثل تأثير الثقافة السياسية المتأصلة والمكتسبة، أو مستوى التقاليد الديمقراطية في البنى الاجتماعية والسياسية المنتشرة في المجال السياسي الفلسطيني حول أسلوب التصعيد القيادي، أو مدى الالتزام بالأداء المؤسسي واحترام القواعد القانونية في الممارسة.

ومن ناحية ثالثة، وفيما يتصل بنموذج النظام الديمقراطي المتوخى أو المرغوب فيه أو الذي يفضل التحول اليه، نلاحظ أنه يمثل قضية خلافية لا يختص بها الفلسطينيون. فليس ثمة اتفاق، حتى في الإطار العربي وربما «العالمثالثي» حول النموذج المناسب، وهو خلاف يعزوه البعض الى عدم الاتفاق حول مفهوم الديمقراطية نفسه.[١٤]

وتجنبا للانجرار الى المحاورات الممتدة متعددة الأهداف حول هذه الاشكالية والتي غالبا ما تكتسي وشاحات أيديولوجية (بين القوميين والاشتراكيين والاسلاميين وغيرهم)، يمكن الاستقرار عند المفهوم المرتبط

بالتجارب المعروفة، والذي بمقتضاه، تكون الديمقراطية، ذلك النوع من العلاقة بين الحاكمين والمحكومين، بين الدولة والشعب (بين السلطة والشعب) المبنية على تداول السلطة السياسية، على أساس أغلبية انتخابية، يفرزها تعبير حر، من خلال التنافس الحزبي في إطار احترام حقوق الانسان والمواطن. ويكون النظام الديمقراطي، هو نظام المؤسسات وحكم القانون القائمين على مضمون ديمقراطي (قضاء مستقل، فصل بين السلطات، ضمان الحريات بكل أبعادها..)

لا نستطيع مع ذلك الدعوة الى النقل الخطّي لأي نموذج تطبيقي، فالنظم السياسية والديمقراطية لا يستوردان، وإنما نلفت الانتباه الى الخصائص التي لا خلاف عليها للنظام الديمقراطي وقد نتوخاها في السياق الفلسطيني، وأهمها تداول السلطة على نحو شرعي قانوني ومؤسساتي وسلمي في ظل التعددية السياسية، واحترام حقوق الانسان. ومع عدم التقليل من أهمية النصوص الضامنة لهذه التعبيرات وأمثالها، فان محكها الأساسي هو الممارسة، أو كيف تعمل الديمقراطية في الواقع، وهذا أمر لصيق بالتاريخ الاجتماعي الشامل الذي ربما وافق تفصيل خصائصها دون عوائق، وربما أدى الى إبراز عيوبها، وهي من دون شك تنطوي على عيوب تستدعي الاستدراك والمتابعة والاصلاح (كالروح الحزبية الضيقة وعدم الاستقرار السياسي أحيانا وتساقط الوزارات واستشراء الفساد.[١٥])

لعل طائفة من التساؤلات الإشكالية التي تغشى البحث في الديمقراطية الفسلطينية، تطل بالحاح أيضا في مجتمعات أخرى دون ان تلقى إجابات شافية. غير أنها لا تطرح في هذه المجتمعات، وعلى خلاف الأمر فلسطينيا، دفعة واحدة وفي توقيت متزامن، مما يمنح أهل الفكر والحركة فسحة للتعاطي معها بشيء من الحكمة والروية. وربما كان تأمل مسارات السؤال الديمقراطي في السياقات العربية وغير العربية ومحاولة استلهام تجارب التحول السابقة والمواكبة، مثابة بديل – وإن كان غير كاف – من القصور النظري المحيط حول هذه القضية. فالذي يحدث فعلا أن العقل الفلسطيني مفتوح على التفاعلات الجارية من حوله. ويمكن تلمس ذلك وقراءة آثاره في معظم المداولات ذات الصلة، كما سنرى في أكثر من موضع من الجزء الأول

الذي يطل على الديمقراطية في الحوارات الفلسطينية. أيضا، من المطمئن، أن فكر التحول الديمقراطي ما زال مشرعا على كل جديد، ولما يقل أحد أو يدّع انه يجزم بكلمة نهائية في القضية، الأمر الذي يتيح مجالا للحركة والتجريب والاستزادة لا سيما حول مختلف الشروط اللازمة لهذه العملية. وفي الجزء الثاني المخصص للتعامل مع بعض مداخل التحول الديمقراطي، سوف نلاحظ وجود محاولة لتطويع ماتوصل اليه أهل الذكر في هذا الشأن ومقاربته من منظور الحالة الفلسطينية ■

١ الهاجس الديمقراطي
حوارات ومناظرات

١ الهاجس الديمقراطي
حوارات ومناظرات

حين بدأ الفلسطينيون، ممثلين في بعض طلائعهم الفكرية والحركية، يفضون الصندوق الخاص بسجل مسيرتهم السياسية، ويطالعون مفرداته على نحو أميل الي التفصيل، دفع الكثيرون منهم بأنه في غمرة الأبعاد الصراعية على أرض فلسطين ومن حولها، غابت عنهم الى حد ملفت، الانشغالات المتصلة بالتفاعلات السياسية من الداخل نظريا وعمليا. وبدا أن النمط الشائع للاهتمام كان منصبا على تعقيدات المواجهة الخارجية، مع عزوف جلي عن تناول ما يتصل بشؤون الحكم وشجونه. وتبين أن الذريعة الأكثر تكرارا لهذه الظاهرة، هي عدم تمتع المجتمع بحالة من الاستقرار أو التبلور السياسي، والافتقار الى معالم واضحة للممارسة السياسية في حقل متكامل إقليميا ومتسق اجتماعيا واقتصاديا لفترة طويلة.

ويبدو أن هذا الطرح كان متعجلا بعض الشيء. فبمرور الوقت ومع توسع دائرة المشاركين في تقليب الأوراق الفلسطينية، وتبلور التيار الداعي الى مراجعة المسيرة السياسية برمتها، عند منعطف أوسلو بخاصة، ظهر أن الاستغراق في الصراع مع الآخر، متعدد الأسماء والأهداف، لم يحل، حتى في أوجه، دون بروز تصورات جنينية لطبيعة النظام الفلسطيني في الكيان الوطني المنتظر، وأن النداء الديمقراطي كان له موقعه ضمن مطالب تحديد العلاقات داخل الأطر القيادية وبين بعضها البعض، وفيما بينها وبين القواعد الشعبية في حدود الإمكانات المتاحة. وفي إطار منهجية

المراجعة، شرع المهتمون ينقبون في كل أرجاء البيت السياسي الفلسطيني، بالمعنيين التاريخي والمعاصر، فجرى تناول الخبرة البرلمانية، والتطور الحزبي، والأطر الجبهوية ومشكلة الوحدة الوطنية والتعددية السياسية وأنماط القيادة، والبيئة الاجتماعية – الاقتصادية وتداعياتها على الممارسة السياسية، والنظم الدستورية – القضائية القانونية، وعناصر الثقافة السياسية ونوعية المؤسسات المدنية. . لقد جرى البحث في كل ما يتصل بالهم الديمقراطي.[١٦] وقد حظيت تجربة منظمة التحرير بجرعة زائدة من هذه المنهجية.[١٧] وهو أمر طبيعي، ليس لأن المنظمة تمثل التجربة الأشمل فلسطينيا وربما الأكثر استمرارية، لكن لكونها إطارا ما زال قائما بين الأيدي، والشأن الديمقراطي فيها أو عدم الديمقراطي سوف يشع على المستقبل سواء بقيت أو ذهبت، ربما لفترة ممتدة قادمة، وهي في الوقت نفسه التجربة الفلسطينية الذاتية التي عبرت بتفرد، عما يمكن أن يسمى بنظام سياسي متكامل الى حد مقبول.

إن متابعة جانب من حصيلة هذه المراجعة، ولو في عجالة، لا تخلو من فائدة ودلالات، بالنسبة لأية محاولة تستشرف المستقبل وتتحرى سبل التحول الديمقراطي الفلسطيني. فعلى صعيد قضايا الديمقراطية (في الممارسة) أظهر التناظر، الذي شارك فيه نفر من غير أهل فلسطين، ما يلي:

١– ان التجربة البرلمانية اتسمت في جميع المراحل التي مرت بها الحياة السياسية الفلسطينية بالتوتر وعدم الاكتمال. ففي عهد الانتداب لم تسر السياسة الاستعمارية (البريطانية) في فلسطين على نهجها مقارنة بما جرى في أقطار أخرى، تعامل فيها المستعمرون مع شرائح معينة وسمحوا لها بخوض حياة نيابية وصولا الى الاستقلال بصيغة تحقق مصلحة للطرفين. في فلسطين، استهدف الخطر شرائح المجتمع كلها، مما أحبط إمكان نشوء حياة نيابية، بل ورفضت الحركة الوطنية، التطور البرلماني، في سياق رفضها منح شرعية لتمثيل الجانب الصهيوني على قدم المساواة في البلاد. وغداة ١٩٤٨، وقع الفلسطينيون بكافة تجمعاتهم تحت ظروف أصبح فيها الحديث عن الانتخابات والتمثيل الديمقراطي ترفا عزيز المنال. وبقيام م. ت. ف. كان المأمول أن يضطلع المجلس الوطني بدور نيابي

متطور، الأمر الذي عز أيضا في الممارسة.[١٨]

٢- أظهرت الحياة السياسية الفلسطينية في جميع عهودها ميلا الى التعددية، وذلك بنشأة أطر سياسية حزبية وشعبية مختلفة قبل عام ١٩٤٨، وبالانتشار والتوزع على قوى حزبية عربية غالبا بين عامي ١٩٤٨ و١٩٦٤، ومن خلال تبلور الفصائل السياسية -العسكرية المعروفة بعد قيام م.ت.ف. عام ١٩٦٤. بيد أن هذا المظهر الديمقراطي شكلا، لم يعبر في مضمونه الداخلي على صعيد القوى الحزبية من الداخل، ولا الخارجي (عبر علاقات القوى ببعضها) عن جوهر ديمقراطي مشرق وحقيقي. كما انتاب هذه التعددية قصور كبير في مستوى علاقتها بالجمهور الفلسطيني أيضا، ولم تتمكن في مختلف عهودها من إفراز نظام ديمقراطي يستطيع إعادة إنتاج نفسه، ويقدم للآخرين مظهرا ديمقراطيا طالما اعتبر الفلسطينيون أن نضالهم الممتد يستحقه.[١٩]

٣- ان الفصائلية العسكرية السياسية، داخل التعددية الفلسطينية، مسؤولة عن الانحدار بالنظام الفلسطيني كله (م. ت. ف.) نحو أمراض التناحر والشللية والمساومات الفئوية الضيقة وروح التعصب، وأضافت الى الثقافة السياسية الأبوية التي جسدتها سيطرة مزمنة للقيادات العليا، رذيلة جعل الفصيل هدفا ومرجعية لاتخاذ المواقف وتحديدها للسياسات على أسس شخصانية، مما أفقد البرامج والمؤسسات ديناميتهما، وأودى بالنظام كله صريعاً للشيخوخة والبيروقراطية الهرمة.[٢٠] وبسبب العقلية الفصائلية تفشت روائح المؤامرة وظاهرة الوشوشة والانتهازية، وانحصر الاهتمام بالأشخاص ومعهم. وهي ظواهر سبق أن عرفتها التجربة في مراحل ماقبل عهد م. ت. ف. رجوعا الى أحزاب الثلاثينات بقياداتها وممارساتها الأبوية اللامؤسسية.[٢١]

٤- برعت الأنظمة الفلسطينية السياسية في إنتاج المؤسسات، وهذا يحسب للطموح الديمقراطي والرغبة في توزيع المهام والمسؤوليات، لكنها كانت وفي معظم العهود، أكثر براعة في إفراغ هذه المؤسسات من مغزاها وأدوارها، بحيث كان تقهقر دور المؤسسة في صناعة القرار وعدم الالتزام بالأطر والقنوات المؤسسية، مظهرا شائعا في الأداء. وفي هذا السياق

تكررت الشكوى من تسلط الرئاسات تحديدا وتجاوزها للخطوط المحددة لعملية صناعة القرار، ومن جنوحها وتفردها باتخاذ قرارات خطيرة دون مراعاة لاختصاصها ولا للمؤسسات التشريعية والتنفيذية.

٥- توفرت للنظام الفلسطيني في عقدي السبعينات والثمانينات موارد مالية هائلة حتى قيل ذات حين ان الثورة الفلسطينية هي أغنى حركة تحرر في العالم. وكان يمكن استخدام هذه الموارد على نحو أكثر عقلانية وجدوى وبناء مؤسسات ذات قيمة. لكن الذي حدث هو انتشار عشرات الدكاكين لعشرات الأتباع والمحاسيب التابعين لرأس النظام، من دون هدف يخدم المصلحة العامة. وفي ظل سيطرة الرئاسة على الاموال، جرى ترويض الرجال، وبرز قطاع من «القطط السمان». وقد ذهبت كل محاولات مأسسة القرار المالي، أساس الانحراف التسلطي في النظام، أدراج الرياح،[٢٢] مما يؤكد هيكلية هذا الخلل ويستدعي التغيير البنيوي في أسس النظام نفسها.

٦- يظهر المسح التاريخي للحياة السياسية الفلسطينية، تخلف القيادة عن الجماهير الشعبية بالمعنيين الثوري والديمقراطي. كان هذا التخلف بارزا في معمعان ثورة ١٩٣٦ - ١٩٣٩، وفي مرحلة الزخم الثوري بين أواخر الستينات وأوائل السبعينات، وقد تجلى كالصبح في أجواء الانتفاضة وأسلوب إدارتها بين أواخر الثمانينات وصدر التسعينات. ويبدو أن هذه الظاهرة لم تغب عن حسابات بعض قوى النظام في مرحلة المراجعة الشاملة، فقد جاء في بيان مشترك للجبهتين الشعبية والديمقراطية لتحرير فلسطين صدر في آذار ١٩٩٤: «إن المستوى الراهن للحركة الجماهيرية الفلسطينية بتجاوزه للأطر التنظيمية والمؤسسية القائمة، نظرا لتخليها عن مواكبة متطلبات النضال الوطني والديمقراطي، يفرض إحداث التطورات الهيكلية والبرنامجية المطلوبة، التي تسمح بادامة زخم الحركة الجماهيرية وتصعيدها».[٢٣]

٧- شغل الفيض الديمقراطي الذي أظهرته الانتفاضة حيزا واسعا في الحوارات الفلسطينية (والعربية) حول مستقبل الديمقراطية الفلسطينية، واعتبر على نطاق واسع دليلا حيا على ما تختزنة الجماهير الشعبية من توق وقدرة على إبداع أشكال غير تقليدية للممارسة الديمقراطية، وذلك على

الرغم من الإطار الاجتماعي الاقتصادي المعاكس في نظر البعض، ومظاهر التحكم الاستعماري، وتخلف الممارسة الديمقراطية في النظام الفلسطيني. ولدى مدرسة في الفكر القومي، اعتبرت الانتفاضة بتجلياتها الديمقراطية ممثلة بخاصة في اشكال اللجان الشعبية والفرز الطبيعي للقيادة والضبط على أسس غير تقليدية، نموذجا بوسعه اذا أحسن اقتداؤه، أن يقود الى إعادة توزيع القوة والسلطة الى الشعب المنتظم في أنساق اجتماعية واقتصادية شديدة الكفاءة، والأخذ بسلطة القرار في يده تحت رقابة أكثر كفاءة، وذلك في غير المجتمع الفلسطيني فقط.[٢٤] ليس هذا فحسب، بل كان يمكن للانتفاضة بتجلياتها الديمقراطية أن تؤدي الى انعتاق المجتمع والنظام الفلسطينيين من كافة الأدران التي لحقت بهما لعقود طويلة، محدثة بذلك نقلة موضوعية لا نظير لها على صعيد نماذج التحول الديمقراطي. لكن الذي حدث هو العكس، فبدلا من أن تمتطي قوى النظام الفلسطيني هذه الفرصة، ساهمت في إهدارها، وجرتها الى مربع الممارسات السلبية التي تعتور مسلكياتها. ومن ذلك مساهمة بعض هذه القوى، عبر الآلية المالية، في تنمية وتعزيز شريحة بيروقراطية نفعية، تعاملت مع الجماهير بعقلية أوامرية إدارية أسهمت في إقعاد المبادرات العفوية التي ثبتت نجاعتها ديمقراطيا في مرحلة الزخم الأولي، ونقل مرض التعصب الفصائلي الذي اقترن بالسعي لتعظيم دور الفصائل على حساب بعضها البعض، وإنعاش النزعة العشائرية بعقد تحالف بين الفصيل والعشيرة، والاستمرار في تشخيص القيادات الفصائلية وإظهار الولاء وإسناد الأدوار المهمة إليها،[٢٥] وتوزيع الأموال على أسس الولاء الفصائلي، مما قاد الى شح المتاح منها بالنسبة لغير المنتمين فصائليا، ودفع بعضهم الى فرض نفسه على الناس وأخذ القانون بيده في أجواء الفوضى التي عمت في المرحلة الأخيرة من الحدث.

لقد حلقت في أجواء الانتفاضة على نحو أو آخر، نزعات ديمقراطية وأخرى سلطوية، ويبدو أن هذه النزعات كامنة في المجتمع الفلسطيني شأن مجتمعات أخرى. غير أن المزاج الشعبي تحول بفعل السلبيات التي أظهرها العمل الحزبي الفصائلي في غمرة هذا الحدث الفذ، ضد نظام الحصص

والتقاسم السياسي الفصائلي، وقد ينطوي هذا الموقف على ظاهرة معادية للحزبية من الأصل وهي ظاهرة معادية للديمقراطية، لأن الحزبية عمود من عمد النظام الديمقراطي.[٢٦]

٨- شكل الافتراق حول التفاوض الفلسطيني - الاسرائيلي من حيث شروطه وأسلوب إدارته ونتائجه، انعطافة حادة في التعريف بمستوى الأداء الديمقراطي داخل م. ت. ف.فالقبول بشروط صيغة مدريد من جانب شطر من القيادة الفلسطينية، اعتبر من شطر آخر خروجا لا ديمقراطيا عن مقررات المؤسسة التشريعية يتسق مع عقلية الاستفراد والتسلط التي تعمل بها رئاسة المنظمة. وقد أدى أسلوب إدارة المفاوضات أثناء مرحلة واشنطن (تشرين ثاني ١٩٩١ وآب ١٩٩٣) من جانب الرئاسة وبعض المحيطين بها، الى تصعيد الانتقادات السابقة.[٢٧] لكن الحوار حول مسيرة الديمقراطية الفلسطينية ومستقبل النظام من أساسه بلغ ذروته عند الكشف عن المفاوضات السرية في أوسلو بين (كانون اول ١٩٩٢ - آب ١٩٩٣) والإعلان عن صيغة الاتفاق الشهيرة التي تمخضت عنها. لقد بدا الاتفاق في محتواه، فضلا عن أسلوب التفاوض حوله، قمة الأداء السلطوي لرئاسة النظام ومثابة صك معلن بعدم توفر النظام على الديمقراطية من الاصل، وثارت شكوك بدلائل ملموسة حول مدى شرعية أداء الرئاسة الفلسطينية، ومدى إلزامية الاتفاق ونتائجه، بل واعتبر البعض أن الديمقراطية الفلسطينية هي أول ضحايا منهجية أوسلو شكلا وموضوعا.[٢٨]

٩- غداة الشروع في تنفيذ صيغة أوسلو وبقية الاتفاقات المتفرعة عنه، أصبح الفلسطينيون في مواجهة تكوين ما عرف بالسلطة الوطنية على أرض وبين جمهور فلسطينيين بشكل مباشر للمرة الأولى. مما أنشأ حقلا خصبا للنقاش حول أسلوب ممارسة هذه السلطة وعلاقتها بنظام م. ت. ف. ومدى وجود ازدواجية في النظم التي يخضع لها الشعب الفلسطيني عموما، ومدى الاستمرارية والانقطاع في الأداء وفي التقاليد السياسية، وإمكانية انقسام الجسد السكاني الفلسطيني نفسه سياسيا وتنظيميا بين داخل وشتات. وكذا حول المرجعية الدستورية التي ينطلق منها أداء السلطة والمنظمة: هل هي الميثاق الوطني للمنظمة أم النظام الأساسي للسلطة على ما

بينهما من تباين في أسس الشرعية والالزامية. وقد أضاف أسلوب ممارسة السلطة الوطنية للعملية السياسية زادا جديدا لمادة النقاش حول مستقبل الديمقراطية، إذْ بدا أن شيئا من التغيير لم يطرأ على الأداء السلطوي لرئاسة السلطة، وبات واضحا أن الانقسام بين القوى السياسية وفي جسد النظام الذي ترتب على منهجية أوسلو مضافا إليه أسلوب أداء السلطة، يهدد بصدام داخلي مروع يذهب بأي ميراث أو طموح ديمقراطي وأي مظهر للوحدة الوطنية معا.

١٠- أبرزت النقاشات المعمقة للمسيرة السياسية الفلسطينية مدرسة فكرية - سياسية، تأخذ على منتقدي البعد الديمقراطي في هذه المسيرة كثيرا من الأخطاء في أسس التحليل ومنطلقاته ونتائجه. وعلى الجملة، رأت هذه المدرسة ان النظام الفلسطيني الذي بلورته تجربة م. ت. ف. وبخاصة بعد التحاق الفصائل الفلسطينية بها في عهدها الثاني التعددي منذ عام ١٩٦٨ - على اعتبار ان العهد الأول اللاتعددي يغطي المرحلة بين ١٩٦٤ - ١٩٦٨ - قدم تجربة ديمقراطية مميزة، على الأقل مقارنة بالوسط العربي المحيط بها. فقد ضمن هذا النظام الحرية الفكرية والايديولوجية لكل القوى المنضوية تحت لوائه، واستقلال كل قوة في شؤونها الخاصة، وتمكن من تكتيل الجمهور من حوله وحفزه على الدفاع عنه عند الخطر. وهذه الخصائص هي مفتاح الديمقراطية. فالنظام الفلسطيني ليس كبقية النظم على الصعيدين الداخلي والخارجي. داخليا، هو يتعامل مع جمهور موزع في كل الأرجاء ويسعى لتحقيق الاندماج والتمثيل السياسي فيما كان يصعب عليه تحقيق الاندماج العضوي. وخارجيا، هو محكوم بمراعاة التدخلات العربية والدولية في شؤونه، وكان عليه دوما ان يعمل في محيط من التوتر ويسعى لإرضاء نظم متباينة الأهواء والمشارب السياسية، بغية ضمان قدر معقول من حرية الحركة.[٢٩] وهو قبل كل شئ نظام لحركة تحرر وطني، لها فروضها ومنطقها الخاص الذي قد لا يتسق غالبا مع الممارسة الديمقراطية للنظم المعتادة التي تحكم في دول مستقلة.[٣٠]

١١- لقد وجدت دوما سلبيات داخلية في هذا النظام، كترهل الأجهزة وانتشار البيروقراطية وأساليب الفساد والإفساد وما ينجم عنها من تخريب

مادي وروحي وإهدار للموارد، ونزعات التسلط الفردي والفئوي وما يقترن بها من تشويه الممارسة الديمقراطية وإعاقتها، وخروج الأقلية عن مبدأ احترام الاغلبية، واستخدام الاغلبية لسيف أغلبيتها أحيانا، وجنوح الكثيرين الى اللوذ بالعصبيات المحلية أو العشائرية. ولكن هذه النواقص موجودة في نظم ديمقراطية أخرى، وهي في الساحة الفلسطينية تتقاطع مع ما توفره الحماية الخارجية لسبب أو آخر، مما قاد الى صعوبة استئصالها في معظم الاحيان، وجعلها في بعض الأحيان تأخذ اندفاعة ذاتية تعمق وجودها.[٣١] كذلك، فقد كان للساحة الفلسطينية أسلوبها الخاص في ممارسة الديمقراطية، إذ وجدت أكثرية وأقلية، وأغلبية ومعارضة، وكان حق الاعتراض مكفولا دوما للأقلية والمعارضة، واتخذت القرارات غالبا بعد حوارات ربما لم يوفرها أي نظام عربي – والفلسطينيون جزء من العرب بثقافتهم وأساليب تعاملهم، كما كانت الحال دوما في النظام الفلسطيني. وحول موضوعة التسوية السياسية للقضية الوطنية تحديدا، جرى نقاش مستفيض امتد لأكثر من ستمائة ساعة، وكان حق الاعتراض مكفولا لأقل القوى السياسية حجما.[٣٢]

وبخصوص ممارسات السلطة الوطنية فانه لم يحن الوقت بعد لتقويم أدائها. ومع ذلك، تبدو النوايا الديمقراطية لهذه السلطة من التأكيد على قضية الانتخابات العامة تحت رقابة دولية، ورغبتها في فتح حوارات سياسية مع القوى المعارضة لصيغة أوسلو ونتائجها، وإعلانها الالتزام بالتعددية السياسية ومعرفتها العميقة بتأثير الطموح الديمقراطي لدى الشعب الفلسطيني عموما. وتذهب بعض الاراء الى أن أزمة الديمقراطية في النظام الفلسطيني لم تكن بهذا الالحاح قبل صيغتي مدريد وأوسلو، فقد عبر هذا النظام قبل أن تضع هاتان الصيغتان النظام على محك الشرعية، عن أفضل ما يمكن أن تصنعه حركة تحرر.[٣٣]

توجز هذه النقاط العشر أبرز ما اشتملت عليه مادة التناظر حول المحتوى الديمقراطي للسياسة الفلسطينية، ولعل من دلالات هذه المادة ما يلي:

١- يتحرك الخط البياني لرغبة الإصلاح الديمقراطي أو إثارة البعد

تعامد عوامل داخلية وخارجية معا.وغالبا ما تكون هذه الأزمات نتيجة وقوف النظام أمام خيارات فارقة في مسار القضية الوطنية.لقد توفر هذا التواكب بين قضية الديمقراطية وبيئة الأزمات بعد هزيمة ١٩٦٧ (دفع الشقيري للاستقالة والجنوح للتعددية بغض النظر عن محتواها)،[٣٤] وبعد أحداث الغزو الإسرائيلي للبنان وخروج المنظمة منها عام ١٩٨٢ (الانشقاق في فتح والصدام العسكري في طرابلس عام ١٩٨٣).[٣٥] وبعد الاتفاق الأردني الفلسطيني عام ١٩٨٥،[٣٦] وفي إطار الخلاف الكبير حول صيغة مدريد للتسوية، ثم الخلاف الأكبر حول صيغة أوسلو وتوابعها، وأسلوب التفاوض مع إسرائيل.

٢- غالبا ما كانت ممارسات رأس النظام وجنوحه للتفرد والابتعاد في اتخاذ القرارات عن جادة المؤسسة الفلسطينية محور الأزمة الديمقراطية.حدث ذلك في عهد الشقيري وتكرر مرارا في عهد «عرفات»، في عهد الصيغة الجبهوية اللاتعددية، وعهد الصيغة التعددية.ويلاحظ تمتع الرئاسات الفلسطينية المتوالية، على صعيد القوى السياسية وداخلها، وفي إطار النظام بمجمله، بسلطات واسعة وبديمومة ظاهرة.

٣- بسبب المسافة التي فصلت القيادة والمؤسسات السياسية ومعظم تعبيرات النظام عن الجماهير الفلسطينية، انتشر احتكار العمل السياسي في رحاب القوى السياسية واستئثني الجمهور من المشاركة في محاسبتها.وقد بلغت المسافة بين الرأي العام وحركة النظام المستوى الذي ما عادت فيه الانشقاقات وحالة التشرذم السياسي وتغيير الأيدلوجيات والارتباطات الداخلية والخارجية للقوى السياسية، تثير انتباه عامة الفلسطينيين.[٣٧] تقلص هذه المسافة، وربما زوالها في إطار وجود السلطة الفلسطينية في الضفة وغزة، يمكن أن يضع مثل هذا المعلم على المحك، لا سيما بعد أن زالت قضية الصراع المسلح وما واكبها من أسلوب التعبئة التي ربما كانت مؤثرة في مرحلة وجود الثورة بين جانب من الجماهير الفلسطينية في الأردن حتى عام ١٩٧١، وفي لبنان حتى عام ١٩٨٢.

٤- تعاملت الجماهير بجدية مع الخيار الديمقراطي حين أتيحت لها

سكان الضفة وغزة، وخارج ممثل في الشتات الفلسطيني بلاجئيه ونازحيه، وفلسطينيين مقيمين داخل إسرائيل (فلسطينيي ١٩٤٨)، كانت هذه المداخلات تتعرض للتجريم والانتقاد والاتهام بالانطلاق من عقلية مؤامرة تسعى لشق الشعب أو الصف الفلسطيني.[٤٤] غير أن التحليلات الواقعية لمشهد الحياة الفلسطينية بجميع جوانبها، أخذت بمرور الوقت تفرض نفسها وتفرض التعامل بموضوعية اكثر مع هذه القضية. اشتملت هذه التحليلات على اعتراف بالتميز النسبي بين ظروف الداخل والخارج. وكان مما تداولته الحوارات الفلسطينية، أن مركز الثقل في النظام السياسي، موضع الاهتمام هنا، استقر في الخارج حتى خروج قوات الثورة الفلسطينية ومؤسساتها من الساحة اللبنانية في عامي ١٩٨٢و ١٩٨٣، حين بدأ الاهتمام التدريجي بالداخل وبقضية محاولة التوازن بين ضفتي الحياة الفلسطينية العامة. هناك من يرتد بهذه المحاولة الى منتصف السبعينات،[٤٥] ولكن الفكرة القائلة بأن الانتفاضة كانت نقطة فارقة في ثقل الداخل، وأن انتقال السلطة الوطنية الى هناك هو نقطة الحسم في هذه القضية، تحظى بما يشبه الإجماع.

التناول الموضوعي لعلاقة الداخل بالخارج، كان يعي ضرورة إيجاد علاقة متوازنة يقتضيها العمل الديمقراطي. علاقة حميمية صحية، يشعر فيها أهل الداخل بانهم يشاركون في صناعة القرار الذي يخصهم ويخص القضية الوطنية عموما. ولم يكن مقنعا بما فيه الكفاية، لدى هؤلاء، أن يتذرع النظام (الخارج) بأن حصة أهل الداخل في المؤسسات السياسية محجوزة لهم، لكنها محجوبة عنهم بفعل ظروف الاحتلال. فقد كان من المؤكد امكانية وجود أشكال كثيرة للتفاعل بين الجانبين.

هذا الفهم، كان يطل بقوة عند كل منعطف. وجاء وقت أثير فيه أن الخارج لا يسعى سوى لفرض هيمنته، كونه يحبط كل أشكال التنظيم الذاتي في الداخل، رغم الإعلان المتوالي من هذه الأشكال عن الولاء للبرنامج الفلسطيني العام.[٤٦] ورغم رفض كل الأشكال التي سعت إسرائيل لتخليقها عنوة كبديل من تنظيمات الخارج (مثل روابط القرى في مطلع الثمانينات).

لقد كان هناك على كل حال، تململ وامتعاض من أساليب الخارج

الأوامرية، وأساليبه في توصيل الدعم المالي واختيار متنفذيه ووسائطه في الداخل، ومن نقل كثير من أمراضه الى هناك،[٤٧] وشكوكه من احتمال تبلور هيئة تأخذ موقع الخارج التمثيلي، مع أن قوى الداخل كانت دوما تعمل في كنف النظام وتلتزم في أدائها بوحدة ضفتي الحياة الفلسطينية، وكان ذلك بارزا تماما في أعمال وفد التفاوض من الداخل، قبيل أخذ الخارج زمام المبادرة عبر آليه سرية، انتقدت شرعيتها حتى في الخارج نفسه.

لعل كثيرا من تململات الداخل كانت تنتمي الى روح فياضة تجاه الممارسة الديمقراطية.[٤٨] وقد يحق القول إن الداخل لم يخرج في ممارساته عن الخط السياسي العام للنظام في الخارج، وربما كانت الحركة الاسلامية، باجنحتها المتعددة، المظهر الصارخ لاعلان القطيعة مع هذا النظام في الداخل، الأمر الذي شطر الفضاء السياسي وأنذر بتحولات كبيرة في العملية السياسية الفلسطينية.

ومع ذلك، فان بقية القوى السياسية والشعبية في الداخل أظهرت انحيازا لضرورة عدم الارتهان للتشكيلات السياسية في الخارج، وتفصيل حركتها على مقاسه. فقد ترددت أصداء الدعوة لحوار متكافئ بين الجانبين، تشارك فيه أوسع القطاعات المؤسسية والشعبية في الداخل، وكان لهذه الدعوة أنصارها في الخارج أيضا.[٤٩]

على المستوى القيادي أرتد التوتر بين الجانبين بنظر البعض، الى فارق السن بين قيادات شابة متدفقة في الداخل وأخرى أكبر سنا في الخارج. وقبيل نشأة السلطة الوطنية كان هؤلاء يرون ان التقاسم الوظيفي، طبقا للخبرات المتباينة، هو أحد الحلول الديمقراطية المتاحة في حال تبلور صيغة كيانية فلسطينية. وأنه من المستحسن أن يأخذ هذا التقاسم في الاعتبار، خبرة قيادات النظام في الخارج على مستوى إدارة العلاقات الدولية والسياسية الخارجية والشؤون الدبلوماسية والدفاع، في حين يستطيع قياديو الداخل أن يشغلوا إدارة الشؤون الداخلية والمحلية، كونهم أكثر خبرة بزوايا الحياة اليومية، مما يؤهلهم لتحمل عبء الجهاز البيروقراطي والبلدي.[٥٠]

بعد الاعلان عن صيغة أوسلو، أخذ هذا النقاش شكلا وعمقا جديدين.

فقد بدا أن قلة من المفاوضين على تلك الصيغة، تخلوا عن دور النخبة المفاوضة من الداخل (والخارج معا)، وأنهم صغروا حجم النظام (م.ت.ف.) ليقتصر على مساحة الضفة وغزة رغم الافتراض بأنه يمثل كل الشعب الفلسطيني، وبرغم أن قيادات الداخل كانت أدرى بشؤون الضفة وغزة، وكان يمكنها فعل الكثير لأجل الداخل (والخارج) دون اللجوء لتحجيم دور المنظمة.[٥١]

وقد استتبع دخول السلطة الوطنية النظر في أسلوب التقاسم الوظيفي بين قيادات الجانبين في الواقع الفعلي، وكان من المتوقع حدوث شيء من التزاحم بين الفريقين. وفي المستوى الأعلى من القيادة نال الداخل نصيبه مناصفة تقريبا إذ تكونت وزارة السلطة من ٩ أعضاء من الخارج و ١٠ من الداخل،[٥٢] لكن المستويات الأدنى عبرت عن الامتعاض من أسلوب توزيع المناصب،[٥٣] وعن صدمتها من المظهرية والبذخية وأحيانا الاستعلائية، التي بدت في مسلكيات بعض القيادات العائدة، وشاركها هذا الرأي قطاعات شعبية.[٥٤]

قضية التقاسم الوظيفي وتوزيع الموارد والادوار بين الداخل والعائدين من عناصر النظام، ربما كانت مسألة مؤقتة، لكن هناك قضايا فرعية أخرى يصعب تصور حسمها عبر أفق زمني قصير، كالعلاقة بين بعض مؤسسات الخارج الراسخة ومؤسسات الداخل قيد التشكيل. فما العلاقة المنتظرة مثلا بين المجلس المنتخب في الداخل والمجلس الوطني في الخارج؟ وما العلاقة بين الدائرة السياسية للمنظمة والممثليات الفلسطينية في الخارج؟ هل ستتلقى هذه الأخيرة توجيهات الدائرة السياسية أم توجيهات السلطة في الداخل؟ علما بأن مرجعية الجهتين مختلفة (بحجم الاختلاف بين الميثاق الوطني وصيغة أوسلو وتوابعها).

الأكثر تعقيدا من هذه القضايا وأشمل، هو التساؤلات الخاصة بعلاقة النظام في الداخل باللاجئين في الشتات: ما موقع هؤلاء من صناعة القرارات الفلسطينية؟ لا سيما ما قد ينعكس منها على مستقبلهم وعلى الوفاء بحقوقهم السياسية والمدنية كجزء من الشعب الفلسطيني، كحق المشاركة بالترشيح والانتخاب. أيمكن أن يكون ديمقراطيا ذلك النظام الذي

يتم تصفيفه بمعزل عن هذه المشاركة؟ وفي ضوء عدم التوافق العام على مخرجات صيغة التسوية التي يجري بناء النظام في كنفها بالضفة وغزة، ما مدى ديمقراطية أية خطوات قد يتخذها هذا النظام بخصوص البت في مصير اللاجئين؟

من المثير أن الحديث القديم حول مدى تمثيلية النظام في الخارج لأهل الداخل وحصتهم فيه، ومستوى مراعاة همومهم وقضاياهم المتباينة نسبيا في العملية السياسية، انقلب مؤخرا الى حديث عن دور الخارج ومدى مشاركته وكيفية ضمانها ديمقراطيا. وبدأت بعض الأوساط بالفعل التفكير في تلمس السبل الى مخارج ديمقراطية للقضية، مثل ضمان مشاركة الخارج في الانتخابات العامة عبر إفساح دوائر انتخابية خاصة للشتات. والحاجة لايجاد مظلة فلسطينية تفرد جناحها على فلسطينيي الخارج وتنظم علاقتهم بالداخل وتتصدى لحقوقهم التاريخية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية في الدول المضيفة. وبنظر البعض تعد م.ت.ف. الجهة الأكثر استعدادا وتأهيلا لمهمة كهذه.[٥٥]

بغض النظر عن حصافة هذا الرأي، فان النظام الفلسطيني بحاجة الى التعاطي مع قضية الداخل والخارج على نحو يكفل تحقيق الحد المعقول من الاندماج الوطني، والتواصل بين أعضاء الجسد الاجتماعي وضمان إشباع الطموحات الأمنية والسياسية والحقوقية لكل هذه الأعضاء، ولا شك ان الاستماع لصوت الشتات عبر آلية ديمقراطية يمثل شرطا مكملا للأداء الديمقراطي لأي نظام فلسطيني.

جدل التحرر الوطني - الديمقراطية

سؤال هذه الثنائية الملح هو أيهما أولا التحرر الوطني أم بناء الديمقراطية؟ وهو ما يذكرنا على الفور بالسؤال الشقيق المتعلق بأولوية بناء الدولة عن النظام الديمقراطي أم العكس؟ وإذا كانت جدلية العلاقة بين الداخل والخارج والديمقراطية تكاد تمثل حالة من التفرد والخصوصية في الشأن الفلسطيني، وليس لها مشابهات ذات بال في حالات أخرى،[٥٦] فان سؤال هذه الجدلية سبق أن طرح، وربما لا يزال قائما في نماذج أخرى في

المحيط العربي، إما بشكل مباشر ومطابق للحالة الفلسطينية وإما بشئ من التباين الظاهري بحيث كانت الديمقراطية في كل الحالات قضية قابلة للإزاحة بزعم أولوية قضية أخرى ملحة، كمواجهة الاستعمار أو تحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية، أو تحقيق الوحدة الوطنية أو القومية.

في الحالة الفلسطينية، تنقسم هذه الجدلية الى شطرين متعامدين، أولهما له بعد تاريخي قوامه الأساسي: هل كان من الممكن لحركة التحرر الفلسطينية أن تكون في تعبيراتها وتجلياتها السياسية ديمقراطية الطابع، ومن ثم هل يجوز الآن تقويم الأداء الديمقراطي للنظام الذي أنتجته هذه الحركة؟ أما الشطر الثاني فيمتد الى أفق مستقبلي، فطالما أن هذه الحركة لم تستكمل بعد متطلبات التحرر الوطني، أينبغي أن تعلق قضية الديمقراطية حتى تحقق أهدافها كاملة؟ أم أن من الحكمة أن تمضي هذه الحركة (والفلسطينيون بعامة) على طريق دمقرطة الحياة السياسية بالتوازي مع النضال التحرري؟ أيمكن أن تكون الديمقراطية معوقا لاستكمال التحرر؟

لقد سبقت الإشارة الى الاعتقاد القائل بأن تقويم الكفاءة الديمقراطية للنظام الفلسطيني عملية فيها قدر من التعسف. ذلك أن حركات التحرير الوطنية – والنظام الفلسطيني نموذج لها – لا تتسق مع الفعل الديمقراطي التقليدي، غالبا لاضطرارها للعمل السري بسبب قمع المستعمر، ولاعتمادها على الضبط العسكري الصارم والأوامري، وجولاتها القتالية المستمرة مع العدو، مما لا يسمح لها باقامة الشعائر الديمقراطية، فهل كان يمكن مثلا إجراء انتخابات عامة تحت القصف الإسرائيلي في الأغوار أو في جنوب لبنان؟[٥٧] مشكلة هذا الطرح أن النظام الفلسطيني لم يكن سريا، ولا كان ملتحما في قتال مستمر مع العدو. لقد كانت م. ت. ف. تعمل بشكل علني، ولم تكن مضطرة لما أضطرت اليه حركات أخرى للتحرر الوطني. وكان لديها منذ اليوم الأول سلطات تشريعية وتنفيذية وأحزاب الخ، وكان بامكانها عموما أن تعمل ديمقراطيا، لو كانت الديمقراطية خيارا مطروحا لها.[٥٨]

لكن المنظمة تشكلت من فصائل أو قوى بعضها منحدر من أحزاب نشأت خارج الحوزة الفلسطينية، ولم تكن هذه صاحبة نزوع ديمقراطي. وما كان من الأطر الفلسطينية سوى ان تمثل النماذج الجاهزة للقوى

الخارجية غير الديمقراطية (الحزب الحديدي والمركزية)، ولم تمارس داخل النظام غير «الديمقراطية» التي عرفتها خارجه.

بعض الذين عركوا العمل السري مطولا، يقولون ان الديمقراطية تحتاج الى إقتناع ذاتي أولا، فاذا سادت هذه القناعة عولجت القضايا في ظروف السرية بروح ديمقراطية. ومن ذلك، العمل بأسلوب التشاور، حين يتعذر عقد الاجتماعات، والتمييز بين الاختلافات في الرأي والخروج من الحزب، والاتفاق على ان السرية والظروف غير المعتادة هي «شر لابد منه» وليست «الأصل» لنفي الممارسة الديمقراطية، وسرعة عقد الاجتماعات حين تتهيأ الفرصة. وقبل ذلك كله، التقيد بلوائح المؤسسة في العمل واتخاذ القرار في كل الأحوال، أما اتخاذ السرية والظروف القهرية تكئة لإهدار النظم وشق الطاعة على الإرادة العامة والتفرد بالقرار الى حد التسلط، هي من الأمور التي يمكن أن تحكم العمل بعد زوال دواعي السرية وتفتح الطريق للحكم المنفرد والاعتماد على أجهزة الأمن، والخشية من كل تحرك جماهيري لا ينظمه «المناضلون السابقون».[٥٩]

إن تقويم البعد الديمقراطي في مسار الحركة الوطنية الفلسطينية ليس عبثيا على الإطلاق لان تجربة هذا النموذج الممتدة درس مهم جدا في المستقبل. إحدى المنهجيات المجدية في هذا المضمار صياغة القضية على النحو التالي: حقا ان حركة التحرر الفلسطينية شأنها شأن معظم النظم الثورية قد استمدت شرعيتها بالتداعي والسبق النضالي وريادة الشعب الى نداء الاستقلال، وأطرت هذا الشعب خلف برنامج مقبول، مما أضفى عليها شرعية غير التي تقتضيها أحوال النظم العادية في الدول المستقلة مثلا. وكان من الصعب إيجاد بديل مقنع من النظام الذي أنشأته، وكان من الممكن التجاوز عن كثير من ممارساتها اللاديمقراطية على النسق المعروف والشائع (انتخابات دورية، تداول سلطة، مؤسسية راسخة، نظم دستورية صارمة الخ). لكن الحركة بنظامها هذا، أفضت الى نتيجة لم تحقق موضوعيا الأهداف المرسومة لها، وانتهت بممارساتها الى ما يخل بالقضية الوطنية، وذلك عبر آلية إهدار الممارسة الديمقراطية. بمعنى ان اللاديمقراطية قادت الى ما يعد استبعاداً لاهداف التحرر، فلا الديمقراطية

تحققت ولا تم بلوغ الاستقلال الفلسطيني وبقية عناصره.

صياغة المعادلة بين البعدين التحرري الوطني والديمقراطي للنظام الفلسطيني على النحو المذكور، الذي يستلهم خبرة ماثلة رأي العين، مهم لأولئك الذين يتحرون الإجابة عن حل لهذه الجدلية في المستقبل. وكما أشرنا، لا يعد النموذج الفلسطيني فريد عصره في مجابهته لهذه المعادلة، التجربة الفلسطينية لها نظائر ولو بشيء من التصرف. فعادة ما رفع العسكر أو بعض القادة الشعبويين شعارات قوية إنشائيا، حول استكمال أسباب السيادة والتحرير وتحقيق دولة العدل الاجتماعي والتقدم الاقتصادي كمبرر لإزاحة الديمقراطية، ورأى هؤلاء ضرورة تطهير الحياة السياسية من المناورات والمناقشات الحزبية والبرلمانية. بغض النظر عن صحة هذه المزاعم كانت النتيجة دوما، قيام دولة العسكر التي تحتوي المجتمع، المهيمنة على الحياة السياسية والمدنية والموارد الوطنية، المستخدمة لأجهزة سلطوية تحتكر الحقيقة لنفسها. وبدلا من أن تكون الطليعة الثورية في خدمة الدولة وشعبها، صار كل شيء في خدمتها، وجرى في ظل سلطتها إغلاق الباب على الحركة الاجتماعية، وطالت سيطرتها كل شيء حتى الأنفاس. وبرغم طهرية بعض أصحاب هذه النظرية، فقد انتهت معظم هذه التجارب الى خيبة شديدة على مختلف الصعد،[٦٠] حيث تكرست كل المظاهر السابقة على الحكم الشعبوي، بما في ذلك النظم غير الديمقراطية التي نشأت في كنفه.[٦١]

ومع غناء التجربة العربية والعالمثالثية بالدلالات، ما زال هناك من يعتقد بأنه في فترات تصاعد قضية التحرر الوطني، لا تطرح قضية الديمقراطية نفسها بالقوة اللازمة. لأن حل هذه القضية من وجهة نظر هؤلاء لا يؤدي الى حل كل المشكلات المتعلقة بالتبعية والضغوط الاستعمارية.[٦٢] على أن القائلين بهذا الرأي أصبحوا في حقيقة الأمر قلة، يجابهون منطقا أقوى قائماً على تجارب يقينية. فقد بات مقبولا على نطاق واسع أن ممارسة الديمقراطية إبان مسيرة الكفاح الوطني، أمر جائز، وممكن ومرغوب فيه، في عرف الذين يعتبرون الديمقراطية وسيلة للحشد والتعبئة، وقيمة تستحق التضحية من أجل إعلائها ضد الاستبداد والقهر الاجنبي. وكذا في عرف

الذين لا يجدون مسوغا لكبت الشعب من جانب قسم من أبنائه لأجل تحريره من الاغتصاب الأجنبي. فالخنوع هو الخنوع، وثمة حكمة بالغة في القول بأن القهر الداخلي يدعو لاستساغة الحكم الاجنبي من الخارج، ما دامت النتيجة واحدة في كلتا الحالتين، وهي اهدار حريات الشعب وحقوق الناس.

ولعله لم يسبق إطلاقا أن حركة للتحرر الوطني، قامت بعد تحقيق الاستقلال الكامل، بدعوة الناس الى تسلم الراية، على اعتبار «لقد حققنا الاستقلال فهيا نمارس الديمقراطية»، إنما غالبا ماحدث العكس وهو الاستيلاء على الحكم كمكافأة ممتدة الى اجل غير معلوم، بذريعة شرعية النضال السابقة. وغالبا أيضا، ماكان هذا الاستثناء مدخلا لعودة السيطرة الأجنبية من النوافذ والأبواب. الأمر الذي يؤدي بالتداعي الى خسران الاستقلال الوطني الحقيقي مرة أخرى، مع خسران البعد الديمقراطي للحكم.

وحتى لو اعتقد البعض بصحة أولوية الاستقلال والتحرر المطلقة، فأين هي حدود هذا الاستقلال التي ينبغي الادعاء عندها بأنه حان وقت الديمقراطية؟ ألا يعد الاستقلال قضية نسبية بلا سقف موضوعي أو زمني، مما يشكك دوما في إمكانية العثور على اللحظة الديمقراطية المناسبة؟ الحكم على قضية الاستقلال صعب جدا في العالم المعاصر، وقد لا يمكن معالجته سوى بالعمل على ساقين: ديمقراطية في الداخل، وكفاح وطني في الخارج.[٣٣]

لن يغني هذا المنطق جانباً من المنظومة الفكرية والحركية الفلسطينية بمن في ذلك بعض أولئك الغيورين على الديمقراطية، عن التفكير – المشروع طبعا – في إمكانية أن يشغل الهم الديمقراطي الأنظار ويحرفها عن استكمال مهمة التحرر الوطني، والخوف من الانحراف عن متابعة الأوضاع المتردية للتجمعات الفلسطينية في الشتات. فهذه المهام مازالت معلقة على رؤوس الفلسطينيين جميعا. ومن المشكلات التفصيلية التي قد تنشأ عن المغالاة في الطرح الديمقراطي فلسطينيا، ان تراقب تنظيمات حقوق الانسان توسع السلطة الوطنية أو النظام في الضفة وغزة في استخدام صلاحياتها، مع ان هذا التوسع مطلوب لتحقيق الدولة والاستقلال الوطني، وربما أدى

الحديث عن تجاوزات السلطة رغم ضرورته، الى شيوع وهم خارجي بأن هناك دولة فلسطينية وأنها دولة استبدادية ايضا، وهذا ضار جدا بالقضية التحررية.[٦٤] بيد أن النظرية تقول، ان النضال من أجل استكمال التحرر يستدعي المشاركة الجماهيرية الواسعة، وانخراط مختلف القطاعات في العمل من أجل هذا الهدف.[٦٥] وإذا كان الحشد جائزا بآليات التعبئة في غياب الممارسة الديمقراطية، فانه مؤكد في حدود هذه الآليات. ذلك أن أسرائيل (وهي العدو المغتصب حرية الفلسطينيين) لم تتخل عن ديمقراطية داخلية – على مقاسها – طوال مراحل مواجهتها مع الفلسطينيين والعرب[٦٦] وإذا كانت القضية في هذه الجدلية تتصل بتحديد الأولويات، فمن هي الجهة المسؤولة عن هذا التحديد في غياب البعد الديمقراطي تعتبر هذه المسألة نوعا من الطغيان. الاطار الديمقراطي وفق هذا الفهم هو شرط ضروري لتحديد الأهداف الوطنية وتسلسلها،[٦٧] وتشكيل حصون داخلية قوية لمواجهة بقية القضايا، ومنها التحرر الوطني. وفي الحالة الفلسطينية، فان الممارسة الديمقراطية سوف تحجب إمكانية الانشقاقات الداخلية، وربما نزعت من إسرائيل زعم أنها واحة الديمقراطية الفريدة في منطقة «الشرق الأوسط».[٦٨] ايضا، تبين بالتجربة العينية أن حركة القوى المدنية، النقابية والفكرية والخيرية التطوعية، كانت باستثناءات محدودة، أكثر تنوعا ونشاطا في عهد الاستعمار في مناطق كثيرة، مما أصبحت عليه بعد الاستقلال، لكن مساهمة هذه القوى لم تكن قائمة في العهد الاستعماري على مطلب التطوير المدني كفضاء للحريات الديمقراطية، إلا في حدود ما يساعد في مهمة التحرر الوطني. وحين كان البعض منها يقدم المطلب الديمقراطي على المسألة الوطنية، كان ذلك عند آخرين نقيصه تتعرض للمؤاخذة. وفي ذلك الحين، قلما أبرز الباحثون في الحركات الوطنية، مبدأ الحرية السياسية والمدنية كمطلب شعبي أو نخبوي. وما كان يتردد في خطاب الزعماء حول الحرية والديمقراطية، إنما كان موجها الى المستعمر وفي مواجهته. وظهر بعد ذلك، أن من كانوا يوجهون الخطاب الديمقراطي الى المستعمر، قلبوه تماما في اتجاه شعوبهم حالما حكموها.[٦٩]

ليس من المقدر حسم النقاش حول هذه المسائل في وقت قريب، لكن

الاستهداء بالمداولات الفكرية الخاصة بها في غير المساق الفلسطيني سوف يكون مفيدا. وفي هذه المداولات تبدو الشرعية الديمقراطية هي الشرعية الأكثر قبولا. الشرعية الثورية التي نادت بتأجيل الديمقراطية السياسية – وكل الديمقراطيات بالتبعية – بذريعة أولولية أهداف أخرى، باعتبارها مقدمات وشروطاً للديمقراطية الحقة، فشلت في تحقيق أهدافها تلك. وسواء كان فشلها بسبب عوامل ذاتية داخلية، أم بسبب تدخلات خارجية، فان النتيجة الوحيدة الملموسة هي بروز الحاجة للديمقراطية بوصفها «حقا» لامبرر إطلاقا لتعليقه أو وضعه تحت الرقابة أو الوصاية من أيه جهة كانت.[٧٠] أن أية أهداف تطرح من حركة التحرر (أو الدولة) لا يجوز وضعها فوق حقوق المواطن، بل ان جميع الأهداف نابعة من هذه الحقوق وخادمة لها.

جدل التنمية – الديمقراطية

بدخول مفردات على الساحة الفلسطينية مثل التنمية الاقتصادية، اصلاح البنية الأساسية، التصدي للبطالة وإيجاد فرص عمل، سنغافورة الشرق الأوسط، التطوير السياحي، استغلال الطاقات والكوادر، زيادة فرص الاستثمار الداخلي والخارجي، الجهاد الأكبر لتدعيم الحياة الاقتصادية وإقامة البنى اللازمة اقتصاديا للدولة المنشودة، باتت العلاقة بين ثنائية التنمية – الديمقراطية، وقضية الأولوية بينهما مطروحة على مائدة السياسة الفلسطينية.

تعد هذه الثنائية مستحدثة الى حد بالغ في هذا الفضاء، لكنها ليست كذلك في ساحات عربية ودولية أخرى، تماما كالثنائية المتعلقة بالتحرر الوطني– الديمقراطية، بحيث يمكن النهل من معين التجارب المواكبة والسابقة في مجتمعات أخرى.

لفترة ممتدة، سادت في بعض الأوساط العربية وكثير من دول العالم الثالث، الدعوة القائلة بأن الديمقراطية السياسية لا يستقيم أمرها إلا في ظل ديمقراطية اجتماعية اقتصادية، واختزلت الديمقراطية الى مجرد الوفاء ببعض الحقوق الاجتماعية الاقتصادية، وقد تذرعت هذه الدعوة بأن توفير

الخبز والزبد هو أهم من صناديق الاقتراع.[٧١] كما صعدت حركات سياسية وتيارات فكرية طبيعة العلاقة بين الاجتماعي والاقتصادي من جانب والسياسي المدني من جانب آخر الى مستوى التناقض، فالتغير السريع وقضاء حاجات المجتمع، الشطر الأكبر منه، الاجتماعية – الاقتصادية، لا يتسق مع احترام الحريات العامة للمواطنين، وبات ذلك الفهم مسوغا لتكميم الأفواه المعارضة، والسيطرة على الحركة السياسية من جانب القوى الحاكمة، ذات السلطوية الظاهرة أو ذات الطبيعة العسكرية أو الشعبوية.[٧٢]

لهذه الثنائية المتعارضة اذن، جذور في التربة العربية ومجتمعات العالم الثالث، وليس ثمة ما يحول فلسطينيا دون احتمال استهلال الحديث عنها من جانب البعض عند البداية السلطوية، التي مال فيها الرأي للطرح القائل بأولوية سياق التنمية عن الممارسة الديمقراطية. يتعزز هذا الاحتمال في ضوء الحديث المتوالي من بعض القيادات الفلسطينية عن طموحهم الى إقامة كيان اقتصادي يوازي «تجربة سنغافورة» في الشرق الأوسط،[٧٣] وترديد عناصر متنفذة منها في «السلطة الوطنية»القول بأن ممارسة حركة المعارضة السياسية تؤدي الى تعطيل أشغال العمال (في إسرائيل)، وتعرقل إمكانات جذب الاستثمارات الى «فلسطين».

على أن إزاحة الديمقراطية بزعم أولوية التنمية ما عادت بدورها فكرة مستساغة. فثمة نقد لهذه الفكرة، لا يقل في شدته عن الفكرة المتعلقة بأولوية التحرر الوطني على الديمقراطية. وفي هذا الصدد لوحظ أن اعطاء أولوية للتنمية يعني مجاراة لفكرة الحقوق الجماعية، وصهر الفرد وتذييله لمثل عليا. وقد فعلت ذلك تيارات اشتراكية وقومية كثيرة، ولم يقد مسعاهم سوى الى أنظمة استبدادية متعددة الهويات. كما أن إزجاء خطاب رسولي يقتصر على الأهداف والقيم الجماعية، هو «وصفة جاهزة للأبوية أو الأخوية المتطرفة، حيث يصبح الفرد مجرد رعية، والاختلاف مصدر إزعاج ومروق لامبرر له».[٧٤]

لقد ثبت أن مقولة لا ديمقراطية في مجتمع متخلف فقير، وأنه كلما تحسنت أحوال المواطن أتيح له الاهتمام بالعمل السياسي، مما يدعو للالتفات إلى لقمة الخبز أولا، هي فكرة فيها نظر. فالنمو الاقتصادي ليس

بالضرورة ضمانة للديمقراطية، إذ لم يحل دون ظهور الفاشية والنازية، والديمقراطية لا توازي ارتفاع الدخل كشرط لازم، ولايستند الى دليل الادعاء بأن الجماهير تنشغل عادة عن المطلب الديمقراطي بالحاجات اليومية (الاقتصادية بالأساس)، كما أن العكس ليس صحيحا على إطلاق القول، لأن الجماهير الغنية قد تنشغل بدورها عن الديمقراطية بالبحث عن حاجات جديدة تهدر أموالها على إشباعها.[٧٥]

أيضا، ثبت بمؤشرات قوية، أن تنمية حقيقية مستقلة تعتمد على الذات، تتطلب لنجاحها مشاركة فعالة من الجماهير (المواطنين) التي تملك حريتها وقدرة الفعل دون إكراه، والتزام أجهزة الحكم والنظم السياسية، بحزم، بأهداف هذه الجماهير المحددة بطريقة الاختيار الحر، وخضوع تلك الأجهزة للمساءلة والمحاسبة أمام الشعب الذي يمكنه تغيير حكامه بآلية سلمية ديمقراطية إن دعت الضرورة، ورأى له مصلحة في ذلك.

إن التنمية وتطوير البنى الأساسية، وكل ما يقال عن إدارة الشأن الاقتصادي أضحى في العرف السائد الآن في الفكر الإقتصادي معركة، يستحيل كسبها من دون الحشد الطوعي لقدرات الناس، والاعتقاد بأن ما يجري مفيد لهم مما يشحذ طاقاتهم، ولا حكمة في التضحية بالديمقراطية وحرية الجماهير من أجل تحقيق التنمية. ومن دون ما توفره الديمقراطية من رقابة ظاهرة على الشأن العام، اقتصاديا كان أم غير ذلك، هناك فرصة واسعة لنشوء حكم استبدادي، تنتشر بين أعطافه ظواهر اللامبالاة والفساد والافساد والتطلعات الاستهلاكية الفجة، ويضحي المجتمع أكثر عرضة للاختراق، وتخلق الاقتصاد الطفيلي دون تنمية حقيقية.[٧٦] وليس ثمة ما يمنع الشروع في تنمية مفيدة لأوسع القطاعات في ظل نظام ديمقراطي يضمن المشاركة السياسية وكافة حقوق هذه القطاعات. ذلك أن التنمية لا تصان باي حال بمصادرة الحريات وتكريس الحكم التسلطي.

وبالحسابات الاقتصادية الجافة البحتة، تتضح جدوى الديمقراطية لتحقيق التنمية. فالنظام الديمقراطي يوفر من وجهة الفكر الاقتصادي التنموي الخصائص التي تؤمن مناخا لازما للاستثمار نزولا عند الاستقرار المصاحب للعملية السياسية الديمقراطية، ويسهل مهمة التنبؤ طويل الأجل

بالقرارات الاقتصادية والاستثمارية، على خلفية وجود قواعد معلومة للحركة السياسية والاقتصادية يفترض أن لا ينتهكها أي طرف في العملية السياسية، ووجود آليات تكفل تصحيح الخلل والمساءلة، فيما لا يمكن توفير ذلك، أو ضمان استمراريته إن توفر مؤقتا، في ظل الانماط الاستبدادية. كذلك، من الشائع ان روح الابتكار والتجديد والإبداع ترتبط بالأجواء الديمقراطية، مما يدفع عجلة التنافس التنموي، وذلك على نقيض النظم الاستبدادية التي تقتل ملكة الابداع وتتخلق بين أعطافها أمراض اللامبالاة والسلبية والمحسوبية.[٧٧] إن أنصار أولوية التنمية في الحالة الفلسطينية، إذا ما فضلوا عدم استلهام دورس التجارب الأخرى، وتوصيات الفكر الاقتصادي، يمكنهم تأمل خبرة الفترة المنصرمة من عمر السلطة الفلسطينية. فثمة معطيات عن تردي الأحوال الاقتصادية في قطاع غزة، مقارنة حتى بالاوضاع المواكبة لمرحلة الانتفاضة تحت الاحتلال، ومع ذلك، فان الجمهور الفلسطيني يشعر بالارتياح لزوال القهر الاستعماري وحرية الحركة (المحدودة) التي بلغها، وبذلك فان تفضيلاتهم للحرية – وطموحهم للديمقراطية – تجب ما عداها في حقل الاقتصاد.[٧٨] وليس معقولا ولا هو متصور أن يفضل الشعب بقاء الاحتلال وقهره على مسلسل الاستقلال والحرية لمحض أن أوضاعه كانت نسبيا أفضل اقتصاديا في تلك المرحلة. وهذا هو دأب كل الشعوب الأخرى التي سعت للاستقلال بتضحيات ثمينة. النظام الديمقراطي الذي يسمح بتوزيع الفرص المتكافئة وتوزيع الأعباء وعوائد التنمية، ويقدم وعدا حقيقيا بذلك، هو وحده الكفيل بحشد الجهود للتنمية والوفاء بتضحياتها. ■

٢ مداخل التحول الديمقراطي

٢ مداخل التحول الديمقراطي

هناك العديد من المحاولات النظرية الرامية الى تفسير عملية التحول الديمقراطي، ومن بين ما تكررت الإشارة اليها باعتبارها متغيرات تسهم في هذه العملية في المجتمع موضع الاهتمام ما يلي: مستوى عال من الثراء، التوزيع المتساوي نسبيا للثروات في المجتمع، وجود اقتصاد السوق، قطع شوط على طريق التحديث والنمو الاقتصادي، وجود أرستقراطية إقطاعية في مرحلة ما من التاريخ الاجتماعي، وجود طبقة برجوازية قوية، وجود طبقة متوسطة قوية، ارتفاع نسبة التعليم وانخفاض الامية، وجود هياكل ديمقراطية للسلطة داخل فئات المجتمع لا سيما القريبة منها الى العمل السياسي، تطور روح التنافس السياسي قبل التوسع في المشاركة السياسية في المجتمع، انخفاض مستوى العنف المدني، انخفاض معدل الاستقطاب السياسي المصحوب بالتطرف في المواقف السياسية، وجود زعماء سياسيين ملتزمين بالديمقراطية ومؤمنين بها، رسوخ تراث التسامح والتفاهم بين قوى المجتمع، التأثر باحدى القوى الخارجية الديمقراطية، رغبة النخبة في محاكاة المجتمعات الديمقراطية، رسوخ فكرة احترام القانون وحقوق الأفراد، التجانس الطائفي عرقيا أو دينيا أو عنصريا، الإجماع على المبادئ الاجتماعية والسياسية الحاكمة للعملية السياسية، وجود مساحة مكفولة لنشاط القوى المدنية (تطور المجتمع المدني).[٧٩]

ومع ما تتسم به النظريات التي تربط بين بعض هذه المتغيرات وعملية

التحول الديمقراطي من حكمة ظاهرية، فان الرأي الراجح هو أن أسباب هذه العملية قد تختلف جذريا من مكان الى آخر وفي فترة عن أخرى. ليس ثمة عامل واحد لتفسير التطور الديمقراطي لا في كل المجتمعات ولا حتى في المجتمع الواحد. ويتجلى العجز النظري في هذا الشأن، الذي أشرنا اليه في صدر هذا الجهد، في ان معظم الفروض المذكورة يمكن أن تجابه في التجارب المشاهدة بصعوبات بالغة.(٨٠)

فالفرضية القائلة بأن استمرار الأسلوب الشمولي أو السلطوي في أي مجتمع لفترة طويلة، تجعله صعب التكيف مع النظام الديمقراطي، ليست صحيحة دائما، بالنظر مثلا الى سلاسة الانتقال للديمقراطية في المانيا وإيطاليا بعد الحرب العالمية الثانية، أو اسبانيا والبرتغال فيما بعد.

والقول بالحاجة الى مستوى عال من التعليم أو ميراث ثقافي ثري، لا يعتد به كضمانة للديمقراطية، إذا تذكرنا خضوع الشعبين الألماني والإيطالي لحكم شمولي. وبوسعنا مجابهة الذين يؤكدون عدم إمكانية فرض النظام الديمقراطي من الخارج بالمثل الياباني. وتدحض نظم الهند وتركيا واليابان على نحو نسبي، الادعاء بأن الديمقراطية تقتصر على الثقافة المسيحية.

حقيقة الأمر، أن كل المجتمعات لديها إمكانية لاكتساب متطلبات نشوء الديمقراطية وتطورها حتى لو افتقر بعضها لعدد من الشروط أو المتغيرات المذكورة. وهكذا فان توجهنا في هذا الموضع لاختبار بعض الفروض المطروحة نظريا أو استخدامها في مقاربة الواقع الديمقراطي في الحالة الفلسطينية وآفاق تطوره، ليس عملا ضارا أو بلا مغزى، طالما أخذنا في الاعتبار مرونة هذه الفروض وصدقنا الاعتقاد القائل بتفاوت أسباب التحول الديمقراطي ومداخله بمرور الوقت وتغير الأماكن. كما أنه في غياب أطر نظرية بديلة، وعدم إمكانية أو عقلانية نقض ما هو متاح منها على الجملة، كونه لم يصدر عفو الخاطر، يصبح المروق على هذا القدر المتاح رغبة عبثية في العقم الفكري.

مدخل الثقافة السياسية

يكاد ينعقد الاجماع على أن الثقافة السياسية ذات المضمون الديمقراطي هي تلك التي تنطوي على أفكار المساواة والحرية وعدالة

التوزيع، وأولوية الكفاءة للتمييز السياسي، والولاء للمجتمع، والاستعداد للمشاركة والثقة في الآخرين، والقبول بهم، وبالتعددية الفكرية والسياسية، والميل الى التسامح والمصالحة مع أبناء الوطن بغض النظر عن حيثياتهم، ورفض شخصانية السلطة والشعور بالجدارة السياسية.[٨١]

إذا قرأنا الواقع العربي في ضوء هذا التعريف المقتضب، لاحظنا مع آخرين، أن الثقافة السياسية العربية افتقدت كثيرا من السمات المميزة للمفهوم الديمقراطي، فقد كرست هذه الثقافة نمطا للممارسات الاجتماعية والسياسية، يعلي شأن قيم الطاعة والولاء والتوحد دون تدبر فردي ملموس، والإفراط في إفناء الذات والاعتماد على الجماعة دون الابتكار والتميز والمبادرة السياسية. مما أدى بنظر البعض الى غياب «الانسان الديمقراطي» حيث القرار ما زال فرديا والقيادة في جلها فردية، والرأي الآخر إما محظور قسرا أو موجود شكلا ومحاصر فعلا، وحيث الاعتداء على حقوق الإنسان سنة دارجة.[٨٢] لكن هذه الثقافة اشتملت على قيم التكافل الاجتماعي والتآزر والنجدة والاعتداد بالنفس والاخلاص والتواضع والتعاون والإيثار والنزوع الى فض المنازعات بالتراضي السلمي، وكثير من الأفكار والتفاعلات التقليدية التي لا تتعارض بالضرورة، كما قد يزعم البعض، مع استقرار النظام الديمقراطي.[٨٣]

ولأن الثقافة عموما، والثقافة السياسية بالطبع، ليست قضية قدرية لا فكاك من إسارها، بل عرضة للتغير والحراك بفعل مؤثرات كثيرة، فان الجوانب السلبية من منظومة القيم العربية تعزى الى التشوهات التي تكتنف الواقع الاجتماعي والاقتصادي والتربوي والسياسي في البيئة العربية.[٨٤]

الأصل أن المجتمع الفلسطيني، هو بقيمه وثقافته جزء من المجتمع العربي، وغني عن الذكر أن الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للفلسطينيين أخذت منحى مختلفا مقارنة بالمجتمع العربي الكبير، ولذلك يمكن الإدعاء بان دائرة الثقافة السياسية الفلسطينية تتقاطع في جزء منها مع دائرة الثقافة العربية الأم، لكن الدائرتين ليستا متطابقتين تماما، وهذا منطق تقبل به الدراسات الخاصة بالثقافة السياسية عموما.[٨٥]

من المقدر، والحال كذلك، ان انتفاء القطيعة الكاملة بين الفلسطينيين

والمحيط العربي يضعهم في صورة الثقافة السياسية العربية بسلبياتها وإيجابياتها تجاه القيم المحفزة أو المحبطة للتحول الديمقراطي. بعض الاجتهادات البحثية المحدودة مالت الى صحة هذه الفرضية. وقال أصحابها بوجود تقاليد ثقافية غير مشجعة في هذا الشأن، باعتبار انه لم يثبت أن في التقاليد السياسية الفلسطينية ما يضمن توزيع السلطة، بحيث لا تحتكرها قوة سياسية، أو شخص بالكامل، مثلما حدث في أكثر من مرحلة من التاريخ السياسي الفلسطيني قبل عام ١٩٤٨ وبعده، وقد كانت التعددية الفلسطينية مسوغا شكليا لاتخاذ القرار من جانب الشخص المهيمن على الأغلبية في التحليل الأخير، وكانت في الوقت نفسه، إما تعبيرا عن خلافات عائلية عشائرية أو شخصية بين الزعامات تحديدا، أومظهرا لتغلغل الآخرين في الشأن الفلسطيني العام. وتظهر التقاليد الفلسطينية عدم وجود تقاليد راسخة للممارسة الديمقراطية داخل القوى السياسية كل على حدة، بحيث تركز القرار غالبا في يد عدد محدود من القيادات داخل كل قوة. ولا يبدو في الممارسة، أن التسامح مع الآخر السياسي أو حتى الشخصي أو العائلي كان نمطا شائعا في الثقافة السياسية، فغالبا ما جرى حسم الخلافات بالانشقاقات الداخلية أو بالخروج على قواعد النظام، مما خلف دوما حالة من التشرذم السياسي. كذلك لا تنطوي التقاليد الفلسطينية على ما يبشر باحتمال أن تكون الكفاءة وحسن الأداء والخبرة الشخصية مصدرا لتعيين المكانة في المؤسسات والفرز الطبيعي لمواقع الأفراد، وإنما يلاحظ أن تحقيق هذه المكانة عادة ما استند الى أسس الثقة الشخصية أو علاقات التنافق أو المحسوبية أو الوجاهة العائلية. ولم تكن المؤسسات على العموم هي مصنع القرارات مما لا يوحي باحترام التقاليد المؤسسية الناظمة للعملية السياسية وبامكانية تجاوز القانون وطرح القواعد التنظيمية جانبا. هذا فضلا عن انتفاء العناية الكافية بمشاركة حقيقية للمرأة في الفضاء السياسي، وإحباط المساعي المستمرة لتعزيز دورها ومكانتها اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا، برغم نضالها المستمر على هذه الصُعُد، ومشاركتها التلقائية الواضحة في الكفاح الوطني، التي تشير الى حس تقدمي عميق.[٨٦]

الواقع، ان العثور على مثل هذه المؤشرات في المجتمع الفلسطيني ربما كان حقيقة صادمة لأولئك الذين ظنوا مطولا أن النضال الثوري الممتد والخبرات الكفاحية التي تحصل عليها الفلسطينيون، سوف تنشأ عنها تعبيرات مضادة قد تشعل شرارة الثورة الديمقراطية في العالم العربي[٨٧] وقد رأى بعضهم أن هذه الثقافة وقد اظهرت استمرارية للقيم الأبوية المرتبطة بنظام العشيرة الممتدة والجهة والانطواء وعدم تأسيس الفرد ككيان له ذاتية ومكانة خاصة في مواجهة الأنساق الاجتماعية والثقافية الأخرى، وموقفا سلبيا من المرأة؛ هذه الثقافة سوف تمثل إعاقة بنيوية أمام تأسيس نظام ديمقراطي، كونها تعبر عن حالة بنيوية تتجاوز قدرات الجماعات والنخب الديمقراطية النشيطة ورغباتها.[٨٨]

على أن هذا التحليل ينبغي أن يؤخذ بالتوازي مع تحليلات أخرى لا تصعد الى المستوى ذاته من التشاؤم تجاه الماضي أو المستقبل. ومن الأفكار التي تطرحها هذه التحليلات ما يلي:

١- أن خصوصية الهجمة الاستعمارية الصهيونية، فرضت على الحياة الفلسطينية اتجاها رأى في الحفاظ على الموروث الثقافي العام، والثقافة السياسية جزء منه، آلية لصيانة المجتمع من التفتت والذوبان أو الانصهار الكامل. فالهجمة الاستعمارية كانت من طبيعة استئصالية، وقد تداعى الفلسطينيون الى ماضيهم وموروثهم والتصقوا بهما كتعبير للدفاع الذاتي عن وجودهم العضوي. والسؤال الذي يحق طرحه هنا هو: متى يكون العكوف على التقاليد كسبيل الى حماية الأمة واستمراريتها، ومتى تحين لحظة الانعتاق من هذه التقاليد كسبيل للتقدم والتطور الديمقراطي؟

٢- من الصحيح أن الثورة الفلسطينية، لم تتبن برنامجا قويا لإعادة تشكيل الثقافة السياسية، وربما كرست الأطر الاجتماعية التقليدية واتسقت معها،[٨٩] لكنها بحكم القيود المفروضة عليها ماكان بوسعها إعداد مثل هذا البرنامج. ومع ذلك فان من الا فتئات الزعم بأن مسار الحركة النضالية الفلسطينية لم يخلص كثيراً من أبناء هذا المجتمع من كثير من القيم السلبية، حتى وإن لم يتم ذلك عبر برنامج مقصود. لقد راجت في رحاب هذا المسار قيم الثقة بالنفس وأولوية الولاء للوطن والتضحية في سبيل

الجماعة الوطنية، وزالت روح الاتكال وتقلصت هيمنة القيادات التقليدية وروح السلبية والهزيمة التي عاشوها في مراحل مختلفة.[٩٠] تجلت هذه المظاهر تماما في غمرة الانتفاضة، مما يعني انه يمكن استدعاء قيم ديمقراطية في لحظة أو أخرى.

٣- إن الديمقراطية نادرا ماكانت قيمة عليا في الفكر السياسي العربي، برغم كمونها في هذا الفكر، ومن ثم نادرا ما تم استدعاء القيم الثقافية المساندة لها، ولم يكن الفلسطينيون استثناء من هذه الخاصية لعقود ممتدة.

٤- الثقافة السياسية ليست مجرد إرث من الماضي لأي شعب، بل هي بنية جيولوجية ذات ترسبات وطبقات من عدة مراحل وأحداث تاريخية واجتماعية واقتصادية وأساليب متباينة للتنشئة.[٩١] وليس مفيدا ولا موضوعيا أن يتم التركيز على الطبقة السوداء من هذه البنية في الحالة الفلسطينية. فثمة نزوع ديمقراطي فلسطيني بائن تم التعبير عنه في أكثر من مرحلة بأكثر من وسيلة على صعيد النخبة والجماهير، كما سلفت الإشارة. وهناك اعتقاد له ما يبرره بأن الفلسطينيين الذين نشأوا على أرض لا تؤطرها كيانات سياسية صارمة، وتضم محجات للديانات السماوية الثلاث، مما عودهم على احترام طقوس دينية - ثقافية مختلفة، ودعاهم للتعامل الفكري والروحي المفتوح لا بد أن يكونوا قد اكتسبوا، بحكم الأمر الواقع، أهم سمتين للثقافة المساندة للديمقراطية وهما احترام الرأي الآخر ونبذ التعصب العرقي والديني والطائفي والأقلي.[٩٢] وهناك بصفة عامة، اعتقاد شائع بين الفلسطينيين مفاده أنهم أكثر ديمقراطية من الشعوب العربية، وإذا تحول هذا الاعتقاد - حتى لو كان وهما - الى جزء من الهوية الثقافية الفلسطينية العامة، فانه قد يصبح في الممارسة قوة دفع هائلة، فقد لا يقبل هؤلاء باقل مما يعلقون عليه الآمال، أو تعلقوا به طويلا.[٩٣]

وعلى مسافة نسبية من هذه المحاجات والدفوع المتبادلة، يمكن مناقشة طبيعة العلاقة بين الثقافة السياسية والتحول الديمقراطي من الأصل. فالثقافة السياسية ذات المضمون الديمقراطي تمثل عنصرا مساعدا على التحول، لكنها ليست بالنسبة لجمهور من الفكر الديمقراطي شرطا لازما بالضرورة لظهور النظم الديمقراطية. فلا توجد في الواقع ثقافة سياسية

خالية من الأبعاد السلطوية. وتستطيع الديمقراطيات أن تنشأ أو تستمر في وجود ثقافة فرعية لفئات هامة معادية لها أو تنزع الى الشك فيها. غير أن استقرار النظام الديمقراطي يمكنه اضعاف هذه القوى، أو تجفيف عدائيتها للديمقراطية مع الوقت.[٩٤] ويفهم من ذلك أنه مثلما تؤدي عمليات التحول والتغير الاجتماعي التي تعرفها كل المجتمعات تقريبا، الى تغيرات رديفة في القيم والاتجاهات والعادات، بما فيها السياسية، فان عملية التحول الديمقراطي، حال ارهاصها أو حدوثها على مستوى النظام، وإحساس المواطنين بجدواها، يحتمل أن تدفع الى تغير في القيم والاتجاهات، أي الى تغيير في النمط الثقافي السائد. كذلك فان الثقافة السياسية الديمقراطية لا تفترض استئصال القيم القديمة، وإنما تسعى الى انتقاء العناصر الملائمة ومزاوجتها بالقيم الديمقراطية الأحدث.[٩٥] نسبيا حدث ذلك في المنظومة الثقافية الفلسطينية، فقد كانت قوانين العرف والتقاليد تمارس دورها في حضور الأنماط القانونية غير المرضي عنها من الشعب. يثير هذا الرأي السؤال عما إذا كان على الديمقراطية ان تنتظر خلف الباب الى ان يتم انتشار الثقافة السياسية الديمقراطية في المجتمع؟ ولأن هذا الطرح يواجه بقناعة مضادة، مفادها أن القضية الديمقراطية لا يمكن أن تكون محض نظم وقوانين ودساتير ومؤسسات. فلو كان الأمر كذلك لما بقي نظام دكتاتوري من تلك التي تنقل أفضل ما في النصوص الديمقراطية من أحكام.[٩٦]

فقد ذهب الفريق الأقل تطرفا في نظرته الى ضعف دور الثقافة السياسية الى انه ربما كان النظام الديمقراطي بحاجة الى انتشار القيم الديمقراطية بين النخب الثقافية والاجتماعية والسياسية ذات الصلة المباشرة بعملية تداول السلطة وبناء الرأي العام أو التأثير عليه، وسوف تكون هذه العملية أكثر جدوى إن هي تسربت الى المواطنين عموما. والمثل الهندي له دلالة قوية في هذا الشأن. فقد لوحظ انتشار القيم الديمقراطية على مستوى النخبة، باشعاع خاص من «غاندي»، خاصة في العقود الأخيرة من الحكم الاستعماري، ومن النخبة تسربت افكار كثيرة الى الجماهير، كان منها: اهمية الحرية، والحل الجماعي السلمي للنزاعات، ومحاولة دمج الفئات الاجتماعية المستثناة، وتحريك الجموع الغفيرة على نحو منظم نحو الاستقلال.[٩٧]

ونحسب انه لا يعز وجود النخبة الديمقراطية في المثل الفلسطيني على مستوى الأفراد والجماعات. لقد مارس هؤلاء أدوارا كفاحية في مراحل مختلفة من الحياة الفلسطينية تحت الاحتلال، ومن المحتمل أن يستمر - بعضهم على الأقل - في دوره تجاه أي نظام فلسطيني مزمع على ان من المهم الالتفات في هذا الشأن الى أدوات التنشئة بدءا من الأسرة والمدرسة ومرورا بوسائل الاعلام، وصولا الى الأحزاب السياسية، من أجل إشاعة المباديء وغرسها في التربية، ليس فقط كوسيلة مساندة للعملية الديمقراطية والنظام الديمقراطي، وإنما للحفاظ على هذا النظام لدى أية مشكلة يواجهها.

للنخبة الديمقراطية دور مهم وبخاصة في المراحل الاولى من بناء النظام، والثقافة الديمقراطية ومبادؤها قضية عمدية، يمكن أن تسهم فيها هذه النخبة بدور شديد الفاعلية، وبصفتها على اتصال ومعرفة بما في التجارب الاخرى والفكر الديمقراطي من إبداعات، وكونها في الوقت عينه متغلغلة في تضاعيف المجتمع بما فيه من جديد مرغوب فيه وتقليدي قد يكون مساعدا وخلاقا، يمكن للنخب الفلسطينية المثقفة الديمقراطية أداء دور طليعي في سبيل تأهيل الثقافة الفلسطينية ديمقراطيا، وتخليصها عبر عملية نضالية مما تشمله من معوقات أمام البناء الديمقراطي في مختلف المؤسسات.

مدخل التعددية السياسية

التعددية السياسية مفهوم يشير الى وجود تنوع في الاطر الايدلوجية والمؤسسية والممارسات الاجتماعية. وفي هذا الاطار تولي النظرية التعددية اهتماما مميزا بالاحزاب والتنظيمات السياسية وجماعات المصالح وعملية تداول السلطة عبر وجود أكثر من تصور واتجاه بشأن مسار المجتمع وأهدافه. وغالبا ما يتم التعبير عن هذه الظاهرة من خلال انتشار اكثر من حزب أو قوة سياسية واحدة.[٩٨]

حين تذكر التعددية السياسية كخاصة للنظم الديمقراطية، عادة ما ينشرح صدر بعض المنشغلين بمستقبل النظام الفلسطيني، تأسيسا على

رؤية مفادها ان المجتمع الفلسطيني طالما انحاز بوضوح الى هذه الخاصة وعبر عنها في غمرة حياته السياسية منذ ما قبل عام ١٩٤٨. وقد نشأت مدرسة تدفع بأن أي نظام فلسطيني عتيد لن يحيد مستقبلا عن هذه القاعدة.[٩٦]

تستند هذه المدرسة الى متابعة التقاليد السياسية الفلسطينية من مطلع القرن التي تبرز ان الفلسطينيين اصطفوا في جميع اطوارهم السياسية خلف اكثر من قوى وبرنامج، وأنهم عرفوا الحياة الحزبية وتكوين الاطر الجبهوية والتحالفات، مثلما مروا بحالات الانشقاق واعادة انماط التحالف من منطلقات سياسية مختلفة، وظهرت بينهم معسكرات الاكثرية والاقلية والاغلبية والمعارضة فضلا عن البنى المدنية النوعية بمختلف انواعها ومهامها.

من الواضح ان هذه الرؤية انشأت جسرا يصل ما بين التعددية والديمقراطية مباشرة، من غير ان تتوقف كما ينبغي وتتساءل عن مدى توفر المضمون الديمقراطي للتعددية من الداخل. وبذلك غاب عنها ان التعددية يمكن ان توجد بدون ديمقراطية.

بالنسبة للتعددية الحزبية مثلا، يمكن تحري البعد الديمقراطي بمناقشة الجوانب المتعلقة ببنية الاحزاب من الداخل من حيث القوى المكونة للحزب ومستوى تطور التنظيم الحزبي وعلاقة الحزب بالزعامات الاولى فيه، والتراتب الهيكلي لعملية صنع القرار واسلوب التجنيد والمشاركة وانتشار الحزب وتغلغله في البناء الطبقي والاقليمي والجهوي والقبائلي، ودرجة التقيد باللوائح الداخلية والانتظام في عقد المؤتمرات العامة، وعملية تصعيد النخبة الحزبية وتجديدها بالانتخاب او بالتعيين، وطريقة إدارة الخلافات الداخلية بالتسامح والنقاش أو بالقسر وفرض الرأي وصولا إلى الانشقاق على غير أسس ومبررات سياسية.

لعل استبصار هذه الجوانب يلقي ضوءا أقوى على التجربة التعددية في اطارها الفلسطيني. فوفق محاولة كهذه يمكن أن نبدأها من عهد الانتداب، وإن باقتضاب شديد، نلاحظ أن المؤسسات السياسية التي تبلورت في ذلك العهد ومنها تلك التي يفترض انها الاكثر تطورا كالاحزاب، حملت في

طياتها السمات الوراثية الاجتماعية الغائرة معيدة بذلك إنتاج العصبيات العشائرية والجهوية أو الفئوية التي اخفقت في اختراق البنية الاجتماعية الاقتصادية رأسا وأفقا وعمقا. بحيث لم يترتب على وجودها تحقيق ما يعرف بحالة « الالتحام الوطني » التي لا تعني الغاء الفوارق بين التوجهات السياسية، إذ يتعارض ذلك مع التعددية الديمقراطية،[١٠٠] بل ان يسبق الولاء الوطني ما عداه، وأن يتحدد الانتماء لا على أساس خيارات المجموعات الاولية الصغيرة ممثلة بعائلة أو طبقة أو طائفة بعينها، وإنما على أساس الفكرة والاختيار السياسي والايديولوجي الرشيد والحر. وقد ظلت هذه النقيصة تلازم المنظومة السياسية الفلسطينية وتتجلى في ممارساتها باستثناء بعض القوى العقائدية والمدنية طوال عهد الانتداب. لقد كان النزاع بين الاسر المتنفذة ومحازبيها، أحد أهم عوامل حالة الانتشار التنظيمية، الحزبية منها بخاصة.[١٠١] مما يفهم منه أن التعددية الزاحفة باطراد في ذلك الوقت، لم تكن انعكاسا لتطور اصيل في الفكر السياسي، ولا كانت تعبيرا عن وضعية تحديث اجتماعي- اقتصادي، والمهم انها لم تسهم في إجراء نقلة نوعية على صعيد الممارسة الديمقراطية. الأحزاب مثلا، كانت أطرا فضفاضة لتجمع الأنصار خلف قيادة مركزية (يمثلها عادة رأس العائلة المتنفذة)، ولم يكن الوصول الى تلك القيادة امرا ميسورا من خلال أدوات قانونية تنظيمية محددة، أو عبر انتخابات داخلية حرة، وكانت العضوية تتم بإجراءات صارمة، احيانا بموافقة شخصية من زعيم الحزب. وفي اكبر تنظيمين حزبيين عرفتهما تلك المرحلة، حزب الدفاع الوطني والحزب العربي الفلسطيني، لم يكن ثمة تسجيل للاعضاء، ولا مورست تجربة نقاش مفتوح على صعيد الفروع، ولم يكن هناك تثقيف سياسي او حتى اجتماعات منتظمة، وتركز النشاط على لقاءات احتفالية ذات طابع سياسي. واعتمدت الحركة الحزبية على فاعليه عدد محدود من المتحلقين حول الزعيم فيما يشبه « الشلة » أو الحاشية، وكانت الرابطة الشخصية أو العائلية اهم كثيرا من اللقاء الفكري أو العقد السياسي.[١٠٢]

بذلك، ظلت الأحزاب مجرد تشكيلات فوقية انعدم رباطها التنظيمي بالجماهير، وجاءت على هيئة عشيرة صغيرة، يعد رئيس الحزب، فيها، رأس

العشيرة. وكان اختفاء هذا الرأس أو كل الزعامات العائلية يعني شلل الحياة الحزبية. أيضا، لم تعرف الاحزاب الانتخابات الداخلية للتصعيد القيادي والترقي الداخلي، كما لم تخض الاحزاب جميعها انتخابات عامة، الأمر الذي لم يؤد الى ازدهار فكرة الاختيار الحر عبر الترشيح والتصويت. وقد جرى اختيار الهيئات الممثلة للمواطنين عبر التوافق بين مختلف القوى، وغالبا بين زعامات هذه القوى.

كان لتلك الظواهر اسبابها الداخلية من حيث الطور الاجتماعي الاقتصادي، والخارجية وأساسها الهيمنة الاستعمارية، لكن النتيجة الظاهرة هي ان تعددية ذلك العهد لم تدفع الى انطلاق مشروع نظام ديمقراطي.

بين عامي ١٩٤٨ و ١٩٦٤ توزع الناشطون السياسيون الفلسطينيون على تنظيمات حزبية وسياسية عربية أو انشأوا منظمات ذات ملامح حزبية، لكن الذين شاركوا منهم في المؤتمر الوطني الأول لمنظمة التحرير الناشئة، أجازوا عزوف رئيس المنظمة، وميثاقها القومي (١٩٦٤-١٩٦٨) عن التعددية الحزبية، وانحازوا الى الرؤية الادماجية التي طغت على العملية السياسية آنذاك.[١٠٣] على أن الميثاق الوطني المعدل (١٩٦٨) اعترف بالتعددية السياسية وأجازها في صلب هياكل المنظمة. وقد عزت كل الفصائل المشاركة هذه التعددية الى الفرز الطبيعي على الساحة الفلسطينية والتدخلات العربية. ولا شك ان تعددية المنظمة في عهدها الثاني أبرزت نمطا يخالف الجذر القبلي لتعددية زمن الانتداب، بميلها للتعبير عن رؤى ومدارس فكرية وأيديولوجية واضحة، غير أن المضمون الديمقراطي لهذه التعددية كان أقل مما يتوقع في حالة مجتمع خاض نضالا ثوريا، يفترض انه بلغ بتأثيرة جوانب حياته كلها. ففي الممارسة ظهر ان نظام المنظمة، التعددي، يعاني من:

١ - الشكوى المستمرة من تقهقر دور المؤسسات في صناعة القرار ولا سيما المؤسسة التشريعية (المجلس الوطني).

٢ - أيلولة صناعة القرار الى زعماء الفصائل السياسية، الذين هيمنوا على النظام بسبب هيمنتهم على البنى الصارمة لتنظيماتهم.

٣ – انتشار عدوى إدارة الخلاف بالانشقاق من الفصائل الى المنظمة ذاتها مما نفى امكانية المعالجة الديمقراطية للعملية السياسية.

٤ – غياب الاحتكام الى ضوابط تنظيمية وعدم الاهتداء بالحوار السلمي وروح التسامح، مما افسح المجال لاطلال الاقتتال الداخلي، داخل بعض التنظيمات (انشقاق فتح عام ١٩٨٣)، وبين بعضها البعض من داخل النظام (اقتتال طرابلس لبنان عام ١٩٨٣). والصدام المسلح أسوأ ما يمكن ان يواجه الممارسة التعددية الديمقراطية على الاطلاق، فلا جدوى من تعددية لا تضمن اقرار السلم الاجتماعي والسياسي العام بين الفرقاء السياسيين.

٥ – شيوع روح الشللية والجهوية والروابط العائلية والموالاة الشخصية أو ضمان الاعالة والتمويل، كأسس للاختيار والتصعيد القيادي عوضا عن الخيار الايديولوجي والسياسي، مما عزز البيروقراطية الادارية وجمد الدماء في عروق النظام بمجمله وأدى الى عزوف القوى المشبعة بروح الديمقراطية عن النظام. لا يصعب ابصار الصلة بين هذه العوارض على مستوى المنظمة والمآخذ المتأصلة على صعيد القوى المشاركة فيها. فالنظرية التعددية لا تقلل من أهمية الصلة بين الديمقراطية داخل الاحزاب – وبقية مؤسسات المجتمع – وديمقراطية النظام بمجمله،[١٠٤] وإن كانت بعض الدراسات تؤكد انه لا توجد علاقة بالضرورة بين التطور الديمقراطي للنظام السياسي وفي مؤسسات المجتمع، باعتبار انه لا علاقات بين نمط السلطة، وأسلوب ممارستها في كل منهما.[١٠٥] لعلنا في مطالعة التجربة الفلسطينية اميل الى وجهة النظر الاولى، ذلك أن عيوب الممارسة داخل القوى الحزبية (الفصائل) المشاركة في المنظمة (أو العاملة من خارجها)، قد ترجمت نفسها في الممارسة داخل المنظمة.

ومن ذلك، أن اهمال الاسس التنظيمية واللوائح الداخلية في الفصائل،[١٠٦] بالاضافة الى جمود عملية تداول السلطة [١٠٧] وتفشي الشللية على أساس فئوي أو آخر،[١٠٨] والانشقاقات المتوالية كسبيل لحسم الخلاف [١٠٩] وصولا الى الاحتراب العنيف، وعدم الانتظام في عمل المؤتمرات العامة،[١١٠] والتجنيد على غير أسس الكفاءة والخبرة لصالح الولاءات الشخصية أو الجهوية أو العائلية، والتصعيد والترقي على هذه

الاسس نفسها، والتنقل بين الفصائل بحسب الاهواء غير السياسية واستبصار العطاء المادي أو الوظيفي المأمول، هذه النواقص الديمقراطية ترددت اصداؤها حرفيا تقريبا على مستوى المنظمة، لا سيما في العقد الاخير من حياتها.

يشهد الخلل الديمقراطي في التجربة الحزبية الفلسطينية على الانحراف عن المضمون الديمقراطي في التجربة التعددية في هذه التجربة. ومن الاراء التي طرحت على سبيل التفكر في أسس هذا الخلل، وتستحق المناقشة، الرأي القائل بأن «التعلق بامكانية أن تعني التعددية الفلسطينية وجود المجتمع أو النظام الديمقراطي، أو حتى أنها سوف تقود الى ذلك في المستقبل هو مجرد وهم. ففي الاوساط الفلسطينية سادت التعددية نتيجة لغياب الدولة المركزية، وشرط الديمقراطية وجود الدولة لا غيابها.. وحتى لو توفرت التعددية السياسية في إطار دولة، فهذا لا يعني توفر الشروط لقيام الديمقراطية.. لان التعددية هي احد الشروط لقيام الديمقراطية المعاصرة».[١١١] يبدو هذا الراي وكأنه ينفي من ناحية ارتباط التعددية بالديمقراطية، وهو ما يمكن القبول له بالاستناد الى المثل الفلسطيني، ولكنه من ناحية اخرى يحيل التعددية الى غياب الدولة وهذا قول يمكن التشكيك فيه، ذلك ان معظم الخصائص التي لوحظت على التعددية الفلسطينية، تنطبق على تعددية المجتمعات العربية التي توفرت على «دولة مركزية». كقيام الاحزاب على أسس طائفية أو عشائرية، وتسوية الخلافات بالانشقاق أو بلفظ الأجساد والعقول الديمقراطية أو بالقتال الداخلي، وعدم تداول السلطة، وتجاوز اللوائح التنظيمية، وتكلس عمليات التجنيد ومد الحزب بدماء جديدة.[١١٢] لقد افتقرت التعددية للديمقراطية في كلا النموذجين، داخل الدولة المركزية وفي غيابها.

على كل حال، بوسع الذين يهمهم التعرف على اسباب ضمور البعد الديمقراطي في التعددية السياسية الفلسطينية أن يحيلوا ذلك إما الى عوامل قصور ذاتية تتعلق مثلا بسيادة ثقافة سياسية إدماجية أو بتفكك الاطار الاجتماعي الذي كان يمكنه مراقبة الاداء وعقاب المخالفين عبر سبل كثيرة منها الانتخابات العامة لو توفرت، أو بعجز النخبة الديمقراطية عن

أداء دور كفاحي لتكريس مفاهيمها، وقد كانت النخبة وانتقادتها موجودة في معظم الاوقات، أو حتى غياب الدولة كما أشار البعض بالفعل. وإما الى عوامل مفروضة قسرا من الخارج، من مثل صعوبة ممارسة قدر من الحرية السياسية في بيئة قوى خارجية متحكمة لا توفر هي ذاتها لشعوبها هذا القدر، وكثرة التدخلات العربية بفرض قوى سياسية لا أهلية لها فلسطينيا، أو مساعدة بعض القوى الفلسطينية على الانشقاق وتفكيك المناعة الداخلية للنظام الفلسطيني، أو تعطيل سيولة الاتصال بين قوى النظام وجماهيره، أو منع هذه القوى من أداء بعض الطقوس المطلوبة للأداء الديمقراطي كالتجمع أو الانتخابات، أو الضربات العسكرية المباشرة ضد القوى الفلسطينية، مما أحال الأخيرة إلى غلبة النمط العسكري في معظم الاوقات، فضلا عن مهمة النضال الوطني الاشمل التي وقفت خلف تشكيل القوى الفلسطينية كقوى عسكرية في الاصل تمارس مهام سياسية. كل هذه الاسباب تستحق التأمل دون شك، على الاقل بالنسبة لاستشراف مستقبل التعددية والطموح المتعلق باعمال البعد الديمقراطي فيها. وعلى سبيل الاجتهاد، قد يمكن الاتفاق على صعوبة تكوين نظام ادماجي وحيد القوة، على غرار بعض التجارب الشعبوية العربية، أو حتى التجربة الجزائرية غداة التحرير. لقد بدأ النظام الفلسطيني تعدديا ولا يزال، وان وجود هذه الخاصية في حد ذاتها حقيقة يمكن البناء عليها إذ تبقى مهمة العمل على تلقيحها أو حقنها بالبعد الديمقراطي، وليست هذه بالمهمة اليسيرة.

مؤدى هذا الفهم أن احتمال استمرار التعددية الفلسطينية أمر وارد بشدة، وذلك في ضوء أكثر من مؤشر، منها: القبول المبدئي من كل القوى الفلسطينية بهذه الحقيقة،[١١٣] والنص عليها في مواثيق م. ت. ف وفي وثيقة اعلان الاستقلال لعام ١٩٨٨، والمواثيق الصادرة عن السلطة الوطنية ومشروع قانون الاحزاب السياسية في مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني.[١١٤] كما أن الاتجاه العام في المنطقة العربية، وقد نقول عالميا، يمضي الى الاقتراب من التعددية، لا الى العكس. المشكلة المؤهلة للاستمرار و تحتاج من ثم الى المعالجة، تتصل بالشق الديمقراطي من هذه القضية، ولا توجد في حقيقة الامر، وصفات جاهزة لهذه المعالجة. فكما أشرنا ثمة عوامل

داخلية وخارجية شديدة التعقيد مرشحة كأسباب موضوعية للمشكلة. بعضها من طبيعة هيكلية ممتدة، وبعضها قد لا يصعب كسره عبر التطوير المؤسساتي والقضائي- القانوني، أو الاقتراب التدريجي من مرحلة البلورة الكيانية الاستقلالية (الدولة؟!)، أو نزولا عند مقتضيات التطور الاجتماعي الاقتصادي، أو بفعل الاداء المنظم الدؤوب للقوى الديمقراطية.

إن المجتمعات العربية وغير العربية، العاكفة على هذه القضية، تعاني مخاضا عسيرا، برغم كونها أكثر تبلورا ورسوخا وبرغم توفر عوامل ذاتية يفتقدها الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والكياني الفلسطيني. وعلى الصعيد الفلسطيني يمكن التأمل في التداعيات الايجابية أو السلبية للمتغيرات التالية على المسار التعددي:

١ - تتوفر الآن قواعد فكرية وحركية تسهم في عملية النقد الذاتي للتجربة. وقد وضعت هذه القواعد يدها على مواطن الضعف فيها.

هذه العملية تتوازى وتتواكب مع عملية اكبر للمراجعة على صعيد التيارات الفكرية السياسية النشيطة في المحيط العربي الاشمل. كل التيارات من قومية ووطنية واشتراكية وإسلامية،[١١٥] تبحث في موقفها من الديمقراطية في البيت الداخلي، وفيما بينها. وتحاول أن تنفي عن نفسها شبهة السلطوية، وتعتقد ان إهمالها لقضية الديمقراطية يعد من عوامل هشاشتها، وانه لم يعد مقبولا على نطاق واسع لديها أن تكون هذه القضية قابلة للإزاحة على مستقبل الديمقراطية لدى التيارات العاملة على الساحة الفلسطينية.

٢ - هناك تأثير قوي لعملية إعادة الهيكلية التنظيمية والاصلاح القضائي- الدستوري - القانوني على الصعيد الفلسطيني العام وفي داخل كل قوة سياسية ومؤسسية على حدة. وكلما استلهمت هذه العملية مباديء الديمقراطية وإجراءاتها ساعدت على حشو الأطر السياسية - وغير السياسية - بالمضمون الديمقراطي. فالضمانات الديمقراطية في النظم الدستورية والقضائية، ونظم الاحزاب والانتخابات، من العوامل المساعدة أو المحبطة للتحول التعددي الديمقراطي. وتستطيع النخب الديمقراطية، بل ينبغي عليها، أن تدفع بهذا الاتجاه، كما سوف نلاحظ في موضع لاحق.

٣ – يشكل التطور الكياني الفلسطيني أحد المحددات المؤثرة على عملية التعددية الديمقراطية. فالمجال السكاني والجغرافي لحركة القوى السياسية ومستقبل النظام الفلسطيني كله سوف يختلف باختلاف هذا التطور. إن كيانا اتحاديا مع الاردن، قد يصل مثلا بين قوى التيار الاسلامي في الجانبين، مما قد يدفع فرصة الاقتداء وتبادل الخبرات، وقد يوسع مجال استقبال القوى السياسية المبعثرة في الشتات، ومعظمها ينتمي الى القوى الموسومة بالمعارضة، مما يعزز وجودها في النظام الجديد، ويحجم من حالة الاستئثار لدى بقية القوى، ويجبر الجانبين على تطوير أدائها الديمقراطي، كذلك سوف يختلف الفضاء الاجتماعي الاقتصادي المطلوب التعامل معه سياسيا باختلاف مستقبل الكيان الفلسطيني.

٤ – لا يمكن التهوين من شأن مستقبل التحول التعددي الديمقراطي، في المحيط العربي بخاصة، استمرارا ونجاحا وتراجعا وانتكاسا، على العملية السياسية الفلسطينية.

مدخل نمط البناء الاجتماعي الاقتصادي

أشرنا في موضع سابق الى انه لم يعد مقبولا أن تنتظر الديمقراطية حتى تحقيق التنمية الاجتماعية الاقتصادية. ولكن أي نمط من النظم الاجتماعية الاقتصادية هو المواتي للنظام الديمقراطي ؟ هل هناك قوى اجتماعية بعينها حاملة للاشواق الديمقراطية اكثر من غيرها؟ هل هو ضروري لوجود النظام الديمقراطي توفر مقدمات معينة على صعيد مستوى التعليم والدخل والبناء الاجتماعي ونمط العلاقات وادارة الانتاج والاقتصاد؟ لقد سادت المساجلات مطولا بين القائلين بان الديمقراطية تتطلب نمط اقتصاد السوق او الاقتصاد المعتمد على سيادة القطاع الخاص وملكيته لوسائل الانتاج، ومعارضيهم من أنصار النمط الاشتراكي والملكية العامة لوسائل الانتاج. وبات من المفهوم، بحكم التجربة الممتدة للرؤيتين، أن من ربطوا بين الرأسمالية والديمقراطية أهملوا شطر الديمقراطية المتعلق بالعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص ومحاربة الفقر، وأن الاشتراكيين تخطوا

شق الحريات الفردية وقمعوا المبادرات الخاصة الإبداعية وسحقوا القوى المدنية.[١١٦] وقد كان اندحار التجربة الاشتراكية في الاتحاد السوفييتي (السابق) ودول شرق أوروبا، ايذانا باعلاء شأن أنصار الربط بين الرأسمالية والديمقراطية. وذهب بعضهم الى أن العلاقة شرطية بينهما، باعتبار «انه لم يوجد ذلك النموذج الديمقراطي في ظل الاقتصاد الاشتراكي البحت، لأن ثمن المعارضة في النظم التي تسيطر فيها الدولة على وسائل الانتاج باهظ جدا..وهو فقدان مصدر الرزق وربما الحياة. . مما يجعل المعارضة تنحدر الى اضيق الحدود. . ويسود تكميم الافواه».[١١٧] ومع الانبهار المتزايد بالرأسمالية، من جراء الاخفاقات المتوالية للنظم الاشتراكية ديمقراطيا واقتصاديا، توسع اصحاب هذا الرأي، بيد ان استطلاع التجارب، خارج الدائرة الرأسمالية الغربية التقليدية، لا سيما في الدول الرأسمالية الجديدة، خلال السنوات الاخيرة، قاد الى دحض كثير من حججهم. فقد ثبت أنه ليس صحيحا على اطلاق القول، ان كل خطوة نحو الملكية العامة تقربنا من الحكم الاستبدادي، مع أن الديمقراطية لا تتسق مع الدولة التي تملك كل شيء، كذلك فان الدولة التي لا تملك شيء هي محض خيال، إذ توجد نماذج كثيرة من الدول المتدخلة اقتصاديا، ومع ذلك تندرج تحت الديمقراطيات. ومن ثم، ينبغي التركيز على درجة التدخل ومداه، فالرأسمالية وحدها لا تكفي وليست شرطا حتميا لتأهيل النظام الديمقراطي. أكثر من هذا، فان دولا راسمالية غربية حققت تقدما اقتصاديا مذهلا بمقاييس عصرها، دون أن تكون نظمها ديمقراطية كالتي تعرف الآن. ولاشك أن الدولة الديمقراطية المعاصرة، لديها سلطات تفوق ما كانت تستحوذ عليه أشد النظم دكتاتورية في الأزمنة الغابرة، بسبب التكنولوجيا الحديثة والقدرة على الضبط والرقابة والحرفية المطلوبة للعمل.[١١٨] وإذا كانت الرأسمالية تقدم إمكانات للتطور الديمقراطي باعتبارها تضمن قيام الحكومات على أساس موافقة المحكومين وتؤكد الحرية وضمان الحقوق وحكم القانون، فان الاشتراكية بدورها تقدم بعض الامكانات الديمقراطية؛ ألم تبدأ كمشروع تحرري ديمقراطي؟[١١٩]

ومن ناحية أخرى، ليست قضية مسلمة أن يقترن ارتفاع مستوى الدخل

والتطور الاقتصادي السريع، بنمو النزوع نحو التعددية الديمقراطية ومعاداة الحكم المطلق والاقتناع بأهمية الحريات السياسية والمدنية، رغم ان هذا الامر يساعد في بعض الاحيان، فثمة معطيات على أن ارتفاع المستوى الاقتصادي والتعليمي والثقافي، قد يصب في خانه القوى اللاديمقراطية ذات النزعات المتطرفة البعيدة عن التسامح. ومن ذلك ما تقوم به قوى اليمين الاسرائيلية التي تغذي الاتجاهات التعصبية، مما ينذر بافساد النظام كله.[١٢٠]

أيضا، لا علاقة حتمية بين نمط البناء الاجتماعي السائد والتطور الديمقراطي بحيث يسمح البناء الاجتماعي الذي «لا يشخصن» القيادة ويعظم الاختيار والفرز على أسس قانونية، بتيسير هذا التطوير. ولكن كلا البناءين التقليدي والحديث – القانوني، يمنح فرصة لظهور القيادات السلطوية، وكل ما في الامر أن فرصة اصلاح المسار في الانماط القانونية للاختيار هي أرسخ وأوسع.[١٢١] وفي المجتمعات التقليدية، لم يكن التعذيب منتشرا بشدة، كما أن بعض الحكام التقليديين أقل جرأة في طمس الحريات الفردية.[١٢٢] هناك اذن ادراك متنام بأن الشروط الاجتماعية– الاقتصادية اللازمة لانبعاث النظام الديمقراطي ليست موضع اتفاق، كونها لا تعمل بشكل دائم وحتمي، والأرجح ان العلاقة بين هذه الشروط والنظام الديمقراطي تعمل بشكل دائري وليس في اتجاه واحد. الأرجح ايضا، انه مع عدم القبول بمقولة الربط الحتمي بين شروط أو محددات اجتماعية – اقتصادية بعينها والنظام الديمقراطي، علينا أن نخفض الجناح للمقولة التي تشير الى احتمال وجود نزعات مختلفة وميول متعارضة نسبيا بين الفئات والطبقات أو الشرائح الاجتماعية – الاقتصادية تجاه الممارسة الديمقراطية «فإذا لم تستند الديمقراطية الى مجموعة من المصالح الاقتصادية والسياسية المتعددة، والمتعايشة في الوقت نفسه، لا جدوى من الحديث عنها. . إذ يجب أن تنشأ قوى اجتماعية اقتصادية لها مصلحة في استمرار النظام الديمقراطي بقواعده والدفاع عنها..».[١٢٣]

ليس من السهل في ضوء هذه التعميمات النظرية الاتساق مع وجهة النظر التي مفادها ان المجتمع الفلسطيني يفتقر الى المقومات التي شكلت

الاساس لقيام الديمقراطية في المجتمعات الغربية الرأسمالية، فيما يتعلق بالمستوى المطلوب من التطور الاجتماعي الاقتصادي ووجود درجة عالية من التعليم ووجود ثقافة ديمقراطية،[١٢٤] وذلك لاسباب ليس أقلها حكمة ان هذه الرؤية تم نقدها وتفنيدها من داخل التجربة الغربية ذاتها.

الأمر في السياق الفلسطيني يمكن ان يخضع للنقاش من أكثر من زاوية، تتعلق جميعها بطبيعة الخيار الفلسطيني للنظام الاجتماعي- الاقتصادي، وتداعيات التبعية التي يبدأ من عندها النظام في شق طريقه، وأدوار القوى الاجتماعية المنتظر تطورها في رحابه.

من حيث النظام الاقتصادي، من الواضح أن الخيار حسم لصالح البنية الرأسمالية، التي تتبلور في إطارها عملية تقاسم وظيفي بين دور السلطة (النظام- الدولة؟) ودور القطاع الخاص الحر. وفي الوقت نفسه يكاد هذا الخيار يتواكب مع الحاجة الى ضخ أموال كثيرة من المؤسسات الدولية او القوى الخارجية والمستثمرين من الخارج. وهناك حاجة ملحة لتنفيذ برنامج اعمار فلسطيني تضطلع به جهة مركزية لها علاقة وثيقة بسلطة الكيان الجامعة. يجري ذلك كله في إطار روابط لا يمكن انكارها مع الاقتصاد الاسرائيلي فيما يعد نوعا من التبعية، وبذلك ربما كنا بصدد تبعية اقتصادية مركبة للجهات الدولية المانحة، وللمنظومة الاسرائيلية. فماذا تعني هذه التوليفة بالنسبة للنظام السياسي والتطور الديمقراطي الفلسطيني؟ (على زعم انصب الحديث على الكيان الفلسطيني في إطار الضفة وغزة!!)

من ناحية أولى، قد تدعو الحاجة الى التقيد ببرنامج طوارىء مركزي لإحداث تحول اقتصادي سريع، وربما اقتفى هذا البرنامج أثر نماذج عربية أخرى. وفي حالة الهشاشة الاقتصادية الذاتية الفلسطينية، والاعتمادية المتوقعة على الخارج والجوانب الريعية عموما، قد ينشأ نمط من العلاقات الذي تكون فيه القوى الاجتماعية، القطاعات الافقر بخاصة، أكثر خضوعا للعمل في إطار ما تحدده السلطة أو النظام، مما يجبرها على الانصياع لخياراتها. وهذا يحاكي انماط رأسمالية الدولة حيث علاقة النظام بالمواطنين قائمة على منح العطايا والهبات أو المناصب والتشغيل والالحاق

على نموذج السيد ـ الاتباع، الذي تتحدد فيه المساندة السياسية على أساس الولاء الشخصي بين الموالي والمحاسيب.[١٢٥]

ان الحاجة الى مخططات مركزية تقوم بها سلطة ذات مشروع اقتصادي فلسطيني، ربما افضت الى هذا النموذج العام. وليست المشكلة في النموذج بحد ذاته، لان وجود مشروع عام قد يمكن استغلاله في توسيع الاحتمالات الديمقراطية من زاوية ادماج الناس بكافة قواهم البلدية والمدنية والمحلية، وتشجيع مبادراتهم ونقاشاتهم حول البرنامج، وكيفية تنفيذه.[١٢٦] لكن المشكلة هي ان ماظهر حتى الان، هو تحول السلطة (النظام) الي اكبرصاحب عمل، مما يعني أنه يجري الاخذ برأسمالية الدولة قبل تكونها وأن المشروع يكرس جوانب التبعية للخارج والريعية، مما يفتح المجال لاعادة إنتاج الحالة السابقة للنظام، في العهد الثوري حين كان الاعتماد على أموال الدعم النفطي يكرس هيمنة القيادة وعلاقة الموالي – المحاسيب.[١٢٧] كما أن الدول العربية التي أخذت به في السابق، استوطنتها نظم يصعب وصفها بالديمقراطية.[١٢٨]

ومن ناحية ثانية، فانه يلحق بالنقطة السابقة، أن الاعتماد على حقن اقتصاد ضعيف، محدود الموارد، وفي ظل مشروع عام، غالبا ماينتج عنه تضخم قطاع عام بيروقراطي لا ينتج، وقد يلهب التنافس السياسي على الموارد، وفي ظل اتجاه ملحوظ لتخصيص الدعم الخارجي، من أجل غايات سياسية – والحالة الفلسطينية ليست استثناء – فان هناك مجالا لاستخدام المحسوبية وتشجيع جماعة فلسطينية ضد أخرى، مما يؤثر في تصدع البنيان الاجتماعي – الاقتصادي – السياسي. ولا ينتظر من بيئة كهذه أن تفرز نظاما ديمقراطيا.

ومن ناحية ثالثة، إن استخدام العطاء الاقتصادي من خلال المشروع العام الاقتصادي – وبالتبعية السياسي أيضا– قد يستهوي القوى المستفيدة من هذا المسار، والتي برزت فلسطينيا ممثلة في بعض قوى الداخل ممن يسمون بأغنياء الانتفاضة،[١٣٠] أولئك الذين أثروا بهدف استقطاب ولائهم السياسي، وممثلة أيضا في بعض قوى أصحاب رؤوس الأموال من الخارج، الذين لا يهمهم من النظام المقبل سوى تسهيل أو

تشهيل مأموريتهم الاقتصادية الاستثمارية البحتة. الفئة الاولى قد تتحول الى «أغنياء السلام»، ممن يعنيهم استمرار انعدام اليات المحاسبة التي يوفرها النظام الديمقراطي، والثانية، تحط رحالها حيث تجد من يمهد لمصالحها الاستثمارية. لقد انتهت إحدى الدراسات الميدانية الى أن هناك فئة من المستثمرين الفلسطينيين تتحدد مواقفهم بحسب فرص الاستثمار وليس المواقف السياسية، وأثبتت في الوقت نفسه جنوح السلطة الى تمرير كافة الأعمال من خلالها.[١٣١] مما يعطي فكرة عن إمكانية نشوء تحالف بين الجانبين، ليس من شأنه أن ينتج جماعة اقتصادية تضع الديمقراطية السياسية كهدف لها.

ومن ناحية رابعة، فان الترتيبات الإقليمية الاقتصادية بعامة والفلسطينية الإسرائيلية بخاصة، تهيئ لتخليق اقتصاد فلسطيني يركز على أعمال ذات طبيعة خدمية كالسياحة والتجارة واعمال الترانزيت. وهذا يتطلب بنية بشرية مسايرة تتعيش من الوساطة والسمسرة والوكالات الأجنبية والتسويق والدعاية والاعلان والتخليص والنقل، وتحتاج لمكاتب لإدارة هذه الجوانب. وقد تمتص هذه العملية جزءا من البطالة لكنها ستشكل اقتصادا تابعا بلا قلب صناعي أو زراعي ذاتي، وستتقوى في كنفها شرائح رأسمالية كمبرادورية وبيروقراطية ومالية أو برجوازية تابعة، لا تتقاطع مصالحها مع استقلال ولا تنمية حقيقيين ولا مع نظام ديمقراطي.[١٣٢] ومن هنا بالضبط لا تصح التحليلات التي تتصور نشوء برجوازية ذات مضمون وتوجه قومي تناضل من أجل منع الهيمنة على سوقها الداخلية، وتردف هذا التوجه بنزوع ديمقراطي ليبرالي.

لعل هذه التفاعلات التي تشق طريقها حثيثا على طريق الخيارات الاقتصادية وسط مجتمع له ملامح طبقية شبه هائمة تختلط فيها شرائح الملاك ذوي الملامح الإقطاعية بالبرجوازيين غير البعيدين عنهم في الأصول الاجتماعية والثقافية، برجال الاعمال والتجار والكمبرادوريين القدامى والجدد قيد التكوين، بالتكنوقراط والمهنيين، بالعمال والزراع، هذه التفاعلات لا تدعو للتفاؤل بشأن المستقبل الديمقراطي.

على أن هذا المشهد، ربما لا يكون المشهد الختامي، فليست كل شرائح المجتمع مجرد كمبرادور نفعي، أوبرجوازية ذيلية، فثمة من يعول على الدور

المأمول لشريحة عريضة من المثقفين والمتعلمين، لا سيما التي تطلعت للخلاص من التهميش والتجاوز السياسي والتي تؤمن بحق المشاركة الديمقراطية ولا تنوي البقاء على رصيف العمل السياسي- حسب تعبير أحد المثقفين - وقد انطلقت في تشكيل قوى سياسية ومدنية تنشغل بالحياة الديمقراطية.[١٣٣]

وثمة قطاع عمالي- زراعي قد ينحاز الى هذا الخيار إذا ألفى كفاحه ومعاناته انتهيا للخلاص من سلطوية خارجية الى أخرى داخلية، خاصة إذا ما اتيحت فرصة التعبير في انتخابات نزيهة، يشعر أنها يمكن أن تمنحه ثقل التمييز وفرض رؤاه.

بل هناك داخل الشريحة الاقتصادية المتمولة، من يسعى لتكوين جماعة ضغط معنية بالديمقراطية، إذ ليست هذه الشريحة واحدة، ومن هؤلاء من طالب علانية بأن يكون البناء الديمقراطي الذي يفسح المجال أمام تعدد الرؤى وينصاع الى أهل الكفاءة والدراية والعلم عوضا عن الارتجال والمحسوبية، هو أساس النظام العتيد.[١٣٤]

ومن المحتمل أن تكون الشريحة التكنوقراطية والرأسمالية التي نمت في السياق الثقافي الغربي أميل الى نظام ديمقراطي يحقق الاستقرار والأمن السياسي لحركتها الاجتماعية ويفي بأشواقها السياسية. أماالشرائح التي كبرت في غمرة الدولة الريعية العربية وعلى هامشها، فقد يكون لها رأي آخر.

والواقع أن التجارب تعرف كلا النمطين من الجماعات الضاغطة أو المصلحية، تلك التي تتصل بحبل متين مع السلطة وتنضوي تحت لوائها وتستظل بها، وتلك التي ترى مصلحتها في الاستقلال عن السلطة أو تتمثلها في إطار المصلحة الوطنية الأشمل.[١٣٥]

مهما يكن من أمر، لعل الواقع الاجتماعي الاقتصادي الفلسطيني غير الكلاسيكي يضعنا أمام نتائج غير كلاسيكية.

مدخل التكوين القضائي- القانوني

لا يعد وجود الاطر القضائية - القانونية المستقلة النزيهة ذات المضمون الديمقراطي والسيادة المطلقة على الحكام والمحكومين من المقتضيات

الشكلية للنظام الديمقراطي. فهذه الأطر بإمكانها، إن جرى إعمالها بقوة، أن توفر مدخلا مناسبا للاقتراب من هذا النظام، كما أن بوسعها تشكيل العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

وعلى خلاف الأبعاد الأخرى المقترحة أو المرشحة كمقومات للنظام الديمقراطي، يكاد ينعقد الإجماع الفقهي على خصائص هذا المقوم وإمكانية التأكد من مضمونة وقياس أدائه. وأبرز السمات الديمقراطية لهذا المقوم هي:(١٣٦)

١ - المساواة بين المواطنين في التمتع بالحقوق والواجبات دون تمييز لأى سبب.

٢ - وجود ضمانات للحريات والحقوق العامة، ومن أهمها مبادئ القانون الكبرى ذات الطبيعة السياسية، كسيادة القانون والفصل بين السلطات، والفصل بين القضاء المدني والعسكري واستقلال سلطة القضاء، وتوفر رقابة قضائية على دستورية القوانين ورقابة أخرى على تصرفات الإدارة وقراراتها.

٣ - توفر ضمانات لنزاهة القضاء وضمان الحقوق، وفي طليعتها وجود «محكمة دستورية عليا» أو محكمة نقض، من شأنها النظر في دستورية القوانين والاحكام وإمكانية الطعن فيها لمخالفتها نصوصا دستورية أو لأنها تنطوي على انحراف في أداء السلطة التشريعية نفسها.

٤- وجود حريات وحقوق عامة مطلقة، لا يجوز للمشرع تقييدها ولو بتشريع تقرره السلطة التشريعية، وإلا كان باطلا، كالابعاد من البلاد لأي سبب لأي مواطن، أو محاكمة المدنيين أمام القضاء العسكري.

٥ - تنظيم الحريات والحقوق بقوانين محددة وليس بمراسيم في غياب السلطة التشريعية، من جانب السلطة التنفيذية.

٦- وجود قانون جنائي لا يعتدي على الحريات ويكفل حقوق الانسان، متضمنا توضيحاً لأساليب الضبط والاجراءات القضائية وأسلوب الاحتجاز والتحقيق والدفاع إلخ.

٧- وجود ضوابط دستورية وقانونية يعمل بها حتى في حالات الطوارئ.

٨- وجود نظم قانونية وإدارية نوعية مختصة لجميع نواحي النشاط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والإداري.

وباقتضاب، فإن النظام القضائي القانوني الديمقراطي هو الذي يتسق مع والمبادئ التي لا خلاف عليها في شرعة حقوق الإنسان والمواطن.

غني عن الذكر أن الحياة الفلسطينية لم تتمتع، ربما في أي وقت، بحياة دستورية أو نظم قضائية ذاتية شاملة مستقرة، تضمن فضاء حقوقيا جامعا. فاختفاء رموز السيادة الفلسطينية في كل أنحاء فلسطين، وفي كل المراحل التاريخية، وبخاصة منذ عام ١٩٤٨، حرم الأطر السياسية من تطبيق نُظُمها شبه الدستورية، كالميثاقين القومي والوطني منذ عام ١٩٦٤ وإعلان الاستقلال منذ عام ١٩٨٨، أو القانونية مثل قانون العقوبات الفلسطيني وقانون أصول المحاكمات الجزائية وقانون مراكز الإصلاح (السجون)، الصادرة عن م. ت. ف. عام ١٩٧٠، فضلا عن أن بعض الوثائق الأهم كالميثاق الوطني، لم تتعرض من الأصل لطبيعة النظام القضائي ولكثير من جوانب فلسطينية من الداخل، ولا فعلت ذلك أيضا الوثائق الأساسية للفصائل الفلسطينية المختلفة، كما أن المجالس الوطنية الفلسطينية لم تبلور ما يستحق الذكر في هذا الباب.

لذلك، يمثل إعلان الاستقلال علامة فارقة، كونه نص على ما ينبغي لدستور «فلسطين» أن يشمله في المستقبل، أي «النظام البرلماني، وحرية الرأي وحرية تكوين الأحزاب، ورعاية الأغلبية حقوق الأقلية واحترام الأقلية حقوق الأغلبية، وعدم التمييز بين المواطنين لأي سبب، وسيادة القانون والقضاء المستقل، والالتزام بمبادئ الأمم المتحدة وأهدافها وبالإعلان العالمي لحقوق الإنسان». كانت هذه المبادئ بنظر الكثيرين تقدم دليلا على طبيعة النظام الدستوري القضائي الذي يتطلع اليه الفلسطينيون ولكن الواقع كان شيئا آخر. لقد خضع الفلسطينيون لأطر دستورية قضائية قانونية بعدد النظم والسلطات التي حكمت حياتهم، وفي هذا السياق تم انتهاك كثير من الحقوق الديمقراطية، بما في ذلك البدهي منها، كحقوق التنقل والعمل والاجتماع والرعاية الاجتماعية والتعليم والملكية والتقاضي النزيه، وانتهكت حقوقهم في الخصوصية والتعبير والرأي، وقد امتدت هذه الانتهاكات

بدرجات متفاوتة لكل أقسام المجتمع في داخل الوطن والشتات.

هذه الفوضى الحقوقية فرضت على الفلسطينيين، وبدرجات متفاوتة أيضا، تطوير اليات داخلية للتقاضي وحماية ما يمكن صيانته من الحقوق الأساسية. وكانت الآلية الأكثر انتشارا هي القانون العرفي أوالبدوي أو العشائري. لقد تبوأ هذا القانون التقليدي مكانة هامة في المناطق الريفية والبدوية وفي المخيمات وأحيانا في قلب المدن واعتبر حلا مقبولا في أجواء النفور من السلطات العامة غير الفلسطينية، ومن المثير أن هذا القانون كان يفترض له أن يفصل في جميع القضايا المدنية والأخلاقية والجنائية، وأحيانا السياسية.(١٣٧)

لم يكن من شأن هذا الواقع استيفاء الشروط الديمقراطية، ولا أن يضمن احتكام الفلسطينيين لنظام قانوني شامل، حتى لو كان غير ديمقراطي، لذلك فإن المهمة المتعلقة بهذه الناحية تتكون من شقين: الأول، هو التكوين الشامل للنظام القضائي الحقوقي، والثاني، أن ينسجم هذا التكوين مع المضمون الديمقراطي بمبادئه العامة. ومن المفهوم أنه في ضوء استمرار حالة الشتات ورموز الوجود الإسرائيلي العضوية والقانونية، لن تكون إحدى المهمتين أسهل من الأخرى.

لكن الذي لا شك فيه أن «كل توسع في النظام القضائي الفلسطيني من حيث الولاية والاختصاص، والشمول وحصر القوانين وتوحيدها على السكان والإقليم، يخصم من الوجود الاستعماري، وفي الوقت نفسه، يعبد السبيل أمام تكوين أطر بديلة ديمقراطية».(١٣٨)

ومع الاعتراف بالصعوبات المتعلقة بمهمات التكوين القضائي القانوني وحشوه بالمضامين المتداولة في الفقه الديمقراطي، الا أن مقترحات بعينها يمكن أن تساعد في التنفيذ. إذ أنه حتى في الدول المستقرة، تظل هذه المهمات معلقة على جهود النخب المختصة وقيد التطوير والإصلاح. وبمرور الوقت، وفق هذا الفهم، يلاحظ :

١- أن قضية صياغة قانون أساسي فلسطيني(دستور) تعد هامة في دلالتها على صعيد التكوين القانوني الجامع والمضمون الديمقراطي لهذا التكوين، إذ يصعب ضمان سيادة القانون بدون نظام دستوري هو في

الحقيقة قانون القوانين (الوضعية). وبالنظر الى المبادئ الاسترشادية العريضة في إعلان الاستقلال، والاتجاه الى إنشاء نظام أساسي للسلطة الوطنية فإن هناك اتجاها واضحا لصياغة دستور فلسطيني مدون وهذه خطوة جادة. ويوصي الفقه الدستوري الديمقراطي في هذا الشأن بأن يتضمن هذا القانون الأساسي كافة المبادئ الديمقراطية المعروفة في شرعة حقوق الإنسان وسموها على القوانين المحلية، ويعتقد أن من المهم أن تتم صياغة هذا القانون عبر مشاورات واسعة النطاق على صعيد النخب المختصة والجماهير، وأن يصدر عن الهيئة التشريعية المنتخبة ديمقراطيا.[١٣٩]

من واقع المشروع المتداول كنظام أساسي للسلطة الفلسطينية، لوحظ إغفال مبادئ ديمقراطية أساسية، فلم يتم الفصل بين السلطات ومنحت سلطات واسعة للسلطة التنفيذية، للرئيس تحديدا، ولم يتم ضمان استقلالية القضاء.[١٤٠] وعموما، انطلق النظام من الوضع القائم (المعيب سياديا وسياسيا) وكان ينبغي أن يهتدي ببوصلة الوضع النهائي للكيان الفلسطيني المستقل،[١٤١] وذلك أمر ممكن، تأسيسا على الاعتراف بأن الوضع الخاص بالحكم الذاتي مؤقت، ومفتوح على أفق الاستقلال (مع الاعتراف بأنه مفتوح على آفاق أخرى). كذلك، كان، ولا يزال بوسع التأسيس الدستوري أن يضمن وحدة الفلسطينيين الدستورية، برغم شتاتهم العضوي.

٢ - بسبب التضارب والفوضى القانونية، ووجود أكثر من نظام قانوني، (من منتجات مراحل الحكم المختلفة العثماني والبريطاني والأردني والمصري والإسرائيلي)، تعتبر مسألة تأسيس جهاز قضائي مستقل ومتكامل مسألة هامة لوضع أرضية مناسبة للمسار الديمقراطي، ولإجراء تنقية وتشذيب للأحكام والقوانين ذات الأصول المختلفة، وصولا الى تكوين نظام قضائي- قانوني متكامل من عصارة هذه المخلفات، مضافا إليها ما تقتضيه حاجات المجتمع الفلسطيني وروح العصر. وكاجراء عملي، يمكن الأخذ بالاقتراح الداعي الى تكوين لجان مختصة لكل مجال قانوني محدد (للأرض، للتجارة، للأحداث، للأحوال الشخصية، للصناعة، للسكن، للبناء إلخ)، على أن تضم هذه اللجان قضاة ومحامين ومنظمات حقوق إنسان

وهيئات نسائية ونقابات نوعية معنية، ثم ترفع النتائج الى الهيئة التشريعية، التي لها وحدها إقرار القوانين. ولعل اتباع هذه المنهجية يعفي القوانين الصادرة من شبهة عدم الشرعية إن تمت إجازتها من هيئة تشريعية منتخبة، بعد تشكيلها عبر مشاركة محترفة وذات أصول غير شخصانية وبعيدا عن أسلوب المراسم الرئاسية أوالتنفيذية. ومما يذكر في هذا الشأن أن مصر وبعض الدول العربية أخذت بهذا الأسلوب. وهو أسلوب إصلاحي وتدرجي، يخضع للمواءمات بين الثقافات القانونية – مع أنه يتطلب وقتا. ومن المفيد في هذا الإطار أن يجري إشراك ذوي اختصاص في «فلسفة القوانين»، من أولئك الذين بوسعهم استلهام جوهر الاتجاهات الثقافية الكبرى في قوالب قانونية توفيقية حكيمة.[١٤٣]

ومن المقدر أن القانون العرفي لن يتنحى سريعا من خارطة الحياة القضائية الفلسطينية، بسبب رسوخه، وقدمه، والافتقار مطولا الى الثقة في عدالة الأحكام القضائية المستوردة أوالمقترنة بحكم الغرباء، لاسيما بعد احتلال إسرائيلي مديد، ووجود مسافة مع الثقافة المدنية المدونة. فقد كان من العيب مثلا أن يلجأ متخاصمون الى محكمة تستظل بالحكم الإسرائيلي. ومع تقديرنا للقانون العرفي، الذي ربما أدى غرضه في مراحل تاريخية، الا أنه لا يصلح للتعاطي الجاد مع الطموح الديمقراطي. ليس لهذا القانون صفة إلزامية بالمعنى المفهوم، إذ يعتمد على التراضي من المتنازعين، وهذا التراضي قد تكون مرجعيته موازين قوى اجتماعية معينة. إنه يتعامل مع نظام المكانة الاجتماعية وليس مع مبدأ المساواة المطلقة (دية الرجل قد تختلف مثلا عن دية المرأة).

كما لا تحتفي المجالس العرفية كثيرا بالمحاجات العقلية المجردة ولا بضمانات الدفاع، وينبري فيها أشخاص بعينهم لتفسير الشريعة الاسلامية أو غيرها من الشرائع. وفي ضوء غموض مباديء النيابة قد تمارس الاهواء الشخصية والعائلية غالبا، وكذا الميول المصلحية، في أولوية عن العدالة.[١٤٤] كما ان هذا النظام العرفي ليس في استطاعته الوفاء بحاجات ووظائف حيوية حديثة في مجالات الاقتصاد والسياسة، فهذا من شأن المؤسسات العدلية المتطورة.

٣ – يجب ان تمنح أولوية لانشاء محكمة تراقب المنازعات ذات الطبيعة الدستورية ومدى اتساق الاوامر الصادرة عن السلطة (النظام) مع احكام الدستور (النظام الاساسي)، ومحكمة قضاء اداري تضع السلطة وأجهزتها أمام المساءلة القضائية الادارية ان لزم الامر. وتتزايد أهمية هذا الجهاز في المرحلة الاولى من انتشار السلطة الفلسطينية، بالنظر الى نزعة القيادة التنفيذية الى تضخيم هيمنتها. على أن اهمية هذا القضاء الدستوري – الاداري، تتأتى ايضا من كونه سوف يسهم في تفسير المباديء الدستورية والمباديء العامة للقانون، اضافة لما يقوم به من رقابة على سلسلة القوانين والقرارات الادارية والمراسم واللوائح الرئاسية المتواترة.

٤– لا يوجد في الواقع ما يمنع العناية ايضا بوجود مباديء ونصوص ديمقراطية يتم تضمينها في قانون خاص للإجراءات الجنائية يتلمس الانصاف في إجراءات الضبط وحقوق المتهمين ومنع الاعتقال التعسفي والاداري (وزوار الفجر). وقد سبقت الاشارة الى أن عهد الثورة شهد صدور مثل هذا القانون عام ١٩٧٠[١٤٥] ويقتضي الامر أن تتم مضاهاته بالمباديء الديمقراطية قبل إعماله. ويرتبط هذا القانون إن نشأ نشأة صحيحة، بضبط جهاز الشرطة وإخضاعه للإجراءات القانونية وأوامر القضاء والنيابة العامة، وتدريبه عليها.

٥ – تكتسب هذه القضية أهميتها من ان جهاز الشرطة الفلسطينية (الضخم) يتكون اما من قوات عسكرية، واما من أفراد جرى تجنيدهم على عجل، وكلاهما لم يتلق تدريبا كافيا على العمل الشرطي الحرفي المتميز عن عمل الاجهزة الفدائية أو غيرها من الخلفيات العملية.[١٤٦]

٦– بين كل الابعاد الدستورية والقضائية القانونية المرجوة للتطور الديمقراطي، تشغل العملية الانتخابية بنظمها ومحددات المشاركة فيها بالترشيح والتصويت، وبالرقابة عليها، مكانة محورية. فالانتخابات هي الطريقة التي تعمل بها الديمقراطية وكانت في حالات كثيرة أداة للتحول الديمقراطي وهدفا له.[١٤٧] ويولي فقه النظم السياسية أهمية للترابط بين الديمقراطية والانتخابات والمشاركة السياسية، ويعنى بخاصة بقوانين الانتخاب لما لها من أهمية قصوى في تنظيم الحياة السياسية، وبوجود

هيئات ولجان مستقلة تشرف على العملية الانتخابية، وباعطاء القضاء صلاحية البت في نزاهة هذه العملية، وبالانفتاح على تجارب الآخرين وخبرة الجهات الدولية في هذا الشأن،[١٤٨] وذلك باعتبار أن الانتخابات النزيهة هي الوسيلة الاكثر ديمقراطية للتخلص السلمي من السياسيين غير المرغوب فيهم والمسؤولين في الحكم، الذين إن ادركوا خضوعهم لهذه العملية بين فترة وأخرى، تعين عليهم أخذ مقتضيات المصلحة العامة في الاعتبار.

مؤدى ذلك أن العملية الانتخابية تتمركز في قلب الاطار الاوسع للتغير السياسي وضخ الحيوية في العملية السياسية. غير انه داخل هذه العملية، تتعين متابعة التفصيلات الخاصة بالاجراءات المتبعة. وإذا كانت الحكومات الديمقراطية تسعى باستمرار الى تحسين هذه الاجراءات بغية تحسين أدائها كموصل جيد للديمقراطية، فان بعض السلطات قد تقيد هذه العملية برمتها بقصد الا تصبح أداة حقيقية للتغيير الديمقراطي. بل لإضفاء طابع شكلي على حكمها السلطوي،[١٤٩] وتجديد شرعيتها. كذلك فان الانتخابات يمكن ان تصعد الى سدة الحكم قوى غير ديمقراطية، ومن هنا لا تعد المنافسة الانتخابية وحدها كفيلة بالتمييز بين القوى الديمقراطية وغير الديمقراطية.[١٥٠] لكن القبول العام من كافة القوى السياسية بمبدأ دورية الانتخابات على مراحل زمنية محددة، وبالاجراءات الرقابية، أضحت وسائل متفقاً عليها لتكريس الانتخابات كأحد متطلبات الديمقراطية. من المقدر ان يلتقي شطر من الفلسطينيين مع الانتخابات العامة للمرة الاولى، في إطار محددات وشروط، تستدعي الاهتمام بمختلف النقاط السابقة. وبالرغم من النقائص البينة التي قد ينطوي عليها اجراء هذه الانتخابات وبخاصة ما يتصل بعدم شموليتها للشعب الفلسطيني، واقتصارها على مواطني الضفة وغزة، وفي اطار مقتصيات التسوية الفلسطينية -الاسرائيلية السلبية، الا ان لهذه العملية اهميتها على أكثر من صعيد، كما أن للقوى الفلسطينية الغيورة على الديمقراطية جهودها الرامية لتوظيف الانتخابات من منطلقات تخص التحول الديمقراطي وتخدم هدف التحرر الوطني على السواء.

من شأن الانتخابات إن حفت بها إجراءات نزيهة أن تؤدي الى:[١٥١]

١- إمكانية التخلص من أسلوب التعيين القيادي المشتق من هدف

التحرر الوطني. وقد يترتب على ذلك المساهمة في تفكيك البنية الشخصانية والعشائرية التي تمثلت التعيين، وفتحت أبواب الفساد في الحياة السياسية الفلسطينية.

٢- المساهمة في تأصيل قواعد لنظام ديمقراطي بديل من النظام القاصر في ظل م.ت.ف.، والرأي العام الفلسطيني مساند بقوة لهذه الغاية.

٣- فتح ثغرة واسعة في واقع الاستقطاب السياسي بين مؤيدي صيغة التسوية (أوسلو وتوابعها)، ومعارضيها. والاحتكام الى الرأي العام.

٤- إضفاء شرعية على النظام الفلسطيني أمام مختلف الاطراف الخارجية وتقوية ظهره باسناده الى قوة شعبية، مما يدرأ كثيراً من مظاهر ابتزازها المفتوح.

٥- تحسين الصورة الفلسطينية العامة لا سيما الجانب المتعلق بالنظام الفلسطيني والسلطة المنتخبة.

٦- فتح الطريق امام حدوث اندماج سياسي بين قطاعات الكيان الفلسطيني الجغرافية والسكانية والسياسية.

٧- علاوة على ذلك سيتعين على القوى التي تنحو للمشاركة في الانتخابات ان تتقدم ببرامج محددة كشأن ما يجري عادة في النظم الراسخة، ولن يكون كافيا ذلك الخطاب الهائم التعبوي الذي تقيدت به طويلا، وقد تكون المناسبة مهمة في تصعيد وجوه وربما نخبة كاملة جديدة. كما ان الحوارات السياسية المعمقة بين طوائف المجتمع السياسي الفلسطيني، من سلطة ومعارضين، حول أهداف الانتخابات وجدواها ومدى نزاهتها والاجراءات المطلوبة لذلك. هذه الحوارات من شأنها نشر الحرارة الديمقراطية في أجواء المجتمع وفرقه السياسية، وقد تكون مقدمة ذات مغزى في التحول الى مناقشة اقرار الشرعية الانتخابية الديمقراطية، عوضا عن الشريعة الثورية للقوى المضطلعة بالسياسة الفلسطينية وبخاصة في مستوى القيادات العليا.

إذا التفتنا الى ما يجري في الممارسة بخصوص التكوين الدستوري - القضائي القانوني بعامة ومدى تحركه في الاتجاه الديمقراطي، لا نجد

كثيرا من المعطيات المبشرة. فهذه العملية ترد عليها تحفظات كثيرة. التكوين الدستوري لا يتم عبر مشاورات أو مشاركة واسعة، والتكوين القضائي فيه عيوب ظاهرة، لعل أبرزها البدء من نقطة معيبة ديمقراطيا هي انتشار المحاكم العسكرية، وعلى رأسها «محكمة أمن الدولة العليا» بمرسوم رئاسي، التي تعرضت لانتقادات فلسطينية وحقوقية دولية.[١٥٢] وترى النظرية الديمقراطية أن أحد مظاهر نمط القيادة اللاديمقراطية، هو اللجوء الى الاحكام العرفية وقوانين الطوارىء وانتشار المحاكم العسكرية والاستثنائية والخاصة، وعدم تمتع المواطن العادي بحق التقاضي أمام قضاء محايد ومستقل ومتخصص فيما يعرف بالقاضي الطبيعي للمواطن،[١٥٣] أما التكوين القانوني فهو وإن كان قائما الا انه لا يهتدي باجراءات ديمقراطية من حيث ضرورة اقرارة من أهل الاختصاص ونتيجة مداولات متخصصة معمقة، متمهلة. كما ان بعض القوانين تستلهم التراث القانوني المعيب المتخلف عن مراحل السيطرة الخارجية. وليست القوانين المنظمة للعملية الانتخابية كقانون الاحزاب السياسية وقانون الانتخابات، استثناء من هذه الانتقادات، إذ تشوبها نقائص تقلل من اعتبارها معنية باقرار قواعد ديمقراطية للنظام العتيد[١٥٤] على انه لا ينبغي التهوين من شأن انتشار الوعي بأهمية هذا النزوع الى التقنين ونشر الثقافة القانونية المدنية في بيئة مجتمعية أضناها مطولا الافتقار الى هذه الخصائص.

من الأمثلة المهمة على مستوى هذا الوعي، اتجاه مجموعة مستقلة من أساتذة الجامعات والكتاب والمحامين والشخصيات العامة، الى التداعي لاعداد نظام انتخابي يستهدف تحقيق الاهداف الوطنية والسياسية للشعب الفلسطيني خلال المرحلة القادمة، وعلى رأسها المحافظة على وحدة الشعب داخل فلسطين وخارجها، وتوزيعه على نطاق واسع مع تضمينه بالقواعد الديمقراطية. ومن ذلك، الاصرار على مبدأ فصل السلطات كسبيل للتعامل مع خيار ديمقراطي كامل، ومراعاة ان لا تكرس الانتخابات الولاءات العائلية أو الفئوية أو الدينية أو الجهوية، وضمان مشاركة مناسبة للمرأه، وأخذ معطيات انقسام الجسد الفلسطيني بين داخل وخارج في الاعتبار، والانطلاق من نظام انتخابي يفتح المجال لتحقيق الاندماج الفلسطيني،

باعداد دوائر انتخابية للفلسطينيين أينما كانوا (وهو توجه مهم حتى لو لم يتم تنفيذه في مرحلة معينة)، ودحر نظام الحصص بين القوى السياسية الذي تم استخدامه مطولا، والمناداة بإعمال آليات ابداعية لتخطي قيود الاتفاقات مع اسرائيل.[١٠٥]

كذلك يتجلى الوعي والطموح الديمقراطي فيما يتعلق بالجهاز العدلي عموما، في «اللجنة المستقلة لحقوق الانسان» التي انشأها بعض العاطفين على الاتجاه الديمقراطي من النخبة المثقفة الفلسطينية، بدافع القيام بمهمة رقيب الدولة لمحاسبة السلطة في مواضيع احترام سيادة القانون وحقوق الانسان ومباديء العدالة والديمقراطية،[١٠٦] ويفترض ان تحظى هذه اللجنة بمباركة الهيئة التشريعية الفلسطينية بعد الانتخابات العامة، ومن ثم يأخذ وجودها طابع التصديق البرلماني عوضا عن المرسوم الرئاسي الذي تعمل في كنفه مؤقتا .

مدخل الاصلاح المؤسساتي

إذا كانت المؤسسة تعرف بأنها مجموعة من المعايير التي ان انحرف عنها الاعضاء، وقعت عليهم جزاءات محددة[١٠٧] فان لقضية التفعيل المؤسساتي في النظام السياسي علاقة مباشرة بالتكوين الدستوري – القضائي القانوني. فكلما ترسخ هذا التكوين ديمقراطيا اقتربنا من الوضع المؤسسي السليم ديمقراطيا أيضا. وفي الوقت نفسه يعتبر العكس صحيحا، فانعدام الثقة في المعايير المؤسسية والمؤسسات يؤدي غالبا الى عزوف الافراد عن النظام والالتجاء الى الولاءات المفتتة للوجود الاجتماعي والسياسي على أسس جهوية أو عائلية أو فئوية، والتي ربما نافست الولاء للمؤسسات العامة وتعارضت معها،[١٠٨] كما أن هذا النمط من العلائق الداخلية في النظام (والمجتمع) هو اقصر طريق الى شخصنة العمل والقيادات، ذلك أن قصور الطاقة المؤسسية التنظيمية عن اداء وظائفها، يقود الى اطالة قامة القيادات (الزعماء) على حساب المؤسسات، وصولا الى ربط النظام الساسي كله بشخص زعيم واحد في القمة،[١٠٩] وفي هذه الحالة تصبح الازمة الديمقراطية مركبة، أزمة تنظيمات ضعيفة، أفضت الى أزمة

زعامة متضخمة لكن الاصل فيها واحد، هو الخروج على التقاليد المؤسسية. على ذمة جانب من الفكر الديمقراطي، فان آليات الديمقراطية قد تأخذ اشكالا مختلفة، برغم وحدانية جوهر الديمقراطية نفسه، لكن المؤسسة، تمثل احدى الآليات الاساسية التي لا غني عنها لاي نظام يسعى لاكتساب صفة الديمقراطية. فليس بعد المؤسسة، التي يسير دولاب العمل فيها باجراءات قانونية محددة، غير حكم الفرد والفردانية. بل ويرتقي الامر الى أن «المأسسة» بعامة قد توجد في نظم غير ديمقراطية[١٦٠] لكن وجودها يجعل هذه النظم قابلة للتطور الديمقراطي. وذلك لان كل النظم الديمقراطية أو القابلة للتطور الديمقراطي تتميز بجوهر مؤسساتي مشترك يحمل هويتها.[١٦١]

ويقاس مستوى المأسسة بحسب مؤشرات أربعة يفترض انها متضافرة هي: التكيف والتعقيد والاستقلال والتماسك، ومؤدى ذلك ما يلي:[١٦٢]

١- كلما كان مستوى التكيف عاليا في تنظيم ما، كان هذا التنظيم على درجة عالية من المأسسة. ومع تناقص هذا المؤشر بجنوح التنظيم الى التصلب والجمود في مواجهة المتغيرات البيئية (بالمعنى الاجتماعي والاقتصادي والسياسي) والزمنية، والفشل في تسوية النزاعات المتغيرة في داخله بحسب الاجيال او الوظائف، افتقد الى المأسسة.

٢- وكلما زاد التنظيم تعقيدا، ارتفع مستواه المؤسساتي. ولهذا التعقيد دلائل، مثل زيادة عدد الوحدات النوعية هرميا ووظيفيا دون مشكلات حقيقية.

٣- وكلما عملت التنظيمات وفق قواعد متخصصة مستقلة، مالت الى المأسسة، فمثلا ليست القواعد التي تسير الحزب كالتي تسير القبيلة.

٤- وكلما زاد التنظيم وحدة وتماسكاً، بوجود قواعد صارمة لحل الخلافات، وتم التقيد بها، كنا بصدد تنظيم ممأسس.

أين الحياة السياسية الفلسطينية، بنظمها وقواها السياسية وتنظيماتها المدنية ومؤسساتها المختلفة من ذلك كله؟ نخشى أن نشير الى أن هذه الحياة افتقرت الى كافة المؤشرات المذكورة بمعناها الايجابي.

٥- عرف الفلسطينيون تقريبا كل انواع المؤسسات، واستمرأوا تكوينها

لتأطير حياتهم السياسية والمدنية، والظهور بمظهر المجتمع المنظم المتسق المتناسق، ومع ذلك حملت هذه المؤسسات في معظمها -حتى لا نقول كلها- سمات اللامأسسة وأهمها:

أ- ممارسة السلطة والعلاقات عموما، من منطلقات شخصية فردية، تتمتع فيها القيادات على صعيد الوحدات المختلفة وصولا الى قمة النظام، بسلطة شخصية واسعة، رغم الوجود الشكلي للمؤسسة.

ب- كان الاقتراب من القائد - الزعيم، هو محدد التأثير السياسي لمختلف العناصر داخل الاطر التنظيمية.

جـ- عدم الرسمية، بمعنى أن صنع القرارات لم يجر داخل المؤسسات، وطبقا للقواعد المقررة، ولكن عبر توجيهات من القائد للأتباع، حيث يبهت دور الهيكل الرسمي لصنع القرار الى أدنى حد.

د- لجوء القائد (القيادات) الى إثارة الصراعات والانقسامات بين أعضاء النخبة السياسية، لمنع ظهور مراكز للتأثير سواء على مستوى الدائرة الصغيرة المحيطة به، أو داخل أطر القوى الاخرى (المعارضة، الفصائل،..) لمنع بروز تكتل قوي ضده أو بديل منه.

هـ- الاعتماد على سيف الاغلبية، أو سطوة القوة العددية، أو المالية، لإكراه القوى داخل التنظيم وخارجه على الانصياع.

و- انعدام الفصل بين الذمة المالية للزعيم (الزعماء - القيادات) والذمة المالية للمؤسسة (النظام).

ز- سيطرة البعد السياسي على عمل كافة المؤسسات المدنية، واختفاء ظاهرة التخصص المهني الوظيفي.

حـ- حل الخلافات خارج الاطر القانونية (المؤسساتية بالتداعي)، بأساليب تراوح بين التراضي بين الزعماء، والانشقاق، أو بالصدام العضوي أحيانا، وتبادل الاتهامات.

ط- الانحياز للولاءات الاولية على أسس مختلفة، والتحلق حول هذه الولاءات وتقديمها احيانا على الولاء للنظام أو المؤسسة، وتقديم الثقة على الكفاءة والاحقية بالجدارة الوظيفية عند التجنيد للمؤسسات.

هذه السمات الغالبة، التي ربما ترد عليها استثناءات محدودة في بعض

المؤسسات أو المراحل، ابتعدت بالحياة التنظيمية الفلسطينية عن المؤشرات المعروفة، والمطلوبة غالبا، للأداء المؤسساتي الديمقراطي. فاستمرارية هذه السمات وشموليتها تاريخيا وتنظيميا، تفيد الافتقار الى عنصر التكيف. واقتران التوسع المؤسسي أو التنظيمي أفقيا بدون ضوابط، وصولا الى حالة من الشرذمة غير المبررة، يعني الافتقار الى عنصر التعقيد في وحدات النظام بعيدا عن حدوث مشكلات للنظام كله. وادارة الحزب (الفصيل، النظام) أو المؤسسة بروح شيخ القبيلة او رئيس مجلس إدارة العائلة، مؤداه غياب التخصص ونمط القيادة والتسيير القانوني. ومقاربة الخلافات الداخلية في المؤسسة الواحدة، والخارجية بين القوى المختلفة، بعقلية الانشقاق الحادة، قوامها تشتيت الوحدة والطعن في عنصر التماسك.

يلفت الانتباه ان هذا القصور المؤسساتي الديمقراطي يصدق على القوى المتنفذة في السياسة الفلسطينية في معظم المراحل بما في ذلك مرحلة السلطة الوطنية الجديدة،[١٦٣] تماما كما يصدق على التيارات التي استحقت وصف «المعارضة»، الامر الذي يبشر بوجود أزمة بنيوية في داخل المؤسسات الفلسطينية، كلها من دون استثناء.[١٦٤]

ويمكن تعليق هذا القصور في ذمة اسباب كثيرة يحظى بعضها بمنطقية لا بأس بها كالافتقار مطولا الى التواصل بين المجتمع ومؤسساته، مما أبعد الاخيرة عن دائرة الرقابة والمحاسبة، وصعب عملية التماسك بين المؤسسات،[١٦٥] وتحكم القيادات في عملية الضخ المالي، وعدم مأسسة القرار المالي عموما، مما أدى الى إسقاط مؤسسات اينعت بتضحيات كبيرة، والابقاء على مؤسسات لا حاجة لها، بفعل عمليات للمنح والمنع تحكمت فيها أهواء اصحاب هذا القرار. هذا بالاضافة الى التدخلات الخارجية، التي كانت تفرض على المنظومة الفلسطينية خيارات، بما في ذلك تنظيمات ومؤسسات وقيادات، لا مسوغ لها على الصعيد الفلسطيني الداخلي.

ومن المدهش حقا، أن القصور المؤسساتي قد طال بعملية اخطبوطية تضاعيف المؤسسات المدنية،[١٦٦] التي تطورت في رحاب علائق مؤسساتية وتنظيمية معيبة في المستوى السياسي.

الواقع، ان تبعية المؤسسات المدنية (النقابية والطلابية، والنسائية،

والمهنية والطوعية) للأحزاب والقوى السياسية عموما، التي عرفتها الحالة الفلسطينية ليست تقليعة خاصة بهذه الحالة، وإنما هي تقليد متبع في كافة الدول ذات التنظيمات الحزبية القوية كالمانيا وفرنسا واسرائيل، كما ان بروز السياسي عن المدني (اي العكس)، معروف في تجارب سياسية كثيرة.[١٦٧] لكن الفرق، هو أن المنظمات المدنية في الحالة الفلسطينية، خاصة التي نشأت منها في عهد م. ت. ف. قامت في الاصل ملحقة بالقوى السياسية، وتمثلت كل أساليب العمل السياسي والعيوب المؤسسية التي علقت بها. وفي هذا السياق تمكنت القوى السياسية من البنى المدنية طوعا وكرها، وجرى توسيع هذه البنى لتسمين قواعد القوى السياسية.

لقد اختفى في تجربة القوى المدنية الفلسطينية الشرط الأساسي لامكانية نشوء علاقات ديمقراطية في داخلها وفيما بينها، وهو أن تكون عملية صناعة القرار فيما يخص الشؤون الداخلية للمؤسسة المدنية، من شأن هذه المؤسسة فقط.[١٦٨] ومعلوم أن المؤسسات المدنية، تعمل داخليا على نحو أكثر شفافية وفضفاضية وانفتاحا وقدرة على اطلاق الطاقات وأكثر تسامحا مع مختلف التيارات الفكرية مقارنة بالتنظيمات السياسية.[١٦٩]

اختفت ايضا في هذه التجربة شروط أخرى مهمة، كعدم تحول المؤسسات المدنية الى خنادق للانتماءات الجهوية والقبلية، مما قد يشيع التعصب، واستقلاليتها المالية والإدارية الكفيلة باستمرارية الاداء بمعزل عن الضغوط الخارجية (من خلال التمويل ذي الطبيعة السياسية في الداخل أو التمويل الخارجي). وعلى العموم لم تقدم المؤسسات المدنية الفلسطينية نموذجا ديمقراطيا للتعامل، يمكن أن يقدم ارهاصة مناسبة لاشاعة ديمقراطي مجتمعي عام، وإنما قدمت نموذجا محاكيا لديمقراطية القوى والمؤسسات السياسية.[١٧٠]

لا يجب انكار تأثير مسار الحركة الوطنية العامة على اداء المؤسسات المدنية الفلسطينية، ففي أجواء النضال كان التساند بين المدني والسياسي مطلوبا وكان العمل المدني هو المجال المسموح به أكثر من غيره مما قاد الى امتطائه سياسيا، و أثر على أدائه الطبيعي. وبالطبع ليس من السهل أن نفترض انفصام العلاقة وتطبيعها بين المجالين المدني والسياسي وعودة كل

منهما الى قواعده بسلام خلال فترة وجيزة.

ويلفت النظر، انه حتى لو افترضنا جدلا وجود «مجتمع» مدني، له تقاليد مؤسساتية ديمقراطية مشجعة، فانه تنبغي الحيطة من مقولة ان «هذا المجتمع لن يقبل بسهولة وجود سلطة تسلطية تتعامل معه باستخفاف، وبطريقة لا تختلف في جوهرها عن تعامل سلطات الاحتلال حتى لو كانت سلطة وطنية.. وقد اكتسبت هذه القوى معرفة واسعة باحتياجات المجتمع، وسوف تضطر السلطة الوطنية للاعتماد عليها، كي تمارس صلاحياتها في جميع المجالات، ولا يستبعد أن تبلور القوى المدنية موقفا مشتركا يصر على استقلاليتها المهنية والسياسية مستندة الى المعايير الديمقراطية..»[١٧١] ان هذه المقولة برغم ما تبثه من طمأنينة، الا انه يفوتها ان نواة «المجتمع» المدني حتى ولو كانت قوية لا تستعصي على الكسر. ففي عدد من البلدان العربية، وبلدان الجنوب بعامة، كانت هناك «مجتمعات» مدنية حية وحيوية، عملت جيدا في أزمنة الاحتلال، وتم تحطيمها في زمن الاستقلال. الانتشار المدني ليس بحد ذاته ضمانة للتطور الديمقراطي بعامة، ولا هو نقطة انطلاق بالضرورة للاصلاح المؤسساتي.[١٧٢]

من المناسب أن نستذكر بهذا الصدد، كيف تمكنت «الدولة» العربية من الامساك بتلابيب القوى المدنية، ومنعتها من الانسكاب الى فضاء المجتمع، وضبطت سلوكها على مقاسها. وفي غمرة حالة السيطرة باسم الامة، كان على كثير من القوى المدنية ان تختار بين التخلي عن طبيعتها الحرة وشكلها المؤسساتي المميز والحفاظ على وجودها بأي ثمن، وبين إلغاء وجودها ونفيها من الأرض.[١٧٣]

ويبدو أن خيارا كهذا هو ما أخذ في التبلور في إطار السلطة الوطنية الناشئة في الكيان الفلسطيني. فقد برزت في ظلال هذه السلطة ظواهر ثلاث كان من شأنها زيادة متاعب القوى المدنية هي:[١٧٤] نمو النزعة الى العسكرة، وتجريد المؤسسات المدنية من صلاحياتها وزيادة اغتراب الجمهور عن كلا الجانبين السياسي والمدني، بسبب تفشي الظواهر السلبية في علاقات التعامل معه على نحو لا يبشر أو يشجع على تطور ديمقراطي في أشغال المؤسسات المختلفة.

إن الاصلاح المؤسساتي المطلوب سياسيا، مطلوب ايضا مدنيا، وكلا

الهدفين معلق على التطور الاشمل في الثقافة المدنية وفي البنية الدستورية والقضائية – القانونية.

مدخل التاثيرات الخارجية

يذهب جانب من فقه النظم السياسية الى ان السياق الاقليمي والدولي الذي يواكب عملية التطور السياسي في مجتمعات العالم الثالث، له دور حاسم كمحدد للعملية السياسية في هذه المجتمعات. ويتداعى الى الذهن وفق هذا المنظور أثر التراث الاستعماري، والتغلغل والمعونة الخارجية، ودور المؤسسات متعددة الجنسية، والتأثيرات المترتبة على الهيمنة الاعلامية والثقافية للقوى الكبرى، وأشكال الدعم المباشر وغير المابشر التي يمكن أن تمنح الى أو تمنع عن فرقاء السياسة في بلدان أخرى.[١٧٥] فكل هذه الاشكال، الى جانب أثر العدوى من الآخرين، بفعل التواصل الشديد في عالم اليوم، يمكنها تحفيز أو إحباط التطور الديمقراطي.

وبغض النظر عن مستوى القناعة بدور المتغيرات الخارجية على التحول الديمقراطي صعودا أو هبوطا وانتكاسا مقارنة بتأثير التفاعلات والمتغيرات الداخلية، فانه لا يمكن دحض الاعتقاد في أهمية العوامل الخارجية. إن التحول الناجح في مجتمعات معينة قد يشجع غيرها على خوض الغمار، إما بحكم التماثل في المشكلات، وإما لأن المجتمعات الديمقراطية ربما تظهر قدرا من القوة وحسن الاداء الاجتماعي والاقتصادي والثقافي على نحو يحتذى.

كما أن الحركة السياسية لدى الآخرين تقدم عرضا عمليا للتقنيات التي يمكن استخدامها في التحول الديمقراطي.[١٧٦] بصفة عامة، فانه فضلا عن التأثر بالقيم والافكار المنتشرة في الخارج، الذي كلما كان مجاورا جغرافيا وقريب الشبه في ظروفه الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، كلما كان تأثيره أقوى، فان الخارج يمكنه ان يقدم نماذج عملية لمشاهد التحول الديمقراطي، من حيث الادوات والاساليب. وقد تم اختبار هذه الرؤية خلال العقدين الأخيرين في كثير من دول شرق أوروبا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا. وكأن

التأثير الخارجي، والحال كذلك، يتأتى سلبا او ايجابا، قوة أو ضعفا من زاويتي التدخل المباشر أو غير المباشر ومن احتمال المحاكاة والمشابهة بالاقتداء.

والحق، انه اذا قدرنا مع آخرين ان للخارج دوراً مميزاً في احتمالات التحول الديمقراطي الفلسطيني أو حدث هذا الدور في الواقع الفعلي، فلن يمثل ذلك استثناء من الاعتقاد الراسخ والمجرب الذي مفاده أن الحياة السياسية الفلسطينية كثيرا ما ارتهنت منعطفاتها الجوهرية بالتداعيات الاقليمية والدولية من حولها.

المتوقع في هذا الاطار، أن ترد التأثيرات الخارجية من جهات ثلاث أساسية، هي إسرائيل والمحيط العربي والقوى الدولية المتداخلة في بنية الترتيبات الخاصة بالتسوية السياسية ونشأة الكيان الفلسطيني نفسه، وفي طليعتها الولايات المتحدة الامريكية وأوروبا.

١- **إسرائيل**: تتضارب الاراء بشدة حول مآل التأثير الاسرائيلي على التطور السياسي الفلسطيني بعامة، والتحول الديمقراطي الفلسطيني بخاصة، سواء تعلق الامر بالتدخل المباشر وغير المباشر أم بالعدوى. إذ لم تترك إسرائيل في الرحاب الفلسطينية مؤسسات سياسية على الاطلاق، كداب بعض الدول الاستعمارية مع مستعمراتها السابقة. اللهم إلا إذا اعتبرنا أن تعاملها مع م. ت. ف.، والسلطة الوطنية نوع من قبيل هذا التقليد، وهذا مشكوك فيه بقوة، فلا المنظمة ولا السلطة من منتجات الاستعمار الاسرائيلي.

في جانب الافكار التي تتطلع الى تأثير إسرائيلي سلبي على المسار الديمقراطي الفلسطيني، يمكن العثور على ما يلي:

١- أن زعماء إسرائيل وجدوا فائدة في التفاوض مع ديكتاتوريين عرب، لا يحسبون للرأي العام وزنا. وان المفاوضات مع حكومات ديمقراطية لن يكون سهلا. وقلة من الاسرائيليين هم الذين يعتقدون أن مزيدا من الديمقراطية، سينهي الاضطراب الذي كثيرا ما يسود الحياة السياسية الفلسطينية،[١٧٧] فما الذي يدفع إسرائيل للحماس لنظام فلسطيني ديمقراطي

يعرقل أهدافها من التفاوض؟

ب ـ الاتفاقات الاسرائيلية – الفلسطينية محشوة بمضامين لها تداعيات. غير ديمقراطية فلسطينيا. فثمة ضغوط أمنية مفروضة على السياسة الفلسطينية، وتدخلات في المناهج الدراسية والطموحات الثقافية والعمل الإعلامي، وقيود على حريات الرأي والتعبير والتنظيم، بكل ما يترتب على هذه التوليفة من اعاقة للمسار الديمقراطي الفلسطيني.

ج ـ تحث اسرائيل باستمرار على قمع القوى المعارضة لمسار التسوية معها في الجانب الفلسطيني، وقد أعلنت صراحة أن انتصار هذه القوى (كالتيارات الاسلامية) في اعتلاء سدة النظام الفلسطيني، داخل مناطق الحكم الذاتي بخاصة، سوف يدفعها للتخلي عن التسوية برمتها،[١٧٨] وفي ذلك تحريض ضاغط على حرية التنظيم والحركة السياسية في الجانب الفلسطيني، وربما دفع ذلك الى اقتتال داخلي على خلفية التعاطي المختلف بين فرقاء السياسة الفلسطينية مع السياسة الاسرائيلية. هناك تفضيلات إسرائيلية لقوى فلسطينية على قوى أخرى وليس في ذلك قسمة ديمقراطية. تروج السياسة الاسرائيلية أن الفلسطينيين سيكونون افضل في ادارة الامن لسكان إسرائيل، لأنه ليس لديهم محكمة عدل عليا أو منظمات حقوق انسان، وهم يعرفون كيف يتعاملون مع المعارضة.[١٧٩]

هـ ـ إن اسرائيل قد ترى لها مصلحة في تشجيع الصراع الأهلي بين الفلسطينيين لاثبات عدم جدارتهم بشرف الاستقلال، وفتح الباب أمام استمرار السيطرة عليهم بموافقه دولية.

و ـ لم تتبلور عن فترة الاحتلال الاسرائيلي أية تقاليد ديمقراطية فلسطينية ولا حدثت تغيرات ذات بال على الثقافة السياسية الفلسطينية وتقاليدها الابوية، وليس من المحتمل أن تكون الديمقراطية الاسرائيلية مصدرا لإلهام الفلسطينيين، بفعل ازدواجيتها في التعامل، ديمقراطية لليهود الاسرائيليين وقمعية ضد العرب. كما أن الاحتلال الاسرائيلي الممتد زرع تقاليد العنف في العقل الفلسطيني وشوه الشخصية الفلسطينية عبر ممارساته القمعية ضدها.[١٨٠]

رافب العرب التجربة الاسرائيلية عن كثب لمدة خمسين عاما، ومع ذلك لم يطرف لهم جفن لتقليدها وبدت لهم وكأنها تدور في فلك بعيد لا صلة لهم به. وعند آخرين، يبدو العامل الاسرائيلي حاضرا ومرشحا لتأثير ايجابي على التطور الديمقراطي الفلسطيني، ومن جملة ما يذكرونه بالخصوص:

ز- إن فكرة الاقتداء بالخصم بل والوقوع احيانا في غرام ممارساته الداخلية ومحاكاته من نواح مختلفة، قديمة في الفكر السياسي قدم تاريخ «ابن خلدون»،[١٨١] فليس منطقيا أن يجري نفي هذا الاحتمال فلسطينيا مع إسرائيل بالمطلق، أما الجانب العنصري من هذه التجربة فيمكن تنقيته والتخلص منه، كما حدث مع تجارب غربية بالنسبة لبلدان أخرى.

ح- من الأجدى لاسرائيل أن تتعامل وتستكمل التفاوض - وسوف يكون لديها ما تفاوض حوله لفترة ممتدة - مع ممثلين منتخبين ديمقراطيا من الشعب الفلسطيني، لاغبار على صحة توقيعاتهم ولا مجال للتشكيك في تمثيلهم، كي تكون الاتفاقات ملزمة معنويا وسياسيا لا تترك فرصة للطعن فيها مستقبلا.[١٨٢]

ط- النظام الديمقراطي الفلسطيني أكثر استدعاء للاستقرار بجوار اسرائيل وسوف يكون تكئة مناسبة لتمرير المصالح والروابط المطلوبة اقليميا بالنسبة لها.

ي- لن يكون لاسرائيل مشكلة مع القوى السياسية الفلسطينية المعارضة إذا ما ابدت هذه الاخيرة مرونة تجاهها وتجاه الاتفاقات المعقودة معها، وربما كان التعامل مع القوى الاسلامية تحديدا أمراً جائزاً ومرغوباً فيه، كون هذه القوى تمثل «الجوزة القوية» في معسكر الرفض الفلسطيني.[١٨٣]

ك- من الصحيح ان الفلسطينيين عرفوا التجربة الاسرائيلية عبر حالة صدامية مروعة معها. لكنهم، مع كراهيتهم لسياسات الاحتلال، شاهدوا صحافة حرة ونظاما برلمانيا، وحشود المنتخبين تسقط الحكومات الفاشلة، وشاهدوا مواطنيهم التاريخيين من فلسطينيي ١٩٤٨ يخوضون بانتظام الانتخابات لملء الوظائف ويشاركون في الحياة السياسية.[١٨٤] كما انه في

ظل الاحتلال نمت بينهم قوى ومؤسسات مدنية، وحدثت مناقشات جادة حول الخيار الديمقراطي.[١٨٥]

مهما يكن من أمر، لا ينتظر أن ينتهي هذا الجدل في وقت قريب، وسوف يتعين مراقبة التطور السياسي الفلسطيني عينيا عبر فترة زمنية كي يتم التأكد من مستوى صدقية وجهات النظر المطروحة.

غير أنه من الثابت ان اسرائيل تمثل أكثر الأطراف المرشحة للتأثير على مسار التجربة الفلسطينية، كونها الطرف الممسك بقب قضية الاستقلال الفلسطيني. تلك القضية التي من دون حسمها، ربما ظل الحديث عن ديمقراطية فلسطينية - ونظام فلسطيني ديمقراطي بالطبع - مسألة نظرية بحتة، بمعنى أن مدى غيرة إسرائيل على التطور الديمقراطي الفلسطيني قد تتضح بالدرجة الاولى في أسلوب مقاربتها لقضية الاستقلال الفلسطيني.

٢- **المحيط العربي:** أثناء تقويم مبدئي للسياسات العربية تجاه التطور السياسي الفلسطيني، ذكر البعض «أن الخوف من نشأة دولة فلسطينية، يتوقع لها أن تكون أكثر ديمقراطية وتحديثا من كل دول المنطقة العربية، كان السبب الرئيسي في وقوف بلدان كثيرة في المنطقة كعقبة امام قيام هذه الدولة..».[١٨٦] هذا التقويم السلبي، يقدم مؤشرا على الدور العربي السابق تجاه الديمقراطية الفلسطينية المتصورة أو الموهومة. وربما انطوت هذه المقولة على قدر من المبالغة، غير أنها لا تخلو من دلالة. فخلال مرحلة الكفاح المسلح، أسهم المناخ العربي الخانق حول م.ت.ف. في تعزيز الميول المركزية فيها. الاشتباكات المستمرة مع دول عربية كثيرة، مثلت ظروفا أدت الى حرمان المنظمة من ظهير عربي يمكن الاطمئنان اليه. وفي هذا السياق، صار الطابع العسكري والانشداد الى الاستعداد الدائم، أكثر تأثيرا على فاعلية النظام الفلسطيني. وفي معظم المراحل، كان الدعم العربي سبيلا الى دعم التسلطية في هذا النظام. فتوفير الاموال بشكل مباشر، واحيانا شخصي، للقيادة العليا، مكنها من تكريس نمط شراء الولاءات، وإدارة شبكة واسعة من المحاسيب على حساب التدرج القانوني أو الولاء للنظام الثوري عموما، مما الحق قدرا من الفساد والاستزلام، وغالبا ما كان للأطراف العربية حصونها داخل النظام، اتكالا على سطوتها وتحكمها في

مسار العملية السياسية الفلسطينية. وبسبب الابتعاد عن العمل الطبيعي للنظام بين شعبه وفضائه الجغرافي – السكاني بعامة، وحضور العامل العربي كطرف مقيم على المائدة السياسية الفلسطينية، اتسعت الابعاد السلبية داخل هذه العملية.

وعلى نحو عاجل، يمكن الاشارة الى أن التشجيع العربي لآلية التسوية في العقد الاخير مثلا، خلق رهانا على مواقف قوى وقيادات بعينها في النظام الفلسطيني، مما قاد الى ضبط السلوك الديمقراطي تجاه هذه القوى والقيادات، ومنحها حرية حركة زائدة مقارنة بغيرها. فكأن الحث العربي على تركيز القرار وتعطيل الاداء الديمقراطي في الحوزة الفلسطينية، كان مطلبا لتمرير حلول معينة للقضية الفلسطينية.[١٨٧]

يضاف الى هذا انه لم يكن من شأن المحيط العربي الواسع، أن يحتضن تجربة ديمقراطية في مجتمع منتشر ومتغلغل في الفضاء العربي الواسع، فضلا عن كون هذا النظام ثوريا ايضا. لقد كان الخوف من أثر عدوى هذه التجربة مضاعفاً، من ثوريتها ومن ديمقراطيتها. ولا يجب أن نقلل من شأن الاقتداء أيضا، فقد فعل فعله الى جانب التدخلات المباشرة. لقد انحدر كثير من الحركات الفلسطينية السياسية عن تجارب وتيارات عربية أكبر، من قومية واشتراكية وإسلامية وشعبوية مخلطة أو هجينة من خطابات فكرية وأيديولوجية مختلفة. ولا نستبعد أن الديمقراطية كقضية موضع تأجيل تحت مزاعم متباينة، من جانب كل هذه الخطابات تقريبا، استبعدت فلسطينيا ايضا في السياق نفسه.

من المحتمل أن يحمل المستقبل شيئا من المغايرة على مختلف هذه التداعيات العربية. لقد فشلت نماذج العسكرة وكذا تيارات فكرية كثيرة في إثبات جدارتها عربيا، وسقط كثير من المحددات التي افسدت أسس حياة عربية ديمقراطية، وبرز نزوع ملحوظ نحو التعددية والديمقراطية وصار تعديل المسار السياسي العربي ديمقراطيا، ملفا مفتوحا في جهات عربية عديدة، بعضها يتفاعل في الجوار الفلسطيني. ففي الاردن مثلا، الدولة الاقرب من جميع النواحي، يشاهد الفلسطينيون تجربة برلمانية وتعددية تشق طريقها، وقد اصبح بينهم من يقارن الان بين المعايير السياسية

والتنظيمية العاطفة على المشروع الديمقراطي هناك والفوضى التي تبدو بين جوانح السياسة الفلسطينية.[١٨٨] فضيلة التجربة الاردنية بالنسبة للنموذج الفلسطيني، أنها مرشحة بقوة للتأثير عليه. وبشيء من التصرف، قد يكون هذا النموذج ادعى للاقتداء به من جانب التيارات الاسلامية الفلسطينية. لقد قبل الاسلاميون الاردنيون بقواعد النظام التعددي وشاركوا في صياغته وفي انتخاباته النيابية، ولديهم اجتهادات في تبرير مشاركتهم أو مقاطعتهم للممارسة الديمقراطية النيابية. وليس ثمة ما يمنع تداعيات هذه التجربة على أندادهم في الساحة الفلسطينية.

وفي مصر بالجوار ايضا، تسعى التجربة التعددية المقيدة بهدوء، ويدور نقاش مفيد على صعيد التحول الديمقراطي، وقد أخذت القوى الاسلامية تتعاطى مع الواقع السياسي وتندمج فيه باطراد، برغم حدوث بعض الصعوبات، وسبق لهذه الحركات ان عقدت تحالفات سياسية مع قوى أخرى.

هناك على كل حال، بيئة عربية تبرز ميولا عاطفة على البعد الديمقراطي للممارسة السياسية وانشغالا بقضية حقوق الانسان، وبيئة يدور فيها سجال حول الحاجة الى الخيار الديمقراطي والتحرر من تهمة السلطوية التي يعلق عليها البعض اسباب الفشل في تحقيق معظم أهداف الامة. وبغض النظر عن جذرية هذه الحقيقة ونتيجتها النهائية – التي لا شك ستحتاج الى وقت وجهد – والفرص المتاحة لتمريرها الى بر الديمقراطية، فانها ستترك انطباعات على العملية السياسية الفلسطينية. ويلاحظ أن انفكاك الضغوط العربية عن هذه العملية، بوجود مجال فلسطيني بحت للممارسة السياسية في التكوين الكياني الفلسطيني العتيد، قد يسهم في تعزيز العوامل الداخلية الفلسطينية المتعلقة سلبا أو ايجابا بالتطور الديمقراطي. وقد يكون مجديا للمنظومة السياسية الفلسطينية أن لا تبدأ من نقطة الانطلاق العربية السلطوية التي ثبت فشلها.

٣- **القوى الغربية** : يعود الاتجاه الغربي لتشجيع النظم المنحازة الى الخيار الرأسمالي الديمقراطي في غمرة الحرب الباردة، مع المعسكرالاشتراكي السابق، الى نهاية الحرب العالمية الثانية، لكنه أخذ دفعة واضحة منذ

منتصف السبعينات.

بالنسبة للولايات المتحدة، يبدو أن دورها كان مهما في بعض عمليات التحول في دول أمريكية لاتينية، ومساعدا في حالات أوروبية، وكان غياب هذا الدور مؤثراً بالسلب في إطار دول أخرى.[١٨٩]

وفي الوقت نفسه، كان الميل الأوروبي الغربي لتعميم التحول الديمقراطي في شرق القارة الأوروبية، مهما في تلك المنطقة، لاسيما من خلال مقررات مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي، الذي الزم الحكومات الشيوعية السابقة بمراعاة حقوق الإنسان والانفتاح السياسي، ثم عبر إلزام الحكومات الجديدة بعد انهيار النظم الشيوعية، باستكمال مقتضيات التحول الديمقراطي لمن يرغب منها في الانضمام الى الجماعة الأوروبية (الاتحاد الاوروبي).

غالبا ما راوحت الأدوات الغربية الحاثة على التحول الديمقراطي في عوالم الآخرين بين المساعدات الاقتصادية والتسهيلات المالية منحا ومنعاً، وبين التصريحات والضغوط السياسية والاعلامية، وبين العمل الدبلوماسي النشط، وأحيانا التدخل العسكري لصالح اطراف دون أخرى في بلدان بعينها.[١٩٠]

هام أن نلاحظ خضوع التدخل الغربي لانتقادات قوية، فمن المتيقن منه أن عمليات التدخل في مسار العمليات السياسية الرامية للتحول الديمقراطي، تخضع لانتقائية بينة بحسب الحالات والمصالح الغربية، حتى أن الحديث عن وجود أهداف مادية وأيدولوجية للغرب من هذه العملية، يحظى بصدقية بالغة. عمليات التأثير الغربي بكلمات أخرى ليست مبرأة من الأهواء والمصالح الذاتية، مما يؤدي في حالات كثيرة الى استخدام هذه العملية لاضفاء مسوح شكلية ديمقراطية على نظم استبدادية بغرض إطالة عمرها.[١٩١]

ويبدو أن تحري آفاق الدور الغربي إزاء التطور الديمقراطي الفلسطيني، ينبغي أن ينطلق من عند هذه العقلية الانتقادية. فالمنطقة العربية (أو منطقة الشرق الاوسط)، استثنيت مطولا من الاتجاه الغربي المساند للتحول الديمقراطي في بقاع كثيرة. وكان السبب في ذلك، النفط وإسرائيل.[١٩٢]

فالنظم الاستبدادية كانت أقل خطراً على تدفق المصالح الغربية واستمراريتها.

وطبقا لإحدى الرؤى، لن تكون الحالة الفلسطينية استثناء من الاستثناء، ذلك أن الغرب- كإسرائيل - لا يعنيه سوى الاستقرار من حول مصالحه، بصرف النظر عن الذين يضطلعون بهذه المهمة، حتى لو كان هؤلاء قوى قمعية ضد شعوبها. ولذلك من المنتظر أن يساند الغرب التيارات الفلسطينية العاكفة على التسوية مع إسرائيل (والمتعاطفة مع الترتيبات الإقليمية الجديدة الشرق أوسطية)، بما في ذلك مساعدتها على قمع التيارات المعارضة. ومما له دلالة بهذا الصدد خطاب التهديد الغربي المتكرر بحق القوى المعارضة. والذي مؤداه إمكانية حصار هذه القوى ومطاردتها وخنق مصادر قوتها السياسية والمادية، ومد يد العون لأنصار التسوية.

والواقع، أن بعض المعطيات الجارية تعزز هذا الاحتمال. فالدول الغربية المانحة للمعونات المالية والاقتصادية للكيان الفلسطيني، اشترطت غداة توقيع اتفاق أوسلو، قيام المتنفذين الفلسطينيين بتكوين مؤسسات لتلقي هذا العون، تتقيد بالشفافية والمحاسبية، وامتعضت حين إبدى هؤلاء عزوفا عن هذه الخصائص الديمقراطية في تكوينهم لهيئة «بيكدار».[١٩٣]

كان هذا الموقف مبشرا للذين يعتقدون في دورغربي إيجابي إزاء الديمقراطية الفلسطينية، بيد أنه سرعان ما تغلبت القيادة الفلسطينية على المعارضة الغربية، ومضت في تكوين الهيئة على طريقتها، بحيث ظهر أن تسويق الاتفاقات الفلسطينية الإسرائيلية اقتصاديا له أولوية على غيره من الأهداف، وأن الآلية الفلسطينية مناسبة لذلك، كونها تسمح باستمرار شراء الولاءات. كذلك، لاتبدي القوى الغربية الرسمية إنزعاجا تجاه ما رشح من ممارسات منافية للتوجه الديمقراطي في إطار سلطة الحكم الذاتي (كانشاء المحاكم العسكرية وإغلاق عدد من الصحف والأحكام القضائية المتعجلة وغير المناسبة بحق بعض القوى السياسية).

مع ذلك قد لا تكون السياسة الغربية خلال الأجل القصير هي الموقف الأخير في شأن التطور الديمقراطي الفلسطيني لأسباب بعضها عام يتعلق

بالمنطقة عموما، والثاني خاص بالحالة الفلسطينية.

فمن جهة، قد يتغير الموقف الغربي السلبي من التطور الديمقراطي في المنطقة العربية عموما، بفعل عوامل مختلفة. ففي ضوء انتهاء عصر المواجهة مع الشرق، قد لا يجد الغرب نفسه مضطرا لمساندة النظم الاستبدادية بأي ثمن. وفي الوقت عينه، أظهرت تجارب أزمة الخليج الثانية، وعدم الاستقرار في الجزائر والحرب اليمنية الأهلية، أن استمرار هذه النظم ليس ضمانة مؤكدة للاستقرار من حول مصالحه، وأنه ليس من المحتم أن نظما ديمقراطية سوف تستمر في تحدي مصالحه، بما في ذلك الوجود الإسرائيلي. وللولايات المتحدة مواقف إرهاصية دالة، فهي لا تبدي انزعاجا من إمكانية التعامل مع نظم إسلامية تأتي عبر انتخابات حرة، وتسعى للاتصال بكل التيارات السياسية. وهناك تيار سياسي أمريكي يرى أن توجيه المعونة لنظم تحظى بدعم شعبي، سوف يلقى صدى طيبا لدى الناخبين الأمريكيين.[١٩٤]

ومن جهة أخرى، تتعاضد الرؤية السابقة العامة وآراء موازية بالنسبة للحالة الفلسطينية، مفادها أن نظاما سلطوياً فلسطينيا ربما لا يعمر طويلا في بيئة عركت التمرد على الظلم مع قوى أعتى من أي نظام سلطوي ذاتي النشأة. وأن نظاما ديمقراطيا، يساعد الغرب على بلوغه عبر المعونات المشروطة مثلا، ويمكنه أن يوزع عوائد التسوية اقتصاديا وسياسيا على نحو أكثر استقرارا بجوار الحليفين الأردني والإسرائيلي، قد يشجع الفلسطينيين على التجاوب مع تسوية تقربهم من تحقيق الطموح الديمقراطي، بدلا من سياسة لا يجدون فيها تغييرا حقيقيا في حياتهم ■

خاتمـــــة

يصدق على عملية التحول الديمقراطي ما يصدق على كل العمليات التي يمارس فيها البشر فعلا إراديا ذاتيا، وبنفس نضالي طويل ودؤوب، فمهما بلغت الشروط الموضوعية من نضج، فإن فعاليتها في المجالات الإنسانية تتوقف بالضرورة على الصناعة البشرية، والتوجه العمدي نحو هذه الصناعة.

فما بالنا إن كانت الشروط الموضوعية غير مبشرة أصلا، ومشكوكاً في نضج كل مداخلها، كما هي الحال في الحالة الفلسطينية؟

إن مطلب التحوّل الديمقراطي في سياق غير ديمقراطي، يعني ببساطة تغييرا بنيويا شاملا في أساليب التعامل البشري بين قادة وقادة، بين نخب ونخب ذوي مصالح وأهواء متعارضة، وبين هؤلاء وهؤلاء وكتل بشرية مشبعة بتقاليد راسخة، وبآمال وإحباطات. هذا المطلب يتعلق إذا بعملية انتقال كبرى، لكنها مهمة نبيلة تستحق العكوف عليها للاستمرار الشامل لما يطلق عليه المجتمع السياسي.

إن أحد الحلول المنطقية والممكنة لتسهيل عملية الانتقال المطلوبة، مع حفظ المجتمع السياسي من التصدع في الحالة الفلسطينية بظروفها الموضوعية المعقدة، هو اللوذ بما يسمى «التدافع السلمي» بين القوى السياسية. مضمون هذه الآلية كما نفهمه على نحو أولي هو إيمان كل هذه القوى بما يلي:

أنه لا يجوز لاحدى القوى - لا سيما الكبيرة منها كحركتي فتح

وحماس مثلا – أن تنطلق من تصور إمكان القضاء على الآخر السياسي، مع القناعة بأن كلفة هذا التصور باهظة جدا في مجتمع كالمجتمع الفلسطيني، داخل الكيان الفلسطيني وفي الشتات. فلم يسبق لقوة فلسطينية أن دحرت أخرى بالقوة المجردة.[١٩٥]

لذلك لا بد من خلق أرضية ما للتعامل السلمي. فإن قيل إن هذه القوى ليست جميعها ديمقراطية، يجدر أن نستذكر كيف أن الديمقراطية يمكن أن تبنيها قوى غير ديمقراطية بمعاناة شديدة، فكأن اللجوء السياسي يشكل ضرورة حياة للجميع. الديمقراطية هنا وسيلة لبناء العلاقات السياسية الداخلية، مثلما هي غاية، وبصيغة أخرى هُناك ضرورة للجوء الى إجراءات ديمقراطية ومنها التحاور السلمي، كثمن لا بد من دفعه للاستقرار.

إن كل قوى المجتمع الفلسطيني، في الداخل والشتات، وكل الشرائح الاجتماعية وكل التيارات السياسية تشعر أن لها حقا في دور ما في فلسطين وأنها ساهمت بشكل ما من أجل هذا الدور. ولذلك لن يشعر أحد بالارتياح إذا ما استبعد من العملية السياسية، ومن قطف ثمار المستقبل الفلسطيني، إن كان له ثمن. لقد كانت رغبة البعض في احتكار المستقبل كله لنفسه، سياسيا كان أم اقتصاديا أم خلافه، في نماذج أخرى، مثابة الخطأ القاتل (هل يذكرنا ذلك بالمثل الجزائري؟).

والترجمة العملية لعدم احتكار السلطة من شخص أو قوة أوجماعة أو توطنها داخل سلطة أو قطاع سلطوي، يكون بمنح عناية لما يمكن أن يسمى بانتشار السلطة وتوزيع منافذ اتخاذ القرار، ذلك «أن ممارسة حرية التعبير والانتخابات الدورية وكذا التعددية، ليست مظاهر لنظام ديمقراطي سوى بما تمثله من قدرة على صناعة القرار، وإلا كانت مسوغات شكلية».[١٩٦] لكي يؤدي التدافع السلمي غرضه، لا بد من مؤسسات فاعلة وتوافق من كل الشركاء السياسيين على الطرق والإجراءات المحددة التي يسهمون بها عبر هذه المؤسسات في صناعة القرار. وغير ذلك، ليس سوى النظام الذي يفتح المجال السياسي لاستخدام كل رمز سياسي (فردا كان أم جماعة)، لأسلوب الفهلوة والارتجال.[١٩٧]

مما يسهل الوصول الى احترام الآخر السياسي وعدم استبعاد أحد من

صناعة القرار، ويؤدي الى التوافق على إجراءات محددة في ذلك العمل إدماج قوى المعارضة في النظام، الإسلامية منها بصفة خاصة. فمن غير المنطقي أن يجري اعتبار هذه القوى غير ديمقراطية ابتداء، وإغلاق الباب في وجه قوة راسخة في الشارع السياسي. وما ينطبق على القوى المتنفذة، يصدق على قوى المعارضة. فقد ثبت في حالات كثيرة أن المطالب المعتدلة وغير المغالى فيها من المعارضة، كانت تسهل مهمة التفاوض بين الفرقاء السياسيين، وربما كان من المنافي للحقيقة أن التيارات الإسلامية الفلسطينية، ليست قابلة للتعامل السياسي الديمقراطي والمرونة الحركية، إن شعرت أن فرصتها في التنافس المتكافئ مضمونة، فقد تحالفت مع قوى مختلفة عنها في القناعات السياسية والفكرية، وأعلن بعضها عن نية تشكيل حزب سياسي، وقد تقتدي بالتجربة الأردنية للعمل من داخل مؤسسات النظام، وثمة إمكانية لخوض الانتخابات الفلسطينية إن لمست أن في ذلك ما يثبت قوتها في الشارع السياسي. وتوجد حوارات أعمق بين التيارات الإسلامية عموما، سوف تؤثر على التيارات الفلسطينية منها، حول التعددية والديمقراطية والتدافع السلمي مع الآخرين، وتقريب مفهوم الديمقراطية من الشورى، وقبل ذلك كله، تتوفر مؤشرات قوية على أن التيارات الإسلامية الفلسطينية لا تقبل الاحتكام الى العنف في البيت الفلسطيني، وهذه الحقيقة من أوليات القبول بالتدافع السلمي، ولا يصعب الانطلاق منها إن جنحت اليها القوى الأخرى، وبخاصة تلك التي احتكرت لنفسها العمل السياسي مطولا.

تظل العملية السياسية الفلسطينية برمتها عرجاء ومنقوصة ومعيبة ديمقراطيا حتى وإن اهتدت الى صيغة أقرب الى الديمقراطية في الأجل الممتد، إن لم يتم التوافق العام على أدوات تتعلق بوضع الشتات الفلسطيني في الاعتبار. لن يكون ديمقراطيا ذلك النظام الذي يغض الطرف عن أكثر من نصف الشعب الفلسطيني، ولذلك يتعين على العقل السياسي الفلسطيني أن يجتهد أيما اجتهاد لإبداع معالجة ديمقراطية لإعمال دور الشتات الفلسطيني في العملية السياسية، معالجة تأخذ في حسبانها مختلف الحلول المتصورة لقضية الشتات، حتى ولو بالاستهداء بالصيغ التي

توصلت اليها السياسة الصهيونية على صعيد علاقة المؤسسة الإسرائيلية بيهود الشتات، إن كان فيها ما يجدي بالنسبة للحالة الفلسطينية. ■

الهوامش

(١) هذا بالطبع بعد أن نفترض صحة إطلاق وصف نظام سياسي على كل منهما.

(٢) ترتد أزمة الشرعية بالنسبة لمنظمة التحرير الى تخليها عن العقد الوطني وهو الميثاق الوطني وبخاصة منذ إبرام اتفاق أوسلو وتوابعه، أما بالنسبة للسلطة الفلسطينية فإن شرعيتها محل شك كونها تقوم أصلا على وثائق أوسلو التي لم تقرها المؤسسة التشريعية للمنظمة (المجلس الوطني)، ولأن أشغالها تعتمد على ماتسمح به إسرائيل أو تحجبه في التحليل النهائي. انظر: هاني الحسن، (مداخلة)، في الديمقراطية والمستقبل الفلسطيني (ندوة)، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ١٨، ربيع ١٩٩٤، ص٧١،٧٢.

(٣) أحمد قريع، المنظمة ستقود المفاوضات على الوضع النهائي، صحيفة **الحياة** (لندن)، ١٩٩٥/٩/٢٦.

(٤) وحيد عبد المجيد، (مداخلة)، في، محمد السيد سعيد(محرر)، **ضمانات حقوق الإنسان في ظل الحكم الذاتي الفلسطيني**، مركزالقاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، ١٩٩٤، ص٨٩. نبيل عبد الفتاح(مداخلة)، المصدر نفسه، ص٩٠.

(٥) سعيد، المصدر نفسه، ص١٦

(٦) عزمي بشارة، مامعنى الحديث عن « ديمقراطية فلسطينية؟»، في مجموعة مؤلفين، **الديمقراطية الفلسطينية.. اوراق نقدية**، المؤسسة الفلسطينية لدراسات الديمقرطية (مواطن)، رام الله، ١٩٩٥، ص١٢٧

(٧) صامويل هانتجتون، **الموجة الثالثة.. التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، (ترجمة: عبد الوهاب علوب)، دار سعاد الصباح للنشر، القاهرة، ١٩٩١، ص٧٢.

(٨) علي الدين هلال، مفاهيم الديمقراطية في الفكر السياسي، في، **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي** (ندوة)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٤، ص ٤٩.

(٩) برهان غليون، الديمقراطية وحقوق الإنسان العربي، **المستقبل العربي**، العدد ١٣٥، مايو، ١٩٩٠ص٢٩.

(١٠) بشارة، مصدرسبق ذكره، ص١٣٣.

(١١) إمام محمد إمام، مسيرة الديمقراطية.. رؤية فلسفية، **عالم الفكر**، المجلد ٢٢، العدد٢، اكتوبر-نوفمبر- ديسمبر ١٩٩٣، ص٧-٤٣.

(١٢) سعيد، (مداخلة). في، محمد خالد الأزعر، **الثقافة السياسية الفلسطينية.. الديمقراطية وحقوق الإنسان**. مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، ١٩٩٤، ص١١٢.

(١٣) عبد العليم محمد، (مداخلة)، المصدرنفسه، ص، ١١٥

(١٤) أنظر للمزيد: سيف الدين عبد الفتاح، في التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية(ندوة)، **المستقبل العربي**، العدد١٧٥، إبريل ١٩٩٣، ص٧٨-٨٠.

(١٥) حول الضمانات الأكثر شيوعا للنظام الديمقراطي راجع: نظام بركات، الانتخابات والأحزاب والديمقراطية في مجموعة باحثين، **الأنظمة الانتخابية المعاصرة**. مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان، ١٩٩٥، ص٣٣-٤٨. وحول عيوب النظام الديمقراطي أنظر: السيد يس، (مداخلة)، في، ندوة مستقبل الديمقراطية في الوطن العربي، **المستقبل العربي**، العدد١٣٨، اغسطس ١٩٩٠، ص١٢٢، ١٠١.

(١٦) أنظر:الأزعر، مصدر سبق ذكره، ص١١-١٢.

(١٧) من أمثلة المراجعات الضافية لتجربة المنظمة راجع: مائدة مستديرة، مراجعة نقدية لمسيرة منظمة التحرير الفلسطينية(١٩٦٤-١٩٩٤)، **لجنة الدفاع عن الثقافة الوطنية**

الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٤،

(١٨) الأزعر، مصدر سبق ذكره، ص ١٤-٩. فيصل حوراني، الديمقراطية الفلسطينية في الممارسة، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٣٣-٢٣٤، اغسطس - سبتمبر ١٩٩٢، ص٣-١٧، ،

(١٩) للتفاصيل أنظر: محمد خالد الأزعر، التعددية السياسية الفلسطينية.. نحو رؤية نقدية للبعد الديمقراطي، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد٢٠، خريف ١٩٩٤، ص ١٥-٣٨،

(٢٠) علي الجرباوي، من أجل وقف الانهيار، صحيفة **الحياة**، ١٩٩٤/٤/١٤،

(٢١) للمزيد أنظر: علي سعود عطية، **الحزب العربي الفلسطيني وحزب الدفاع الوطني (١٩٣٤-١٩٧٣)**، جمعية الدراسات العربية، القدس، ١٩٨٥، ص٦٧، ٦٨، ٣٦٨، ٣٨٠.

(٢٢) حسين حجازي، النظام السياسي بين النزعة المحافظة والدعوة الى الإصلاح، صحيفة **الحياة**، ١٩٩٣/٧/٦٢، محمد السيد سعيد، كيف يمكن منع الانحراف التسلطي في تجربة الحكم الذاتي الفلسطيني، **صحيفة الشرق الأوسط**، ١٩٩٤/٤/٢٨،

(٢٣) نص البيان..، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ١٨، ربيع ١٩٩٤، ص٢٧٦،

(٢٤) أنظر مثلا: نادر فرجاني، الانتفاضة والمشاركة الشعبية في الوطن العربي، **المستقبل العربي**، العدد ١٣٥، مايو ١٩٩٤، ص ٤٢، ٥٥،

(٢٥) مع أن الانتفاضة كانت تعبيرا عن حالة متقدمة ثوريا وديمقرطيا، وكانت تستدعي منح أولوية لأدوار الجماهير أو حتى للأطر المؤسسية، فإنه غالبا ما وزعت بيانات فصائلية منسوبة الى اسم رئيس اللجنة المركزية أو الأمين العام أوالقائد العام لهذا الفصيل أو ذاك. أنظر: صالح عبد الجواد، مدخل الى دراسة المصادر الأولية المكتوبة للانتفاضة، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد٤. خريف١٩٩٠. ص ١٥٨،

(٢٦) حول جانب من الحوارات الخاصة بتقويم الأداء الديمقراطي للانتفاضة ومثبطاته،

راجع على سبيل المثال: جورج العبد، المجتمع المدني في ظل الانتفاضة، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد٥، شتاء ١٩٩١، ص ١٠٥-١٢٦. جميل هلال، إشكالات التغيير في النظام الفلسطيني السياسي، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ١٥، صيف ١٩٩٣، ص٣١. محمود شقيرات، (تعقيب)، في، الأزعر، **الثقافة**..، مصدرسبق ذكره، ص٩١، ٩٢. علي الجرباوي، المستقبل الفلسطيني.. قراءة في مداخلات، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد٠٢، خريف ١٩٩٤، ص٢٦٢، ٢٦٣. اسعد عبد الرحمن، الديمقراطية في مسيرة الكفاح الفلسطيني، **المستقبل العربي**، العدد١٩١، يناير ١٩٩٥، ص٥٨.

(٢٧) راجع كمثال: عبد العليم محمد، المأزق التفاوضي الفلسطيني.. إصلاح منظمة التحرير أولا، **السياسة الدولية**، العدد ١١٤ اكتوبر ١٩٩٣، ص٩٦-٩٩. علي الجرباوي، ملاحظات اساسية في مسألة الديمقراطية الفلسطينية، صحيفة **الحياة**، ١٩٩٤/٢/٢٦،

(٢٨) من هؤلاء، عبد الإله بلقزيز، عن الإتفاق.. ليس في الإمكان أسوأ مما كان، **المستقبل العربي**، العدد ١٧٨، ديسمبر١٩٩٣، ص٣٤. فيصل حوراني، حوار حماس وسلطة الحكم الذاتي، صحيفة **الحياة**، ١٩٩٤/١٢/٤.

(٢٩) حوراني، الديمقراطية في..، مصدرسبق ذكره، ص ١٦. عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره، ص٥٠، ٥١.

(٣٠) فواز طرابلسي، منطق حركات التحرير، (مداخلة)، في الديمقراطية والمستقبل الفلسطيني (ندوة)، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ١٨، ربيع ١٩٩٤، ص٥٣، ٥٤.

(٣١) حوراني، الديمقراطية..، مصدر سبق ذكره، ص ١٧.

(٣٢) محمد صبيح، (مداخلة)، في، سعيد، ضمانات..، مصدر سبق ذكره، ص ٨٣، يحيى الجمل، (مداخلة)، في، المصدر نفسه، ص ٨٧.

(٣٣) هاني الحسن، (مداخلة)، في، الديمقراطية والمستقبل الفلسطيني..، مصدر سبق ذكره، ص ٦٩-٧٢،

(٣٤) كانت الاحتجاجات من أسلوب الشقيري وسلطويته أسبق من عام ١٩٦٧، لكنها تصاعدت الى الذروة في أعقاب هزيمة حزيران في ذلك العام.. أنظر: تصريح فايز صايغ (عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير)، بشأن الأزمة في المنظمة، التي تعبر عن الاستياء من انفراد الشقيري في تعديل نصوص الميثاق القومي وتفسيرها على هواه ومن كثرة اجتهاداته الشخصية، في **ملف وثائق فلسطين**، (الجزء الثاني)، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، ص ١٣٦٢، ١٣٦٣. شفيق الحوت، **عشرون عاما في منظمة التحرير الفلسطينية**، دار الاستقلال، بيروت، ١٩٨٦، ص١٠١. وحول مذكرة أعضاء اللجنة التنفيذية التي تطلب من الشقيري أن يستقيل، أنظر: اسعد عبد الرحمن، **منظمة التحرير الفلسطينية، . جذورها-تاسيسها - مساراتها**، مركز الأبحاث (م. ت. ف.)، نيقوسيا، ١٩٨٧ ص٩٨-١٠٠،

(٣٥) طالب المنشقون عن حركة فتح وبعض الفصائل الأخرى، بإجراء إصلاحات ديمقراطية داخل فتح والمنظمة. راجع للمزيد:مجموعة من المؤلفين السوفييت (ترجمة:زهدي الشامي)، **نشاة وتطور حركة المقاومة الفلسطينية**، دار العالم الجديد، القاهرة ١٩٩٠ص ٨٢، ٨٣، ٨٥،

(٣٦) أثار الاتفاق الأردني الفلسطيني(فبراير١٩٨٥) جدلا واسعا بين القوى السياسية الفلسطينية سواء حول انعاكاساته على الأهداف الوطنية أو حول صلاحيات القيادة الفلسطينية في الإقدام على خطوة كهذه.. انظر: **التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٥**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٨٦، ص٣٠٤،

(٣٧) قارن: الجرباوي، من أجل..، مصدر سبق ذكره، جميل هلال، (مداخلة)، في، الديمقراطية والمستقبل..، مصدر سبق ذكره، ص ٦٠، ٦١،

(٣٨) بشارة، ما معنى..، مصدر سبق ذكره، ص١٣٢،

(٣٩) حول الملاحظة نفسها أنظر، الجرباوي، ملاحظات..، مصدر سبق ذكره. نبيل عمرو، بين جهد المذكرة واجتهادات الأخرين، صحيفة **الحياة**، ١٩٩٤/٢/١٨، زها بسطامي، الفلسطينيون والديمقراطية التي لا تأتي بجرة قلم، صحيفة **الحياة**، ١٩٩٤/٧/٥،

(٤٠) حول المذكرة والوفد، راجع، صحيفة **الحياة**، ١٩٩٣/١٢/٢٩، ١٩٩٤/٣/٢٧،

(٤١) انظر مثلا: بيان للجبهتين الديمقراطية والشعبية لتحرير فلسطين يطالب بانتخاب قيادة فلسطينية بالوسائل الديمقراطية، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ١٨، ربيع ١٩٩٤. ص ٢٧٥. بيان للمكتب السياسي لحركة حماس ذكر مطلب الانتخابات الديمقراطية، المصدر نفسه، ص ٢٧٩.

(٤٢) اسس عدد من المثقفين الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن كي تعمل كديوان للمظالم، صحيفة **الحياة** ٢٣ / ١٠ / ١٩٩٣. وأسس آخرون ما يعرف بحركة البناء الديمقراطي. (انظر: عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره، ص ٦٤. البيان السياسي لحركة البناء الديمقراطي، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٢٢، ربيع ١٩٩٥، ص ١٩٨ – ٢٠٠).

(٤٣) للمزيد راجع: سميح شبيب، منظمة التحرير الفلسطينية وتفاعلاتها في البيئة الرسمية العربية (دول الطوق)، شرق برس، نيقوسيا، ١٩٨٨، ص ٢٠ – ٣٢. مجموعة من المؤلفين السوفييت، مصدر سبق ذكره، ص٨٢

(٤٤) انظر مثلا، صبيح، مصدر سبق ذكره، ص٨٣ – ٨٤.

(٤٥) من وجهات النظر ذات الصلة أن أخذ ظروف الداخل في الاعتبار ساهم في تبني ما عرف ببرنامج النقاط العشر، في الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني عام ١٩٧٤.

(٤٦) مثل الجبهة الوطنية المتحدة، ولجنة التوجيه الوطني في السبعينات.

(٤٧) عمر حلمي الغول، **الانتفاضة.. إنجازات وآفاق**، مؤسسة عيبال للدراسات والنشر، دمشق، ١٩٩٠، ص٢٦٤.

(٤٨) بلال الحسن، تعقيدات العلاقة بين الداخل والخارج، صحيفة **الشرق الاوسط**، ١٩٩٤/٢/٧،

(٤٩) انظر: راسم المدهون، الحوار الفلسطيني الشامل.. ما أهدافه وما آفاقه، صحيفة **الحياة**، ١٩٩٣/٨/١٨.

(٥٠) أسامة الغزالي حرب، السلطة السياسية والامن الداخلي في الدولة الفلسطينية،

في مجموعة مؤلفين، **الدولة الفلسطينية**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩١، ص ٥٠٦، ٥٠٧.

(٥١) بلال الحسن، التخلي عن الخارج، صحيفة **الشرق الاوسط**، ١٩٩٤/٢/١٤.

(٥٢) بلال الحسن، نظرة مدققة في تشكيلة السلطة الجديدة، صحيفة **الشرق الاوسط**، ١٩٩٤/٥/٣٠.

(٥٣) للمزيد راجع: وفاء عمرو، فتح الداخل.. حوارات صريحة مع قادة ميدانيين، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٢١، شتاء ١٩٩٥، ص٦٤-٧٨.

(٥٤) للمزيد انظر: سارة روي، تقرير من غزة.. انسلاخ أم تكيف، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٢٣، صيف ١٩٩٥، ص١٣٨-١٥١.

(٥٥) أحمد سامح الخالدي وحسين أغا، الفلسطينيون بين الداخل والخارج، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ١٢، خريف ١٩٩٢ص٦.

(٥٦) مع شيء من التصرف، ربما أمكن الحديث عن مشابهة بين الحالة الفلسطينية والحالة الاسرائيلية فيما يتعلق بوجود داخل وامتدادات خارجية سكانية وسياسية، لكن الحالتين غير متطابقتين البتة.

(٥٧) قارن، طرابلسي، مصدر سبق ذكره، ص ٥٤-٥٧، عبد الرحمن، الديمقراطية.. مصدر سبق ذكره، ص٥٠-٥١،

(٥٨) أحمد خليفة، (مداخلة)، في، **الديمقرطية والمستقبل**، مصدر سبق ذكره، ص٤٦.

(٥٩) إسماعيل صبري عبد الله، الديمقراطية داخل الأحزاب الوطنية وفيما بينها، في **أزمة الديمقراطية**، مصدر سبق ذكره، ص ٤٧٧،

(٦٠) قارن، محمد عابد الجابري، اشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، **المستقبل العربي**، العدد ١٦٧، يناير١٩٩٣، ص٧٠٦،

(٦١) أحمد عبد الله، الديمقراطية والحرب في دول ومجتمعات الشرق الأوسط، في، أحمد عبد الله (محرر) **الديمقراطية في الشرق الأوسط**، جامعة واشنطن ومركز الجيل للدراسات الشبابية والاجتماعية، (الطبعة العربية)، القاهرة، ١٩٩٥،

ص٣٣١-٣٤٩.

(٦٢) حسام عيسى، (مداخلة)، في، ندوة مستقبل الديمقراطية...، مصدر سبق ذكره، ص٩٨،

(٦٣) الجابري، إشكالية...، مصدر سبق ذكره، ص١١، ١٢.

(٦٤) بشارة، ما معنى...، مصدر سبق ذكره، ص١٤٤، ،

(٦٥) علي الدين هلال، مفاهيم...، مصدرسبق ذكره، ص ١٦٩، ،

(٦٦) سعد الدين إبراهيم، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، **كتاب الديمقراطية رقم ١**، مركزالتنمية السياسية والدولية، القاهرة، ديسمبر ١٩٨٩، ص١٣،

(٦٧) سعيد زيداني، الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان في الوطن العربي، في، مجموعة مؤلفين، **حول الخيار الديمقراطي، دراسات نقدية**، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية(مواطن)، رام الله، ١٩٩٣، ص٢١٢،

(٦٨) جميل هلال، مداخلة حول إشكالات مأسسة الديمقراطية في الحياة العامة الفلسطينية، في، **الديمقراطية الفلسطينية.. أوراق نقدية**، (مواطن)، رام الله، ١٩٩٥، ص٨٦،

(٦٩) أنظر، الطاهر لبيب، علاقة المشروع الديمقراطي بالمجتمع المدني العربي، **المستقبل العربي**، العدد ١٥٨، أبريل ١٩٩٢، ص٩٦،

(٧٠) الجابري، إشكالية...، مصدر سبق ذكره، ص١٣،

(٧١) مهدي الحافظ، (تعقيب)، في، أزمة الديمقراطية، مصدر سبق ذكره، ص٤٨٧،

(٧٢) علي الدين هلال، الديمقراطية وهموم الإنسان العربي المعاصر، في مجموعة مؤلفين، **الديمقراطية وحقوق الإنسان العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٣، ص١٠،

(٧٣) أنظر، رمضان عبد الله، أية سنغافورة فلسطينية نريد؟ صحيفة **الحياة**، ١٩٩٣/١٠/٢٣،

(٧٤) زيداني، مصدر سبق ذكره، ص٢٢٤-٢٢٦.

(٧٥) الطاهر لبيب، (مداخلة)، في **أزمة الديمقراطية**...، مصدر سبق ذكره، ص ٩٨،

(٧٦) انظر بالتفصيل: إبراهيم سعد عبد الله، دور الدولة في النشاط الاقتصادي في الوطن العربي، **المستقبل العربي**، العدد١٢٧، سبتمبر ١٨٩٨، ص ٤-٣٦،

(٧٧) قارن: سعيد النجار، **نظامنا السياسي في مفترق الطرق**، رسائل النداء الجديد، القاهرة، ١٩٩٥، ص٢٢-٢٥.

(٧٨) حول الأوضاع الاقتصادية في العام الأول من الحكم الذاتي انظر: روي، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٩-١٤٥،

(٧٩) انظر: هانتجتون، **الموجة**...، مصدر سبق ذكره، ص ٩٧-٩٨،

(٨٠) بولنت أجاويد، إمكانات وصعوبات التطور الديمقراطي في الشرق الأوسط، في أحمد عبد الله، (محرر)، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠١،

(٨١) برغم تعدد تعريفاته، فإن هناك اتفاقاً على أن مفهوم الثقافة السياسية عموما يشير الى منظومة معنوية من المعارف والقيم والرؤى والاتجاهات السياسية التي تتصل بالنظام السياسي، وتؤثر فعليا في توجيه سلوك أفراد المجتمع، حكاما ومحكومين، وتتكون هذه المنظومة عبر فترة زمنية ممتدة، ويمكن أن تكتسب في دوائر التنشئة المختلفة، كما أنها عرضة للتغيير أو الانقطاع أو الاستمرار بحسب مؤثرات مختلفة بمرور الوقت. انظر: كمال المنوفي، **الثقافة السياسية للفلاحين المصريين**، دار ابن خلدون، بيروت، ١٩٨٠، ص٢١، عبد الغفار رشاد، الثقافة السياسية العربية.. دراسة التحول الديمقراطي، **منبر الحوار**، العدد ٣٤، خريف ١٩٩٤، ص ٦٠-٨٤،

(٨٢) إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص١٦،

(٨٣) انظر: محمد صفي الدين خربوش، الثقافة السياسية والتطور الديمقراطي في مصر، **منبر الحوار**، العدد ٣٤، خريف ١٩٩٤، ص ١٣٢-١٤٧،

(٨٤) المنوفي، مصدر سبق ذكره، ص ٧٨، عبد الغفار رشاد، **الثقافة السياسية، الثابت والمتحول.. دراسة استطلاعية**، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٩١، ص١٧-١٨.

(٨٥) تقول هذه الدراسات انه في إطار ثقافة أي مجتمع هناك ثقافات فرعية، ثقافة نخبة

وثقافة جماهير، وداخل هذين الإطارين، يمكن التمييز بين عدد كبير من الثقافات الفرعية بحسب العمر أو النوع أو الجهة أو المهنة... (أنظر: رشاد، الثقافةالسياسة.. دراسة في التحول..، مصدر سبق ذكره، ص ٦٤).

(٨٦) أنظر :الأزعر، **الثقافة السياسية**..، مصدر سبق ذكره، ص٩-٥٥

(٨٧) سعيد، كيف يمكن..، مصدر سبق ذكره.

(٨٨) عبد الفتاح، مصدر سبق ذكره، ص ٩١؛

(٨٩) للمزيد راجع: وجيه ضياء الدين، الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني، في مجموعة باحثين، **الفلسطينيون في الوطن العربي**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٨، ص١٦٧ وما بعدها.

(٩٠) روزماري صايغ، (ترجمة: خالد عايد)، **الفلاحون الفلسطينون من الاقتلاع الى الثورة**، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨٠، ص٢٢١، ٢٢٢.

(٩١) لاري دايموند، ثقافة المجموع أم دور النخبة، في، لاري دايموند (محرر)، **مصادر الديمقراطية**، (ترجمة: سمية فلو عبود)، دار الساقي، بيروت، ١٩٩٤، ص٢٠٢،

(٩٢) عبد الرحمن، الديمقراطية..، مصدر سبق ذكره، ص ٤٣،

(٩٣) عزمي بشارة، من أجل تجنب نهاية ساخرة لإحدى مآسي القرن، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ١٦، خريف ١٩٩٣، ص٤٥،

(٩٤) دايموند، مصدر سبق ذكره، ص٢١٩. المنوفي، مصدر سبق ذكره، ص٧٨،

(٩٥) رشاد، **الثقافة السياسية.. دراسة في التحول**..، مصدر سبق ذكره، ص٧١،

(٩٦) انظر: مثلا، موسى البديري، (مداخلة)، في الديمقراطية والمستقبل..، مصدرسبق ذكره، ص٨٣،

(٩٧) للتفاصيل راجع: ريتشارد سيسون، الثقافة الديمقراطية في الهند، في دايموند (محرر)، مصدر سبق ذكره، ص ٣٩-٦٥.

(٩٨) وقد شهدت النظرية التعددية تطورات قادت الى تصورات اكثر تعقيدا للحياة السياسية. اهمها، تلك التي تتناول أدوار وأنشطة القوى المدنية المنظمة، كالجمعيات

والنقابات والروابط النوعية والمؤسسات الاقتصادية.. للمزيد حول المفهوم راجع: جابر سعيد عوض، **مفهوم التعددية في الأدبيات الغربية المعاصرة**، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، ديسمبر ١٩٩٣،

(٩٩) أنظر مثلا، حرب، مصدر سبق ذكره، ص ٥٠١،

(١٠٠) غليون، الديمقراطية وحقوق..، مصدر سبق ذكره، ص٢٨-٣٠،

(١٠١) أنظر للمزيد: علي محافظة، الكوابح الاجتماعية لحركة التحرر الوطني الفلسطينية (١٩١٨-١٩٣٦)، **المستقبل العربي**، العدد ٣٤، ديسمبر ١٩٨١، ص٢٦-٢٧،

(١٠٢) عطية، مصدر سبق ذكره، ص٣٧٩، ٣٨٠.

(١٠٣) للتفاصيل راجع: الأزعر، **التعددية**..، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥، ٢٨.

(١٠٤) وحيد عبد المجيد، **الأحزاب المصرية من الداخل**، دار المحروسة، القاهرة ١٩٩٥، ص ٨، ١٠،

(١٠٥) المصدر نفسه، ص٢٠٦.

(١٠٦) أنظر: عبد القادر ياسين، المعضلة التنظيمية، في، مائدة مستديرة، مصدر سبق ذكره، ص ٧٢.

(١٠٧) حول الملاحظة ذاتها راجع: زياد ابو عمرو، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين**، (مواطن)، رام الله ١٩٩٥، ص ١٠٧،

(١٠٨) ذهبت بعض الدراسات التفصيلية إلى أن المحاور الداخلية والشكلية في بعض الفصائل الكبيرة ائتلفت أحيانا على اساس روابط القرية أو المدينة، أو حتى الحارة، أو النسب والمصاهرة فضلا عن القرابة العائلية.. (أنظر: ياسين، مصدر سبق ذكره، ص ٧٦).

(١٠٩) حتى عام ١٩٩٤ حدثت ٥ انشقاقات في فتح، ٤ في حزب الشعب (الشيوعي سابقا)، ٣ في الجبهة الشعبية، ٢ في القيادة العامة، ٢ في جبهة التحرير، وانشقاق واحد في الجبهة الديمقراطية. (ياسين، المصدر نفسه، ص ٧٧).

(١١٠) ابو عمرو، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٥.

(١١١) بشارة، من أجل..، مصدر سبق ذكره، ص ٤٥.

(١١٢) للمزيد راجع: أحمد ثابت، **التعددية السياسية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٠، ص ١٥-٢٥. عبد الله، الديمقراطية داخل...، مصدر سبق ذكره، ص ٤٧٠-٤٧٥، جمال الشاعر، (تعقيب)، في، المصدر نفسه، ص ٤٩٣.

(١١٣) كل المواثيق الاساسية للقوى الفلسطينية الكبيرة المعروفة بمعسكر القوى الوطنية تشير الى هذه الحقيقة وتتحدث عن اسبابها، (انظر، غازي خورشيد، **دليل حركة المقاومة الفلسطينية**، مركز الابحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٧١، ص ٦٣، ١٠١، ١٢٧). اما التيارات الاسلامية، فبرغم عدم وضوح موقفها إلا ان ثمة مؤشرات على ميلها للتعاطي مع التعددية.. كالتنسيق مع القوى الموصوفة بالمعارضة على أسس عملية، وإدراكها انها تواجه قوى راسخة على الساحة، وانها ليست القوى الكبرى سياسيا، ووجود اجنحة قوية فيها تميل الى الحوار مع الآخرين، ونواياها في اعلان حزب سياسي مما يصعد احتمال استلهام المثل الاردني، ووجود فكرة لديها مؤداها أن النظام الديمقراطي التعددي يسمح لها بالوجود. (انظر حول بعض هذه المؤشرات: زياد ابو عمرو، الاسلاميون الفلسطينيون.. التعددية والديمقراطية، مجلة **الدراسات الفلسطينية** العدد ٢١، خريف ١٩٩٢، ص ٥٩. إياد البرغوثي، الديمقراطية والتعددية في فكر وسلوك الفلسطينيين الاسلاميين، **السياسة الدولية**، العدد ١١٧، يوليو ١٩٧٤، ص ٨٠-٨٢.)

(١١٤) نص مسودة المشروع، صحيفة القدس العربي، ٩، ١٠/٩/١٩٩٥،

(١١٥) على سبيل المثال عقد مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان في النصف الاول من عام ١٩٩٥، ثلاثة لقاءات فكرية موسعة حول مواقف القوى التقدمية والقومية والاسلامية على المستوى العربي العام من قضيتي الديمقراطية وحقوق الانسان، وذلك بمشاركة عناصر فعالة من هذه القوى.

(١١٦) حليم بركات، **الديمقراطية والعدالة الاجتماعية.. في سبيل اغناء التجربة العربية**، (مواطن)، رام الله، ١٩٩٥، ص ١١-١٦

(١١٧) جاجديش بجواتي، الديمقراطية والتنمية، **كتاب الديمقراطية**، رقم ٤، مركز

التنمية السياسية والدولية، القاهرة، اغسطس ١٩٩٢، ص ٩٦.

(١١٨) انظر: بيتر آل برجر، الانتصار الناقص للراسمالية الديمقراطية، في، **كتاب الديمقراطية**، المصدر نفسه، ص ٣٤-٣٦. ستيفن هايد مان، السلطوية والتحرير الاقتصادي في سوريا، في، عبد الله (محرر)، ص ١٠٦-١٥٠،

(١١٩) كلود أيك، عندما تنخفض اسهم الديمقراطية، في **كتاب الديمقراطية**..، المصدر نفسه، ص ٨٣،

(١٢٠) دايموند، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٨، ويرى البعض أن الاتجاهات اللاديمقراطية في الحركات الاسلامية قد تفشت في القواعد المتعلمة اكثر من غيرها لدى بعض الدول العربية. (جهاد عودة، الحركات الاسلامية وتعبئة الموارد في مصر.. نظرة ثقافية سياسية، في دايموند، المصدر نفسه، ص١٦٧-١٩٣).

(١٢١) للمزيد راجع: جلال معوض، القيادة السياسية كأحد مداخل تحليل النظم السياسية، في علي الدين هلال (محرر)، **اتجاهات حديثة في علم السياسة**، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، ص١٧٥-٢٣٨.

(١٢٢) منصور الكيخيا، (مداخلة)، في، ازمة..، مصدر سبق ذكره ص ١٠٥،

(١٢٣) بشارة، ما معنى..، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٢

(١٢٤) أبو عمرو، **المجتمع المدني**..، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٦،

(١٢٥) حول هذا النمط من العلاقة راجع: إليا حريق، الدولة الرعوية ومستقبل التنمية العربية، **المستقبل العربي**، العدد ١٢١، مارس ١٩٨٩، ص ٤-٢٨،

(١٢٦) خليل هندي (مداخلة)، في، الديمقراطية والمستقبل..، مصدر سبق ذكره، ص ٨٩.

(١٢٧) حول أثر استخدام الاموال على النظام الفلسطيني وعلاقاته الداخلية، راجع: أحمد يونس، وجهة نظر حول الاداء الاقتصادي والاجتماعي للثورة الفلسطينية، في، مائدة مستديرة، مصدر سبق ذكره، ص١٣-٢٥،

(١٢٨) ثابت، مصدر سبق ذكره، ص ٤١، ٤٢،

(١٢٩) دانيال دورون، هل يمكن للمساعدات الدولية أن تشتري السلام الفلسطيني،

منشورات مواطن

سلسلة دراسات وأبحاث:

١. **حول الخيار الديمقراطي**: دراسات نقدية
بقلم: برهان غليون، عزمي بشارة، جورج جقمان، سعيد زيداني.
٢. **مساهمة في نقد المجتمع المدني**، عزمي بشارة
٣. **بين عالمين: رجال الاعمال الفلسطينيون في الشتات والكيان الفلسطيني**، بقلم: ساري حنفي.
٤. **الحداثة والديمقراطية**: محمد يعقوب (قيد الاعداد).

سلسلة مداخلات واوراق نقدية:

١. **الصحافة الفلسطينية بين الحاضر والمستقبل**.
بقلم ربى الحصري، علي الخليلي، بسام الصالحي.
٢. **المؤسسات الوطنية، الانتخابات والسلطة**.
بقلم: عزت عبد الهادي، اسامة حلبي، سليم تماري.
٣. **الديمقراطية الفلسطينية: اوراق نقدية**.
بقلم: موسى البديري، جميل هلال، جورج جقمان، عزمي بشارة.
٤. **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين**.
تأليف: زياد ابو عمرو. مناقشة: علي الجرباوي وعزمي بشارة.
٥. **الديمقراطية والتعددية: أزمة الحزب السياسي الفلسطيني**.
وقائع مؤتمر مؤسسة مواطن المنعقد في رام الله بتاريخ ١٩٩٥/١١/٢٤.

سلسلة أوراق بحثية:

١. **النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين**.
بقلم: محمد خالد الازعر.
٢. **المراة في الاحزاب السياسية التقدمية: شعار وواقع**.
بقلم: ايلين كتاب (قيد الاعداد).

سلسلة ركائز الديمقراطية:

محرر السلسلة جورج جقمان

١. حليم بركات، **الديمقراطية والعدالة الاجتماعية**.
٢. فاتح عزام، **حقوق الانسان السياسية والممارسة الديمقراطية**.
٣. اسامة حلبي، **سيادة القانون**.
٤. جميل هلال، **الدولة والديمقراطية**.
٥. منار الشوربجي، **الديمقراطية وحقوق المراة**.
٦. نبيل عبد الفتاح، **التعددية السياسية والفكرية** (قيد الاعداد).
٧. رجا بهلول: **الديمقراطية والتربية** (قيد الاعداد)
٨. رزق شقير: **حقوق الانسان في حالات الطوارىء**. (قيد الاعداد).

سلسلة مبادىء الديمقراطية:

تحرير واشراف علمي: عزمي بشارة، اعداد: نبيل الصالح،
رسومات: خليل ابو عرفة، استشارة تربوية: ماهر حشوة.

١. **ما هي المواطنة؟**
٢. **فصل السلطات**.
٣. **سيادة القانون**.
٤. **مبدأ الانتخابات**.
٥. **حرية التعبير**.
٦. **عملية التشريع**.
٧. **المحاسبة والمساءلة**.
٨. **الحريات المدنية**.
٩. **الديمقراطية والاعلام**. (قيد الاعداد)

المؤلف

من مدينة خان يونس ومقيم في القاهرة منذ ١٩٧١.

باحث متخصص في الشؤون العربية والدراسات الفلسطينية.

يحمل درجة الماجستير في الدراسات السياسية والقومية من معهد الدراسات والبحوث العربية بالقاهرة (١٩٨٦)، وماجستير في الدراسات السياسية والعلاقات الدولية من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - بجامعة القاهرة (١٩٨٩).

من كتبه المنشورة :

المفهوم الفلسطيني لتقرير المصير خلال الانتداب البريطاني (١٩٨٤).

المقاومة في قطاع غزة.

المقاومة الفلسطينية بين غزو لبنان والانتفاضة(١٩٩١).

الجماعة الاوروبية والقضية الفلسطينية (١٩٩١).

الثقافة السياسية الفلسطينية. الديمقراطية وحقوق الانسان (١٩٩٥).

له ابحاث و دراسات منشورة في دوريات عربية مختلفة.